جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي

رقم التسجيل:

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالثLMD

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان

مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي وعلاقته بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لدول شمال افريقيا للفترة (2001–2020)

من إعداد:

الطالب: رباحي ابراهيم

تاريخ المناقشة:2024/05/16

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
حمزة غربي	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
مصطفى جاب الله	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا ومقررًا
سمير بن محاد	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
لمين عايد	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
عبد الرزاق قلقول	استاذ محاضر أ	المركز الجامعي البيض	ممتحنا
بلقاسم بوعلام	استاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

الاهداء

الى الوالدين الكريمين

الى الأهل والأصدقاء

الى أساتذتي وزملائي

الى سهام ورضوان وعبد الرحمان

الى كل الغوالي والأحبة

أهدي هذا العمل.....

شكر وتقدير:

أشكر الله أولا أن منّ عليّ بإتمام هذا العمل وما التوفيق إلا من الله

وبالله

كلمة شكر وتقدير وعرفان لأخي الكبير قبل أن يكون أستاذي

ومشرفي الأستاذ الدكتور جاب الله مصطفى على مرافقته لي في إنجاز

هذا العمل جزاه الله عنا خير الجزاء وبارك الله في علمه وزاده من

فضله

والشكر لوالدي الكريمين أطال الله في عمرهما وبارك الله لي فيهما

وجعلني باراَ بهما ان شاء الله

والشكر موصول أيضا الى كل اساتذتي وزملائي وأصدقائي والأهل

والأحبة وكل من وصلنا ودعمنا بكل كلمة طيبة ودعاء لكم منا كل

الشكر والعرفان.....

الملخص:

تم العمل في هذا البحث على دراسة علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا في الفترة (2001-2020)،انطلاقا من التأصيل النظري والفجوات البحثية للدراسات السابقة وواقع هذه المتغيرات في اقتصاديات العينة المختارة، واختبارات الاستقرارية وعلاقة التكامل المشترك لمعدلات التضخم الناتجة عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا مع كل من الانفاق الحكومي والمعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف الرسمي، بالاعتماد على المناهج القياسية المختلفة للتكامل المشترك والسببية وتقدير لكل من CS- ARDLو MM-QR .

حيث توصلنا إلى أنه توجد علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل في الدول محل الدراسة بين المتغيرات المختارة، إذ عملت هذه الدول على تصحيح الأخطاء في الاجل القصير خاصة تلك الناتجة عن أي تغير طارئ في أسعار السلع المستوردة والموجهة للاستهلاك النهائي، وتم التوصل إلى أن تلك الدول محل الدراسة قد تبنت سياسة انفاقية توسعية خلال الفترة المعتمدة 2001-2020.

الكلمات المفتاحية: مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، إنفاق حكومي، سعر الصرف الرسمي انحدار ربيعي، نموذج الارتباط الذاتي للابطاءات الموزعة.

Abstract:

This research studies the relationship between the Consumer Price Index (CPI) and macroeconomic policy variables in North African countries during the period 2001-2020. The study builds on the theoretical foundations and research gaps of previous studies, as well as the reality of these variables in the economies of the selected sample. It also examines the stability and cointegration relationship between inflation rates resulting from consumer prices paid annually and each of government spending, broad money supply as a percentage of GDP, and the official exchange rate. The study employs various standard econometric methods for cointegration, causality, and estimation, including CS-ARDL and MM-QR.

The first approach explains the long-term relationship obtained and how it is achieved based on the short-term results. The second approach shows the priority of the expenditure policy over other policies, which is consistent with the results of the first study

that focused on Algeria, where inflation rates were controlled during the implementation of an expansionary expenditure policy mainly embodied in development programs. It was also found that there are different types of demand-pull inflation, monetary inflation, and imported inflation, which was confirmed by studying the Consumer Price Index with oil prices, money supply, and exchange rates in Algeria using multiple linear regression.

Keywords: Consumer Price Index (CPI)**,** Government Spending**,** Official Exchange Rate**,** **CS**-ARDL, MM-QR

قائمة المحتويات:

الاهداء.....2

شكر وتقدير:.....3

قائمة الجداول: 9

قائمة الأشكال:..... 12

قائمة الملاحق:..... 14

قائمة الاختصارات والرموز: 17

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول:.....7

الأسس النظرية في علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية.....7

الفصل الأول: الأسس النظرية في علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية 14

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية..... 15

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم..... 16

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية 30

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 36

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة..... 37

المطلب الثاني: مقارنة اهم الدراسات السابقة بموضوع الأطروحة 56

الفصل الثاني:..... 61

دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020) 61

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020) 58

المبحث الأول: دراسة تحليلية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة (2001-2020) 59

المطلب الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر: 59

المطلب الثاني: السياسة النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2001-2020): 67

المطلب الثالث: أسعار النفط والاقتصاد الجزائري 89

المطلب الثالث: تحليل وقياس علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بالتغيرات في البرامج التنموية وتأثره بالصدمات النفطية خلال الفترة (2001-2020) عن طريق جدول تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي المتعدد 100

المبحث الثاني: نمذجة وقياس العلاقة بين مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا (2001-2020) 127

المطلب الأول: الإطار الزماني والمكاني للدراسة 127

المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية 128

المطلب الثالث: منهجية النموذج القياسي المستخدم: 132

المطلب الرابع: الدراسة الوصفية 138

المطلب الخامس: تقدير النموذج بطريقة CS- ARDL وطريقة MM-QR 146

المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها 168

الخاتمة: 181

قائمة المراجع: 181

المراجع باللغة الأجنبية: 181

المراجع بالعربية: 183

الملاحق: 187

الجداول

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01): أهم الصيغ التي يتم الاعتماد عليها في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي..... 28

الجدول رقم (02): الدراسات السابقة للموضوع محل الدراسة 37

الجدول رقم (03): مقارنة أهم الدراسات السابقة بموضع الدراسة 56

الجدول رقم (04): تطورات مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة (2001-2020).....61

الجدول رقم (05): بيانات التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا.....64

الجدول رقم (06): يحدد طبيعة الأعمال ورخص كل برنامج ونسب القدرة له في كل سنة 69

الجدول رقم (03): المخصصات المالية المتعلقة بالتنمية البشرية خلال الفترة (2001-2004).....72

الجدول رقم (08): السياسات المصاحبة للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 73

الجدول رقم (09): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004).....74

الجدول رقم (10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) 76

الجدول رقم (11): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009).....77

الجدول رقم (12): برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014) 79

الجدول رقم (13): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014).....82

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016) 84

الجدول رقم (15): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2014-2016).....86

الجدول رقم (16): يمثل القطاعات والأغلفة الخاصة بها في الفترة (2017-2019).....87

الجدول رقم (17): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2015-2020).....88

الجدول رقم (18): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2001_2020) 98

الجدول رقم (19): يظهر نتائج جدول تحليل التباين الأحادي للبرنامج التنموية على مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (2001-2020).....101

الجدول رقم (20): يظهر نتائج جدول تحليل التباين للصدمات النفطية على مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (2001-2020).....104

الجدول رقم (21): يمثل المتغيرات والرمز المقابل لها.....109

الجدول رقم (22): يمثل أسعار النفط والإيرادات الجبائية المحصلة في الجزائر 109

الجدول رقم (23): يمثل تطورات الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2020) 114

الجدول رقم (24): يمثل تطورات كل من أسعار الصرف والكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2020) 116

الجدول رقم (25): الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة 119

الجدول رقم (26): يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.....121

الجدول رقم (27): اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM TESTE.....124

الجدول رقم (28): يمثل اختبار ثبات التجانس HOMOSKEDASTICITY 124

الجدول رقم (29): يوضح نتائج اختبار RAMSEY RESTE TEST.....125

الجدول رقم (30): يظهر متغيرات الدراسة والرمز المقابل له 129

الجدول رقم (31): يمثل الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة.....140

الجدول رقم (32): يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة 142

الجدول رقم (33): يمثل معامل تضخم التباين 144

الجدول رقم (34): يظهر نتائج اختبار الانكسار الهيكلي في البيانات بين كل المقاطع 145

الجدول رقم (35): يمثل اختبار cross-section independence 147

الجدول رقم (36): يمثل مخرجات اختبار الاستقرارية لكل من (CIPS ،PES-CADF) 150

الجدول رقم (37): يمثل مخرجات اختبار الاستقرارية (في المستوى فقط) لكل من (Herwartz and Herwartz Maxand and Walle، Demetrescu and Hanck،Siedenburg (Demetrescu & Hanck, 2012, pp. 256-264) 152

الجدول رقم (38): يظهر نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات مع ثابت فقط 154

الجدول رقم (39): يظهر نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات مع ثابت واتجاه عام..... 155

الجدول رقم (40): يظهر نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات بدون ثابت أو اتجاه عام 156

الجدول رقم (41): اختبار KOUللتكامل المشترك 157

الجدول رقم (42): اختبار للتكامل المشترك لجوهانسون 158

الجدول رقم (43): يمثل اختبار اختيار درجة التأخير المثلى 160

الجدول رقم (44): يمثل مخرجات التقدير بطريقة MM-QR 162

الجدول رقم (45): يمثل مخرجات التقدير بطريقة CS- ARDL (Exch، inf،g ا ،M2) 163

الجدول رقم (46): يمثل مخرجات التقدير بطريقة CS- ARDL للمتغيرات (inf،g ا ،M2) 164

الجدول رقم (47): يمثل نتائج اختبار السببية ل (Dumitrescu–Hurlin) 166

الجدول رقم (48): يمثل نتائج اختبار السببية ل (Juodis et al) 167

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1): يمثل تطورات أسعار الاستهلاك في الجزائر (2001-2020) .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

***الشكل رقم (02):* التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا..... 65**

الشكل رقم (03): نسب حجم الغلاف المالي لكل سنة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي..... 70

الشكل رقم (04): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)..... 77

الشكل رقم (05): مضمون برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)..... 80

الشكل رقم (06): يمثل لنا نسبة كل قطاع من مخصصات برنامج التوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2016)..... 85

الشكل رقم (07): الذي يمثل تطورات أسعار النفط في الجزائر للفترة (2001-2020)..... 111

الشكل رقم (08): الذي يمثل تطورات ايرادات النفطية في الجزائر للفترة (2001-2020)..... 112

الشكل رقم (09): يمثل تطورات الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2001-2020)..... 115

الشكل رقم(10): يمثل تطورات كل من أسعار الصرف والكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2020) 118

الشكل رقم(11): يمثل توزيع النقاط الشاذة عن المتوسط لكل متغير من متغيرات الدراسة..... 120

الشكل رقم(12): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:..... 123

الشكل رقم(13): تطورات التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا..... 130

الشكل رقم(14): يمثل تطورات المتغيرات الكلية..... 132

الشكل رقم(15): يمثل تطورات متغيرات الدراسة لكل دولة خلال فترة الدراسة (2001-2020)..... 139

الشكل رقم(16): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختبار الالتواء والتفلطح 141

الشكل رقم(17): يمثل اختبار تجانس ميل المعاملات 148

الشكل رقم(18): اختبار westerlund للتكامل المشترك 159

الشكل رقم(19): اختبار westerlund للتكامل المشترك 160

الملاحق

قائمة الملاحق:

الترقيم	العنوان
الملحق رقم (1)	مخرجات اختبار الاستقرارية (PES-CADF) في المستوى بقاطع
الملحق رقم (2)	مخرجات اختبار الاستقرارية (PES-CADF) في المستوى بقاطع واتجاه عام
الملحق رقم (3)	مخرجات اختبار الاستقرارية (CIPS) في الفرق الاول بقاطع
الملحق رقم (4)	مخرجات اختبار الاستقرارية (PES-CADF) في الفرق الاول بقاطع واتجاه عام
الملحق رقم (5)	مخرجات اختبار الاستقرارية (PES-CADF) في الفرق الأول بقاطع
الملحق رقم (6)	مخرجات اختبار الاستقرارية (CIPS) في الفرق الاول بقاطع واتجاه عام
الملحق رقم (7)	مخرجات اختبار الاستقرارية (CIPS) في المستوى بقاطع
الملحق رقم (8)	مخرجات اختبار الاستقرارية (CIPS) في المستوى بقاطع واتجاه عام
الملحق رقم (9)	أفضل تحويل للمتغير باستخدام الامر ladder
الملحق رقم (10)	نتائج التقدير الخطي العادي للنموذج من اجل اختبار VIF
الملحق رقم (11)	اختبار الالتواء والتفلطح للتوزيع الطبيعي
الملحق رقم (12)	مخرجات التقدير بطريقة CS- ARDL للمتغيرات (M2، lg،inf)
الملحق رقم (13)	اختبار الارتباط بين المقاطع

الملاحق

الملحق رقم (14)	يظهر نتائج اختبار السببية (Juodis et al) من أسعار الصرف الى التضخم
الملحق رقم (15)	يظهر نتائج اختبار السببية (Juodis et al) من الكتلة النقدية الى التضخم
الملحق رقم (16)	يظهر نتائج اختبار السببية (Juodis et al) من الانفاق الحكومي الى التضخم
الملحق رقم (17)	يظهر نتائج اختبار السببية (Juodis et al) من التضخم الى الكتلة النقدية
الملحق رقم (18)	يظهر نتائج اختبار السببية (Juodis et al) من التضخم الى الانفاق الحكومي
الملحق رقم (19)	يظهر نتائج اختبار السببية (Juodis et al) من التضخم الى أسعار الصرف
الملحق رقم (20)	يظهر نتائج اختبار السببية (Dumitrescu–Hurlin)
الملحق رقم (21)	نتائج تقدير Quantile Regression (MM-QR)
الملحق رقم (22)	نتائج اختبار الانكسار الهيكلي
الملاحق رقم (24-23)	نتائج تقدير الانحدار الخطي المتعدد
الملحق رقم (25)	المتغيرات الوهمية الخاصة بالبرامج التنموية والصدمات النفطية
الملحق رقم (26)	بيانات البانل لمجموعة دول شمال افريقيا لفترة (2001-2020)
الملحق رقم (27)	بيانات الجزائر الخاصة بعملية التقدير بالانحدار الخطي المتعدد

الملاحق

والرموز

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	الدلالة
CPI	مؤشر أسعار الاستهلاك سنة الاساس (100=2010)
M2	الكتلة النقديةاو المعروض النقدي كنسبة من الناتج الداخلي الاجمالي
EXCH	أسعار الصرف الرسمية
GDP	الناتج الداخلي الخام
POIL	أسعار النفط
RPOIL	الجباية البترولية
INF	معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا
G	الانفاق الحكومي
l g	الانفاق الحكومي بعد ادخال اللوغاريتم عليه
CS- ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة مع وجود ارتباط بين المقاطع في بيانات البانل
Quantile Regression	الانحدار الربيعي
CD-TEST	اختبار ارتباط المقاطع
p-value	القيمة الحرجة او معنوية التقدير
VIF	معامل تضخم التباين
Eviews12	برنامج قياسي يستخدم في الدراسات الإحصائية والقياسية
STATA17	برنامج احصائي يستخدم في الدراسات الإحصائية والقياسية

قائمة الاختصارات والرموز

مقدمة

مقدمة:

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك أحد أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها من طرف الدول والحكومات في عملية معرفة نسب ومعدلات التضخم الحقيقة في الاقتصاد، حيث يأخذ عدة تسميات ويوظف في عدة عمليات بحسب الهدف منه ومن عملية حسابه، والتي تتحدد من خلال السياسة المتبعة من طرف حكومة تلك الدول، ولعلى أهم استخدامات هذا المؤشر تكمن في أنه يحدد أو يقيم القدرة الشرائية لدى الأفراد على شكل مؤشر، وهو ما يسمى بمؤشر تكلفة المعيشة أو مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، مما يعطي للحكومة قاعدة معطيات قريبة من الواقع حيث تسهل عليها عملية تكييف الأجور والضمان الاجتماعي وغير ذلك من إعانات التعويض المباشرة والغير مباشرة التي يتم استخدامها من أجل تحقيق التوازن وتحسين القدرة الشرائية للأفراد والوصول بها إلى الرفاه المعيشي لهم في ظل التغيرات في تكلفة المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك، ولمؤشر الاستهلاك العائلي استخدام أيضا في عملية التقيم للسياسات الاقتصادية المتبعة والمقدمة من طرف الحكومات المختلفة لمعرفة مدى نجاعتها وتكيفها مع متطلبات كل مرحلة يمر بها الاقتصاد، حيث يقدم مؤشر الاستهلاك العائلي خدمتين أساسيتين ومتميزتين هما تقيم ما سبق وترشيد ما هو قادم من إجراءات فيما يخص السياسة الاقتصادية بأنواعها المختلفة، خاصة منها النقدية والمالية وأدواتهم الفعالة كسعر الفائدة والمعروض النقدي وأسعار الصرف والإنفاق الحكومي، حيث تختلف استخدامات أدوات السياستين المالية والنقدية من دولة لأخرى وبدرجة وأخرى بحسب الأهداف المسطرة من طرفها والقدرات التي تملكها، إلا أن الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أن السياسات الاقتصادية لها أثار وتبعات بعدية في عديد المواضع ونقاط التأثير والتغيير في أي اقتصاد سواء بالإيجاب أو السلب، خاصة فيما يتعلق بأنماط وأسعار الاستهلاك، الإنفاق الحكومي وأهدافه، التضخم بأنواعه ومصادره وفجواته، قيمة النقود وسرعة تداولها وصيغ طلبها، لذا كان من الواجب تنظيم الاولويات والاهداف الاقتصادية سواء كانت مؤقتة أي ظرفية في المدى القصير أو الهيكلية على مستوى المدى الطويل بصورة عقلانية تتوافق وفق ما هو موجود من وسائل وامكانيات.

ولعلى أهم جزئية يمكن الاعتماد عليها في عملية الربط بين علاقة كل من أدوات السياسة المالية والنقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك هو أن هذا الاخير يعتبر مقياس لمعدل ونسب التضخم التي تستهدفها أدوات السياستين، سواء كأحد الاهداف الاقتصادية المسطرة او ناتجا عن تطبيق هذه السياسات، وهذا ما تم ملاحظته في اختلاف نسب ومعدلات التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا في كل من الجزائر، مصر، تونس والمغرب، حيث صاحب هذه المستويات تغيرات في مستوى وأداء الأدوات المالية والنقدية لكل بلد، كوسيلة لتنشيط وتنظيم الاقتصاد وضبط معدلاتها بحد مقبول من التضخم الا أن هذه الأدوات ومستوياتها اختلفت باختلاف كل اقتصاد وظروفه، وهذا ما دفعنا الى طرح الإشكالية التالية :

ماهي العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا في الفترة (2001-2020)؟

ومن أجل الإحاطة بحيثيات الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي صور تأثير التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك على التوجه العام للتضخم؟
- فيما تتمثل انعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية والمشاكل الاقتصادية على المستوى الجزئي؟
- ما هي مظاهر التغير في سلوك الافراد نتيجة تأثرهم بالسياسات الاقتصادية الكلية؟
- ماهي السياسة الاقتصادية التي لها أولوية ودور في عملية توجيه السياسات الاقتصادية الأخرى في الدول محل الدراسة؟

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية كمنطلق للبحث:

الفرضية الأولى: اختلافات قيم مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر بين كل برنامج تنموي وآخر لها معنوية ودلالة إحصائية.

الفرضية الثانية: تعمل الدول محل الدراسة على تصحيح الأخطاء والعودة إلى التوازن عند حدوث أي تغير مفاجئ أو طارئ في أسعار السلع المستوردة الموجهة للاستهلاك النهائي.

الفرضية الثالثة: تتمثل انعكاسات السياسة الاقتصادية الكلية على المستهلك من خلال التغيرات في قيمة العملة المحلية وتأثيرها على القدرة الشرائية له.

الفرضية الرابعة: السياسة الانفاقية هي السياسة الموجهة للسياسات الأخرى النقدية وسياسة أسعار الصرف.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة تكامل مشترك بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي (المأخوذ في شكل نسب) والانفاق الحكومي والكتلة النقدية وأسعار الصرف.

أهمية الموضوع:

باعتبار ان مؤشر أسعار الاستهلاك أكثر المؤشرات الواقعية التي يمكن من خلالها استنتاج التوجه العام للتضخم لأي دولة، وذلك من خلال الاعتماد على النتائج الميدانية والتي تم تحصيلها على المستوى الجزئي والمتعلقة بالفاعل الأساسي في السوق ألا وهو المستهلك، وباعتبار أن للسياسات الاقتصادية الكلية انعكاسات وتأثيرات ليس فقط على المستوى الكلي لكن تتعدى ذلك إلى المستوى الجزئي، وتظهر جليا في سلوكيات المستهلكين وتوجهاتهم وتغير أنماط إنفاقهم وعلاقاتهم بحكوماتهم ، لهذا فان لهذا الموضوع له أهمية كبيرة في تحديد مدى تأثير متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية على المستوى الجزئي، وما حقيقة فعالية تلك السياسات وما يلزمها من تقيم وتصحيح لها.

أهداف الدراسة:

يمكن إبراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تحديد أهم السلع والخدمات المكونة للسلة الاستهلاكية في الجزائر.
- اظهار العلاقة بين مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي، التضخم، الانفاق الحكومي، والكتلة النقدية واسعار الصرف.
- إبراز أهم مظاهر تأثير متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية على المستوى الجزئي

- تقيم مختلف البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.
- استنتاج التوجه العام للتضخم في الجزائر وذلك بالاعتماد على مؤشر استهلاك الأسعار.
- الاستكشاف القياسي لمدى أن يكون مؤشر أسعار الاستهلاك أداة لتقيم السياسات الاقتصادية الكلية.
- اثبات أن الدول محل الدراسة تعمل على العودة إلى التوازن في الاجل الطويل من خلال تصحيح الأخطاء في الاجل القصير خاصة تلك المتعلقة بأي تغير طارئ في أسعار السلع المستوردة والموجهة إلى الاستهلاك النهائي.
- اثبات أولوية السياسة الانفاقية باعتباراتها هي السياسة الموجهة للسياسات الأخرى النقدية وسياسة أسعار الصرف في الدول محل الدراسة.

حدود الدراسة:

يدرس هذا البحث العلاقة بين مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول لها عديد المشتركات خاصة انها تقع في منطقة هي شمال افريقيا (الجزائر مصر تونس المغرب) وفي فترة تتميز بالحداثة والاحداث الاقتصادية المؤثرة في أي اقتصاد فترة (2001-2020)

منهج الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها فإننا نعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف وتحليل التغيرات في مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر ومحاولة تعميم نتائج الدراسة على دول العينة خاصة ان لها عديد المشتركات كما سنستخدم المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة واثبات العلاقات والاثار القياسية من اجل تعليلها اقتصاديا.

هيكل الدراسة:

مقدمة

الجزء النظري:

الفصل الأول: الأسس النظرية في علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الجزء التطبيقي:

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020)

المبحث الأول: دراسة تحليلية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة (2001-2020)

المبحث الثاني: نمذجة وقياس العلاقة بين مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا (2001-2020)

وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة مدعمة باقتراحات تخص الموضوع

=

الفصل الأول:

الأسس النظرية في علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية

=

الفصل الأول: الأسس النظرية في علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل تناول المفاهيم المختلفة حول التضخم ومتغيرات السياسات الاقتصادية الكلية من خلال التطرق الى مختلف التعاريف الخاص بكل من التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والسياسات الاقتصادية الكلية بنوعيها السياسة الانفاقية والنقدية وأدواتهم المختلفة بالإضافة الى محاولة سرد بعض الدراسات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع من جزئيات مختلفة ومقارنة اهم هذه الدراسات التي تم اعتمادها من طرفنا مع دراستنا من خلال أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات المختارة.

=

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية

ظهرت الأهداف الاقتصادية الكلية للدول في شكل أهداف عامة لتحقيق نمو اقتصادي سريع يجعلها مواكبة للتطورات المتسارعة في العالم، الا أنه وفي خضم محاولة تحقيق تلك الأهداف تظهر عديد المشاكل الاقتصادية التي تستوجب مجموعة من الحلول، منها ما هو ظرفي يستخدم فيه مجموعة من الأدوات السياسات الاقتصادية الكلية (مالية ونقدية)، ومنها ما هو هيكلي نتائجه تظهر في الأجل الطويل يتوجب أن تتوفر فيه عوامل أكثر فعالية.

من بين هذه المشاكل نجد ظاهرة التضخم والتي تعتبر ظاهرة عالمية تتأثر بها مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية لكن بدرجات مختلفة باختلاف أسبابه والاثار الناتجة عنه حيث تخضع حدته ومدته وطريقة التحكم فيه الى الامكانيات المتوفرة من قاعدة انتاجية قوية الى سياسات اقتصادية متبعة فعالة، ورغم هذا الاختلاف في عملية تحديد أسبابه وتصنيفه وفق أنواعه، الا أنه قد كانت هناك عديد المحاولات لتحجيم وتثبيت تعريفاته وأسبابه وأنواعه وآثاره وكيفية قياسه في اطار نظريات وأدبيات اقتصادية متعارف ومتفق عليها الى حد كبير في ظل الاقتصاديات المختلفة.

=

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم

أولا- تعريف التضخم

يمكننا القول أن مصطلح التضخم أصبح مصطلحا شائعا بين مختلف أطياف المجتمع باختلاف مراتبهم ومراكزهم خصوصا في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات واسعة الاستهلاك، مما جعله يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات العامة وليس فقط المختصين والاقتصادين، وهو ما جعل له عديد التفسيرات والتحليلات المختلفة باختلاف الاجتهادات، الا أنه وجب علينا كأكاديميين أن نضبط مصطلح التضخم في اطاره التنظيمي كظاهرة اقتصادية وأحد المشاكل التي تتطلب في حلها سياسات اقتصادية متنوعة تظهر نتائجها على المستوى الكلي والجزئي من الاقتصاد، وبالتالي في جزء كبير من حياة الأفراد وعليه سنلقي الضوء على ظاهرة التضخم من خلال تحديد المفاهيم الأساسية، النظريات والأدبيات الاقتصادية المتعلقة به.

تعددت المفاهيم المختلفة للتضخم بتعدد واختلاف الأوجه والجزيئات والضوابط التي تم الاعتماد عليها من طرف المحللين والمفكرين في عملية تحليله وتفسيره، إذ يمكننا تقسيم التعاريف المقدمة الى قسمين أو معيارين، تمثل الأول في أسبابه المنشئة له وخصائصه، في حين تمثل الثاني في اثاره.

أما تعريف التضخم حسب معيار الأسباب المنشئة له فنميز فيها بين عدة تعاريف من بينها وأهمها (التعريف النقدي للتضخم، تعريف التضخم وفق نظرية العرض والطلب، وأخيرا تعريف التضخم على أساس الزيادة في الانفاق النقدي) **(هتهات، 2021، صفحة 04)**.

التعريف النقدي للتضخم: يمكننا القول حسب النظرية الكمية النقدية والتي تعتبر من أول النظريات التي حاولت تقديم تفسير وتحليل لظاهرة التضخم حيث التزمت هذه النظرية في تحليلها "أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية بامتياز وأنها تنتج عن كل زيادة في حجم النقود المتداولة، بحيث أن كل زيادة في

=

المعروض النقدي تؤدي بدورها الى زيادة في المستوى العام للأسعار" **(دباب، 2015/2014، صفحة 49)**، تم نقد هذا التعريف فيما بعد خصوصا بعد أزمة الكساد العالمي.

أما تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب فيرى أصحاب هذه النظرية أن من الأسباب المنشئة للتضخم هي "حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي أي اختلال التوازن في العملية الاقتصادية الكلية"، حيث لا يمكن أن يلبى جانب العرض حاجيات الطلب المتزايدة على مجموع السلع والخدمات، وقد اعتمد الكثير من الاقتصادين هذا الرأي، بأن التضخم هو نتاج للزيادة في الطلب الحقيقي حيث تنتج عنه زيادة متصاعدة في الاسعار نتيجة عدم قدرة العرض على تلبية حاجات الطلب المتزايدة **(العامري، 2014، صفحة 12)**.

كما تطرقت الاجتهادات الأخرى الى تعريف التضخم على أساس الزيادة في الانفاق النقدي ويعتمد رواد هذا الاتجاه في تعريف التضخم على "أن الزيادة في الانفاق الكلي لإعادة وتنشيط دورة الانتاج مرتبطة بزيادة الطلب نتيجة ارتفاع الدخول النقدية في يد الافراد، فينتج عنه زيادة في الأسعار لضعف القاعدة الانتاجية المقابلة لها" (بن العارية و عبد الرحمان ، 2018، صفحة 30). هذا من جهة التعاريف المقدمة والتي اعتمدت على الأسباب المنشاة له.

أما من ناحية تعريف التضخم على أساس اثره الاقتصادي نجد أنه يرتكز على الأثر المباشر للتضخم في الاقتصاد، "والذي يظهر في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار"، أي أنه يركز على المظهر الغالب للظاهرة، وهو ما جعل الاعتماد عليه في وصفها الأكثر تداولا وشهرة بين الكثير من الاقتصادين ورغم هذه الشهرة الى أنه" قد تعرض الى العديد من الانتقادات نتيجة اهماله للكثير من الجوانب المهمة منها مصادر التضخم وانواعه كمثال" **(هتهات، 2021، الصفحات 04-05)**، مما يجعل عملية الاعتماد على هذا التعريف فقط جهدا قاصرا نوعا ما خصوصا أن من بين اهداف التعريف بالتضخم هو تحديد الجوانب والجزئيات التي يجب الأخذ بها في عملية رسم السياسات الاقتصادية لمواجهته.

=

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن الاجتهادات المختلفة في محاولة فهم وتعريف التضخم تجعلنا نتفق بأن كلها قد اخذت هذا الموضوع من جانب وجزئية معينة تتصل حقيقة فيما بينها بطريقة أو آخري بالمعنى الخاص بالتضخم، مما يعني أن القول بأن كل تعريف او اجتهاد هو اعتراض أو نفي لاجتهادات الاخرين تتنافى حقيقة مع وصف ما هو واقع بأنها تكملة لبعضها البعض، وأن الاصح في البحث عن التعريف الصحيح له هو الالمام بتلك الجزئيات وذكرها وفق معاير وتصنيفات أصحاب الراي والاجتهاد فمنهم من تناوله من ناحية أسبابه ووصفه بأنه ظاهرة نقدية بحتة وأنه ناتج عن ارتفاع الانفاق وزيادة الطلب على العرض، ومنهم من أراد أن يأخذه كوصف للمظهر الغالب للظاهرة فذكره بأنه الارتفاع العام في الأسعار كمحاولة لتقديم تعريف للتضخم فإننا نقول بأنه هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة في الانفاق النقدي وكمية النقود المتداولة التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي الموجود من السلع والخدمات.

ثانيا- أسباب ومصادر التضخم:

بعد التعرف على مختلف النظريات والادبيات المفسرة لمفهوم التضخم والتي أخذت في مجملها محاولة تعريف الظاهرة من خلال الجزئيات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة فيما بينها والمكونة لها، أصبح لدينا هدف آخر هو تحديد مختلف الأسباب والمصادر التي لها اثر مباشر في تميز ظاهرة التضخم من اقتصاد الى آخر، وفي ظل الافكار المختلفة والمتمايزة من فترة الى اخرى بتمايز واختلاف وضعية ومكانة ودور اقتصاد كل دولة، سنحاول في هذه الفرصة الإشارة الى مجموعة أسباب ومصادر التضخم وفق ما قدمته محاولات المفكرين حوله، والتي جسدت كنظريات خاصة معترف بها الى حد معين.

كنظرية أولى محددة لأسباب التضخم نجد نظرية جذب الطلب (التضخم من جانب الطلب) والتي جاءت كأحد أوجه تعدد التوجهات النظرية والتي تفترض في عمومها أن "سبب زيادة المستوى

=

العام للأسعار تعود أساسا الى زيادة الطلب الكلي على اجمالي المعروض الكلي من السلع والخدمات"، الا أن الاختلاف بين هذه التوجهات تجسد أساسا في ماهية الأسباب المؤدية الى الزيادات في الطلب الكلي، ومن بين رواد هذه التوجهات نجد منهم الكلاسيكيون، الكنزيون، ورواد النظرية النقدية المعاصرة **(هتهات، 2021، صفحة 06)**، ولمعرفة كيف حدد كل توجه منهم تلك الاسباب سنأخذ كل رأي منهم على حدى.

فحسب رواد نظرية كمية النقود الكلاسيكية نرى أنه قد اعتمد أصحاب هذا التوجه الراي القائل بأن "ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية بحتة" تنتج عن الزيادة في كمية النقود، وهي التي تؤدي أساسا الى زيادة الطلب الكلي مع عدم وجود مقابل لهذه الزيادة في الانتاج أو العرض الكلي من السلع والخدمات، بحيث تظهر في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار **(سامي ا.، 2018، صفحة 117)**.

أما رواد النظرية الكينزية فقد ارتكزوا أساسا على الاختلال الحاصل بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو المستوى القريب منه، "إذ أن كل زيادة في الطلب الكلي تكون أكبر من الطاقة الانتاجية المتوفرة، والتي تؤدي بالضرورة الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة عدم قدرة جانب العرض على تغطية تلك الحاجات المتزايدة من السلع والخدمات" وقد حاولت المدرسة الكينزية تفسير زيادة الطلب في عدة أوجه منها زيادة الانفاق الكلي بأنواعه (انفاق استهلاكي، استثماري، حكومي)، كما اعتمدت أن تخفيض الضرائب هي التي تؤدي الى الزيادة في الانفاق الكلي دون أن تنسى بأن زيادة المعروض النقدي له دور كبير فهو الذي يتسبب في زيادة الانفاق الكلي، وهو ما تتوافق فيه مع المدرسة النقدية التي أشارت اليه من قبل **(احمد الافندي، 2013، الصفحات 284-285)**.

=

في حين أعتمد أصحاب النظرية الحديثة للنقود في طرحهم على أن التضخم قد يحدث في الطلب حتى مع الزيادة في الإنتاج، وذلك في حالة" زيادة الانفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع والخدمات"، مما يبين أهمية زيادة الانتاج الحقيقي في كبح ارتفاع الأسعار وأن للتضخم في جانب الطلب أسباب أخرى منها الزيادة في الأجور، مما يجعل للأفراد امكانية أكبر في قدرتهم على الانفاق أكثر بالإضافة الى تخلي المجتمع عن فكرة الاحتياط، وهو ما يفرض على المؤسسات الانتاجية توسيع قدراتها لتلبية الطلب المتزايد، وهي عملية مكلفة لأنها تتطلب عتاد جديد وأموال إضافية، وهو ما يصاحبه زيادة في كل من سعر الفائدة وسعر الإنتاج **(هني، 1991، صفحة 81)**.

كنتيجة لما سبق فان التضخم في جانب الطلب هو تضخم ناتج عن التوسع النقدي بحسب طرح كل من المدرسة النقدية الكلاسيكية والمعاصرة، في حين أن كينز قد فسره الى فائض الانفاق الكلي على الانتاج الكلي.

لكن ككل اجتهاد بشري فان النظريات الاقتصادية التي كانت قد فسرت بأن من أسباب التضخم هو الزيادة المحققة في جانب الطلب الكلي، فقد أكدت محطات من الحياة الاقتصادية بأنه توجد أسباب أخرى مسببة للتضخم في جانب العرض الكلي، وذلك من خلال تأثير المنتجين وتحكمهم لحد ما في تحديد الأسعار خاصة في ظروف السوق الاحتكارية وضغط نقابات العمال في تحديد الاجور وعروض العمل **(العامري، 2014، صفحة 22)**، مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف ومن بين العوامل التي تؤدي الى العجز في العرض الكلي على تلبية مقابله من الطلب الكلي، نذكر بأن الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية يجعل الجهاز الإنتاجي عاجزا على تغطية النقص في قدرة جانب العرض في تلبية متطلبات السوق الجديدة، خصوصا أن الكثير من الموارد العامة يتم توجيهاها الى حل ومعالجة مشاكل التنمية وتغطية نفقات التسيير، والتي تؤثر سلبا على امكانيات الدولة الانتاجية والصناعية نتيجة

=

لعدم اكتمال بناء القاعدة الأساسية المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية كما أن ضعف اليد العاملة المتخصصة ونقص المواد الاولية والسلع الاساسية في تغطية العملية الإنتاجية أو عجز المشاريع الانتاجية لأسباب تقنية أو الظروف الطارئة العرضية الغير متوقعة مثل الحروب، الازمات والاوبئة دور في عدم تحقيق الكفاءة والفعالية في التحكم فيه، وبالتالي" الزيادة في الضغوط التضخمية من جانب العرض الكلي" **(احمد الافندي، 2013، صفحة 290)**، هذا من ناحية الأسباب.

أما من ناحية مصادر التضخم فنميز فيها نوعين، التضخم المحلي والتضخم المستورد هذا الأخير الذي يمكن تعليل حدوثه في كثير من الاحيان الى عجز السوق المحلية على تلبية وتغطية حاجيات العملية الانتاجية من المواد الاولية والوسيطية، مما تدفع بالدولة الى تغطية هذا النقص أو العجز من السوق المحلية باستيراد ما تحتاجه منها من الدول المصدرة لها، وهذه العملية أي الاستيراد تؤدي بدورها الى ارتفاع أسعار هذه المواد خاصة في الدول النامية "وتزداد حدة التضخم الناتج عن استيراد هذه المواد كلما كان الاقتصاد منفتحا على الخارج" **(عبد الرحمان و حربي محمد موسى، 1991، صفحة 152)**،

فيستورد التضخم تبعا للدولة المصدرة وتظهر في شكل زيادة في سعر المواد الاولية المستوردة والمواد النصف المصنعة وسلع التجهيز والسلع الموجهة للاستهلاك، إذ تنعكس الزيادة في تكاليف الانتاج بصورة آلية في أسعار البيع الداخلي نتيجة تدفق احتياطات من العملة الصعبة نحو الخارج، باعتبار أن المعاملات التجارية الخارجية تتم بالعملات العالمية خاصة اذا كانت العملة المحلية ليست بتلك القوى أو لا يتم الطلب عليها الا محليا، مما يخلق فرقا كبيرا في عملية التبادل نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يمكننا اعتباره مصدرا خارجيا للتضخم، هذا بالنسبة للدول التي تكون اقتصاداتها ضعيفة ومعتمدة في تلبية حاجياتها المختلفة من سلع والخدمات

=

على الاستيراد لتلك المواد، الا أنه هناك نوع آخر من التضخم المستورد ويكون خاصا بالدول المنتجة والتي تعتمد في سياساتها العملة المنخفضة من أجل تشجيع صادراتها مما يجعل الطلب الخارجي عليها كبيرا، وهو ما يخلق فائض في ميزان المدفوعات بزيادة الفائض في الصادرات ومن ثم الدخل الوطني، والذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب الكلي الداخلي خاصة في مرحلة الاستخدام الكامل فيسبب هذا الفائض في الطلب ضغوطا تضخمية على الدول المنتجة.

أما بخصوص المصادر المحلية للتضخم فيمكن تحديدها في التضخم الهيكلي أو ما يعرف بالتضخم القطاعي - رغم أنه توجد عديد المصادر الأخرى على المستوى المحلي مسببة للتضخم كضعف فعالية السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة أو ضعف التناسق بينها أو غيرها - فكما عددنا سابقا أسباب وعوامل حدوث التضخم بأسباب جزئية ووحدوية كارتفاع تكاليف عوامل الانتاج وعدم قدرة السوق المحلية على تلبية وتغطية الاحتياجات المتزايدة للقيام بالعملية الانتاجية واللجوء الى الاستيراد، وما ينتج عنه من ارتفاع التكاليف واختلاف في قدرة العملة المحلية وعدم قدرتها على سد الفارق بينها وبين العملات الخاصة بعملية الاستيراد، فانه قد يكون للتضخم عوامل هيكلية بين القطاعات المختلفة والعلاقات فيما بينها الثابتة (بثبات النصوص التنظيمية والتنسيقية فيما بينها) والمتغيرة (بتغير أهداف والتوجهات العامة المرجوة منها) خاصة تلك التي لها صلة بعملية الانتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية داخل المجتمع، فبفرض حدوث خلل في قطاع معين كعدم قدرته على تلبية أو تغطية الحاجات المتزايدة للقطاعات المتعلقة به بما يلزم، فإن التضخم الذي يخلق عنده ينتقل بتأثير مباشر (عن طريق القنوات المباشرة كتقسيم للأعباء والتكاليف على القطاعات المختلفة المرتبطة به) أو غير مباشر لتلبية حاجات القطاعات الاخرى ونخص بالذكر عدم مرونة العرض مع الطلب المتزايد

=

على السلع والخدمات واسعة الاستهلاك نتيجة وجود قيود الاقتراض وغيرها ولنا عديد التجارب الدولية التي كانت مثال على هذا الاختلال والتضخم.

ثالثا- الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم:

لم تقتصر الاختلالات الناتجة عن التضخم على الجانب الاقتصادي فقط بل تعداه الى الجانب الاجتماعي وأصبحت لديه مجموعة من الآثار الغير مرغوبة فيها (سلبية على عموم أفراد المجتمع)، مما استوجب على الحكومات المختلفة إيجاد حلول لها.

نذكر هنا أثره على توزيع الدخول بأنواعها، حيث أصبحت له الامكانية في إعادة توزيع الدخول في المجتمع، إذ يحقق الاستفادة أو الزيادة في الدخول خاصة لأصحاب الدخول المتغيرة ونقصد هنا بالدرجة الأولى التجار ورجال الاعمال أي الغير مقيدين بأجور محددة كالموظفين وأصحاب المعاشات المتقاعدين وذوي الإعانات الاجتماعية.....الخ الذين تفقد مداخيلهم النقدية القدرة على تلبية حاجياتهم المختلفة، وهذا ما يعمق التفاوت في توزيع الدخول والثروة مما يخلق حالة من التذمر والتوتر الاجتماعي نتيجة حدوث نوع من الطبقية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي وهو ما يهدد العلاقة الموجودة بين الحكومات المختلفة وأفراد المجتمع، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعد ضروريا للدفع بعملة التنمية **(العامري، 2014، صفحة 55)**، هذه الأخيرة التي تستوجب ظروفا معينة من ناحية الاقبال على الاستثمار الذي يعد المحرك الرئيسي لها والطبيعي، حيث يعتمد على مؤشرات اجتماعية (استقرار سياسي قانوني) وأخرى اقتصادية بحتة كنسب ومعدلات التضخم حيث لا تشجع النسب العالية منها على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والصناعية التي تساهم في التنمية (والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة والأرباح المحصلة منها تتطلب فترة زمنية طويلة) بل يتم توجيه أغلب

=

رؤوس الأموال الى فروع النشاط الاقتصادي التي تشهد فيها الأسعار انتعاشا نتيجة ازدياد الطلب عليها كالصناعات الاستهلاكية والغذائية والسلع الترفيهية، مما يؤدي الى حالة ركود وتجميد في الصناعات الوسيطية والثقيلة لعدم تحقيقها أرباحا وارتفاع التكاليف الخاصة بها من نفقات التوسعة والتجديد (نفقات التجهيزات ونفقات البحث العلمي والتجديد الالكتروني....الخ)، هذا ما يؤدي الى التأثير سلبا على هيكل الإنتاج الوطني وترتيب القطاعات فيه، مما يخلق فجوة في العملية الاستثمارية التي تخضع في حالتها الطبيعية الى ما يحدده الطلب الكلي **(هتهات، 2021، صفحة 18)**، والذي في الاغلب يتم تحديده من قبل التجار والسماسرة (كما ذكرنا سابقا أن الفئة الأكثر استفادة هم أصحاب الدخول المتغيرة)، وفي هذه الحالة وبهذا التوجه تتعطل عملية التنمية، خاصة وأنه تصبح من الاستحالة تحديد التكاليف النهائية لعوامل الإنتاج التي ترتفع نفقاتها باستمرار (نتيجة التضخم في الأسعار المواد الأولية او الوسطية وتكلفة اليد العاملة.....الخ)خلال مدة تنفيذ المشاريع الامر الذي يحدث ارتباك في العملية التنموية وتذمر شعبي نتيجة تأخر انجاز المشاريع وعدم الالتزام بالآجال المحددة لإنجازها مما يفقد الثقة في عمل الهيئات القائمة عليها.

وعليه يمكن القول أن للتضخم عدة اثار اجتماعية سلبية تعكس الصورة الحقيقية لتأثيره على الجانب الاقتصادي، فانه أيضا يعتبر دافعا في التغير من سلوكيات الأفراد خاصة أنه يستهدف الأنماط الاستهلاكية للأفراد من خلال التغير في قدرات دخولهم المختلفة، والتي تعد الحلقة الأشمل التي يشترك فيها الكثير من أفراد المجتمع، فتظهر مظاهر الترف والرفاهية العالية لدى الفئات المستفيدة والعكس بالنسبة للفئات الغير مستفيدة وبالتالي يبرز ذلك التمايز والطبقية في المجتمع، مما يدفع فئات أصحاب الدخول الضعيفة أو أصحاب الدخول الثابتة الى البحث عن مصادر أخرى للدخل سواء كانت شرعية أو غير شرعية حسب كل فرد، وهو ما يفسر في كثير من الأحيان انتشار الرشوة

=

والفساد الإداري في القطاعات المختلفة، خاصة أن أغلب أصحاب الدخول الثابتة والضعيفة يشتغلون في القطاعات الحكومية والتنظيمية مما يجعل عملية التعطيل والفساد سلوكا منتهجا في القطاعات المختلفة، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في نوعية الفرد أولا ثم المشاريع والصفقات المنجزة ثانيا، وفي ظل هذه الظروف نجد أن اكثر الفئات ضرارا بعد الفئات الأقل دخلا هي الفئات المتعلمة أو المثقفة وأصحاب الكفاءات والايدي العاملة المحترفة، والتي تجد نفسها في حلقة مغلقة بين الارتفاع المستمر في الأسعار، البطالة، الفساد الإداري، الرشوة، انعدام فرص العمل والابداع، وبالتالي تدفع الكثير منهم الى الهجرة كمحاولة لإيجاد فرص أخرى في حياتهم تحقق لهم الاكتفاء المادي والمعنوي، وهو ما يشكل لدولهم خسارة في العنصر البشري المؤهل والذي بإمكانه التأثير والتغيير في حياة الأمة وتطويرها.

اذن فظاهرة التضخم هي ظاهرة اقتصادية لها تبعات اجتماعية سلبية تؤثر بشكل مباشر في الحياة العامة وتختلف حدتها باختلاف حدة ارتفاع الأسعار واستمراره في تلك الدول، مما يستوجب على الحكومات المختلفة اتباع استراتيجيات مدروسة ومحددة بسياسات تستهدف حقيقة الأسباب التي تؤدي الى حدوث ظاهرة التضخم.

رابعا- مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي:

ذكرنا سابقا أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وعليه فأنه لابد من مؤشر عام يرصد التغيرات في أسعار السلع والخدمات في الدولة، وهذا المؤشر هو الرقم القياسي للأسعار، فلقياس التضخم يستخدم عدة أنواع من الارقام القياسية للأسعار حسب الهدف الذي نسعى اليه، فتعدد الارقام لقياسية للأسعار يكون بحسب وظيفة كل منها، فهناك أرقام قياسية لأسعار

=

المستهلك والارقام القياسية لأسعار المنتج بالإضافة الى أرقام قياسية أخرى وكل منهما يحتوي على بعض السلع والخدمات المنتجة أو المتوفرة لدى المجتمع.

يميل الاقتصادين الى استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي الذي يقيس التغيرات في الأسعار التي تمس حياة غالبية أفراد المجتمع، إذ يعرف مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بأنه مؤشر اقتصادي عام يستخدم لقياس التطور في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في صورتها النهائية واسعة الاستهلاك والاستخدام لدى أغلب افراد المجتمع (العينة المستهدفة بالإحصاء) خلال فترة زمنية محددة (شهريا على الأغلب) من خلال تجميع واحصاء مختلف عمليات البيع بالتجزئة لهذه المواد والمنتجات (جاب الله و بوعبدالله، 2020، صفحة 54)، كما يعرف مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بأنه أحد أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تستخدم لقياس التضخم في دول العالم، ويتم حسابه لرصد واقع التغيرات في أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مقدار التغير في القوة الشرائية للنقود والتي تستوجب في حالة انخفاضها تعديلا في الأجور والاعانات في أسعار الخدمات وغيرها، الا أن التعريفات الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك العائلي لم تقتصر فقط على مدلوليته الاقتصادية على المستوى الجزئي، بل تعدت حتى الى اعتبار مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي أحد المؤشرات التي يعتمد عليها في عملية التخطيط والاستشراف الاقتصادي، حيث يعتمد كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد وتطور مستويات الإنتاج للسلع والخدمات واسعة الاستهلاك مقارنة بمستويات الطلب عليها، لذا يعتبر موجها مهما للاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والتي تسعى في أهدافها إلى تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار **(بن يوسف، 2016، صفحة 102)**.

يتم حساب مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الغالب وفق خطوات (معلومة ومتبعة لدى أغلب الدول)، إذ يتم أولا تحديد سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك والاستخدام من قبل أفراد

=

المجتمع (السكن، الغذاء، الادوية، التعليم، وغيرها) بما يمثل مجموعة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك في المتوسط، ثم يتم ثانيا تحديد أسعار هذه السلع والخدمات والتي تم ادراجها في سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك في الفترة الزمنية المحددة(شهر، فصل، سنة) وبعدها نقوم بحساب التكلفة الخاصة بسلة السلع والخدمات عن طريق الاعتماد على بيانات الأسعار للفترات الزمنية المختلفة، كما يتم تحديد سنة الأساس والتي تعتمد كسنة مرجعية للمقارنة مع السنوات الأخرى، وفي النهاية يتم حساب مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في السنة المحددة على سعر السلعة نفسها في سنة الأساس مضروبا في 100، لتنشر بعد ذلك النشرات الخاصة بمؤشر الاستهلاك العائلي بصفة دورية (شهريا، ربع سنوي سنويا) من طرف المؤسسات المخولة بذلك (الديوان الوطني للإحصائيات.....الخ) **(بن البار، 2017، صفحة 26)**.

من خلال ما سبق يمكننا الاستنتاج بأنه يتم قياس مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي من خلال استخدام طريقة العينات، إذ يتم اعتماد عينة أو مجموعة محددة من السلع والخدمات واسعة الاستهلاك والاستخدام في المتوسط العام من طرف أفراد المجتمع والتي لها تأثير مباشر على حياة الأفراد وذلك في الفترة الزمنية المحددة للقياس، وتتوقف صحة ودقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والتي يتم الاعلان عليها من طرف الهيئات الحكومة المخولة لذلك على مدى شمولية عملية رصد أسعار السلع والخدمات المدرجة في سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك بحسب درجة ومستوى الطلب عليها (الأحسن أن تكون بعملية مسح لعينات مختلفة ومناطق جغرافية متنوعة) وعليه فانه قد لا يشير مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بشكل دقيق الى حقيقة التغيرات في الأسعار على اعتبار أن أغلب الأسعار يتم تحديدها إداريا (من قبل الحكومات في الاغلب) **(عزري و خوني، 2020، صفحة 445)**، وبالتالي يمكن القول أنه لا يمكن اعتبار أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ونتائجه تعبر بصفة كلية

=

ودقيقة على التغيرات في المستوى العام للأسعار حقيقة، لكنها تبقى أكثر دقة مقارنة بالمؤشرات الأخرى خصوصا أنها تركز أساسا على ما هو واقع في أسعار المواد واسعة الاستهلاك والاستخدام، كما أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي يعتمد في حسابه على مجموعة من المؤشرات الخاصة بالأسعار الأولية، حيث يتوافق كل منها مع تطور الأسعار التي تم قياسها لمجموعة من المنتجات المعينة يتم استخدام كل مؤشر أولي في حساب المؤشر العام ويساهم في هذا الحساب بنسبة معينة **(عزري و خوني، 2020، صفحة 446)**.

الجدول رقم (01): أهم الصيغ التي يتم الاعتماد عليها في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي

المؤشر	للأسعار	للكميات
Laspeyres	$L_{t/0}^{P} = \frac{\sum P_t \cdot Q_0}{\sum P_0 \cdot Q_0} \times 100$	$L_{t/0}^{Q} = \frac{\sum P_0 \cdot Q_t}{\sum P_0 \cdot Q_0} \times 100$
Paasche	$L_{t/0}^{P} = \frac{\sum P_t \cdot Q_0}{\sum P_0 \cdot Q_0} \times 100$	$p_{t/0}^{Q} = \frac{\sum P_t \cdot Q_t}{\sum P_t \cdot Q_0} \times 100$
Fischer	$F_{t/0}^{Q} = \sqrt{L_{t/0}^{p} \times P_{t/0}^{Q}}$	$F_{t/0}^{Q} = \sqrt{L_{t/0}^{Q} \times P_{t/0}^{Q}}$

1- أهمية واستخدامات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي:

=

يتم اعتماد معادلة **لاسبير** في عملية حساب مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي لدى أغلب الهيئات المخولة للعملية الإحصائية ونشر النتائج الخاصة به، وهو ما يجعله أداة مهمة خاصة أنه ينتج عن عملية حساب أسعار مجموعة من السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين -فترة المقارنة وفترة الأساس- ورغم أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي يعتبر بسيطا في تعريفه الا أنه معقد في تركيبه، وهو ما تظهره كثرة المتغيرات المكونة له، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية حسابه وتركيبه، ومن أهم هذه المتغيرات نذكر منها طبيعة السلع والخدمات التي يجب الاعتماد عليها كسلع وخدمات واسعة الاستهلاك (سلع على طول السنة وسلعة موسمية) أوزان هذه السلع الأسعار المرجحة لبعض السلع وغيرها، ذلك أنه يقدم تقديرات شهرية حول نسب التغير في أسعار سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك والاستخدام والذي يحقق مجموعة من الاستخدامات الجد مهمة، فهو يستخدم كمؤشر اقتصادي لحساب معدلات التضخم، هذا الأخير الذي يعتبر معدلا هاما لدى المؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية ذلك أنه يُأخذ بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات والخطط المختلفة بداية من عملية صياغة السياسات الاقتصادية والاهداف المرجوة (العملية الاستثمارية، التنمية، الحد من حدة التضخم....الخ) وفق الفترة الزمنية المحددة كما أنه يتم الاعتماد عليه في عملية تعديل سلم الرواتب الأجور (من أجل تحقيق العدالة في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية والحد من الآثار السلبية للتضخم...الخ) وذلك بناء على التغيرات التي تحدث فيه، كما أن له استخدامات أخرى خاصة في عملية اعداد وحساب المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ يستخدم كمكمش للأسعار الجارية للحسابات الوطنية المختلفة مما يساعد في عملية إزالة تأثير التضخم من الحسابات المختلفة.

=

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية

أولا - مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

1 - تعريف السياسة الاقتصادية الكلية

لقد تم تعريف السياسة الاقتصادية الكلية بعدة تعاريف مختلفة باختلاف الجزيئيات والجوانب التي تم الاعتماد عليها، الا أنه كانت هناك مجموعة من الاجتهادات والتي حاولت أن تصل الى تعاريف متفق عليها الى حد ما في ظل الاقتصاديات المختلفة.

عرفت السياسة الاقتصادية الكلية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والاجراءات والتدابير المختلفة والتي تعتمدها الدولة في تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة **(شليق، 2012/2011، صفحة 82)**.

وقد عرفت بأنها "مجموعة السياسات والبرامج والادوات والتي تظهر في مجموعة اجراءات وبرامج اقتصادية والتي تستهدف تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية"،"مجموعة الوسائل والاساليب والقرارات المتخذة من طرف الحكومات والسلطات العمومية والتي تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادي وحل مجموعة المشاكل الظرفية والهيكلية من خلال الأدوات السياسية المختلفة (المالية والنقدية....)" **(برحومة، 2020/2019، صفحة 31)**.

من خلال ما سبق يمكننا القول إن السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة القواعد والقرارات والاجراءات والاساليب والتدابير المختلفة المتخذة من السلطات المخولة والمعتمدة من طرفها كسياسات ظرفية (نقدية مالية..) أو هيكلية (سياسة الأجور، القوانين الاستثمارية القطاعية...) لتحقيق مجموعة من الاهداف وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد خلال فترة زمنية معينة.

=

2- أهمية واهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تكتسي السياسة الاقتصادية الكلية أهمية كبيرة لاستهدافها وتأثيرها على التوجهات والاهداف العامة لأي دولة واقتصاد نذكر منها تحقيق النمو الاقتصادي والذي يقصد به الرفع من المداخيل للدولة والناتج الداخلي الخام بصفة عامة، حيث يعتبر مؤشرا على مدى استقرار الاقتصاد وقوة قدراته الإنتاجية ثم يأتي هدف تحقيق مستوى الاستخدام التام ويقصد به الاستغلال الأمثل لجميع القوى والفواعل الاقتصادية وتشغيلها وفق طاقاتها الكاملة لتغطية الحاجات المختلفة، ولعلى هدف تحقيق استقرار في الأسعار الذي يقصد به الحفاظ على مستوى مقبول ومتحكم فيه من التضخم في مستويات الاسعار والذي يمكن أن يحدث نتيجة اسباب مختلفة (داخلية، خارجية، هيكلية، صدمات نفطية...) بالإضافة الى هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات والذي يقصد به استقرار وتوازن العملية التجارية والتبادلية الخارجية بين الحكومة وباقي دول لعالم الأخرى.

3- أنواع السياسة الاقتصادية:

تختلف السياسات الاقتصادية باختلاف الأدوات المكونة لها والجزيئات والمشاكل المستهدفة من طرفها والهيئات والمؤسسات القائمة بها، حيث نميز فيها عدة أنواع وتقسيمات وكل نوع منها يكتسي أهمية ومكانة في عملية تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، إذ يعمل التكامل الذي يكون بين هذه السياسات على تبسيط وتقاسم الأدوار بين كل الأجهزة والمؤسسات التي تقف وراء تطبيق هذه السياسات ومتابعتها.

3-1 السياسة الاقتصادية المالية:

3-1-1 تعريف السياسة الاقتصادية المالية

=

تم اعتماد عدة تعاريف للسياسة المالية من طرف الاقتصاديون حيث اعتمد كل واحد فيهم في التعريف الخاص به على جزئية معينة والظاهرة العامة التي تميزت بها اقتصاديات تلك الفترات.

"عرفت بأنها مجموعة القواعد والقرارات التي يجب على الحكومات الاعتماد عليها والاستناد إليها في عملية تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد" **(برحومة، 2020/2019، صفحة 36)**.

تم تعريفها بأنها "مجموعة البرامج التي تنتهجها الحكومة في تخطيط نفقاتها العامة وفي تدبير وسائل تمويلها بقصد تهيئة الظروف لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج في القطاعين العام والخاص" **(بن يوسف، 2016، صفحة 185)**.

كما عرفت بأنها "مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتامين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الافراد" **(صخري، 2005، صفحة 263)**.

3-1-2 أدوات السياسة الاقتصادية المالية

تعتمد السياسة الاقتصادية المالية على عدة أدوات نذكر منها الضرائب والرسوم، إذ يتم الاعتماد على الضريبة المباشرة والغير مباشرة بكافة أنواعها كأهم أداة من أدوات السياسة المالية خاصة أنها تمثل مصدرا اساسيا لإيرادات الدولة، حيث تخدم السياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق أهداف معينة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة وتغطية النفقات العمومية من جهة أخرى.

يقابلها الانفاق الحكومي والذي هو "اعتماد مالي يتم مناقشته والتصويت عليه من طرف السلطة التشريعية والاعلان عليه في الميزانية العمومية، ويعتبر أبرز مظاهر تدخل الحكومة المركزية والسلطات المحلية

=

والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة في عملية تنظيم الاقتصاد بهدف تحقيق منفعة واشباع حاجات عامة"، وترجع أهمية هذه الأداة كونها أحد أوجه السياسات الاقتصادية العامة والتي تسعى لتحقيق أهدافها النهائية، فهي تنعكس على كافة جوانب الانشطة العامة خاصة أنها تتحدد في البداية كمبلغ نقدي محصور في انفاقه على شخص عام لتحقيق أهداف عامة **(عايب، 2010، صفحة 180)**.

كما نجد أيضا من أدوات وأوجه السياسة المالية الدين العام والذي "يعرف بأنه المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الافراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الاجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض".

كما يعرف بأنه "عقد دين تستدين الدولة بموجبه مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع التعهد بالوفاء بالقرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد "تلجا الدولة عادة الى زيادة الدين العام في أوقات التضخم وعمل العكس في أوقات الكساد **(شيد ، 2010، صفحة 244)**.

3--2 السياسة الاقتصادية النقدية:

3-2-1 تعريف السياسة الاقتصادية النقدية:

تعددت التعاريف التي اعتمادها الاقتصاديون للسياسة النقدية، فقد عرفت بأنها مجموعة الرسائل التي تبعثها الادارة النقدية (والمتمثلة في البنك المركزي) لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.

كما عرفت بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في ادارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق أهداف معينة **(شليق، صفحة 136)**.

=

كما قدمت اجتهادات أخرى تعريفا آخر بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليها بما يتفق وتحقيق الاهداف الاقتصادية التي تسعى اليها الحكومة **(بن البار، 2017، صفحة 61)**.

تأسيسا على ذلك يمكننا القول بأن السياسة النقدية هي عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية من أجل التحكم في الكتلة النقدية للوصول الى الاهداف الاقتصادية المسطرة خلال الفترة الزمنية المعنية من خلال توفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد ونموه مع المحافظة على استقرار النقد والعملة، كونها سياسة تتعلق بالمعروض النقدي خاصة.

3-2-2 أدوات السياسة الاقتصادية النقدية:

تعتمد السياسة النقدية وسائل وأدوات تسمح من خلالها للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم الوسائل الدفع في المجتمع من اجل امتصاص النقود او توفير ارصدة تغذية جديدة للتعامل ويعتمد على هذه الوسائل والاساليب حسب الظروف الاقتصادية حيث تتمثل هذه الوسائل في وسائل كمية واخرى نوعية تتمثل الوسائل الكمية للسياسة النقدية في الادوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته (معدل الفائدة) وبالتالي على الكميات النقدية الاجمالية المعروضة في الاقتصاد ويطلق عليها ايضا صفة التقليدية لأنها تطورت مع نمو البنوك المركزية وتتمثل في سياسة اعادة الخصم نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة كما نميز من الوسائل الكمية سياسة سعر اعادة الخصم والتي يقصد بها معدل اعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الاوراق المالية والتي تقوم بخصمها من البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطا ت نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الافراد والمؤسسات **(شليق، 2018، صفحة 141)**كما نجد أيضا الاحتياطي القانوني او الالزامي والذي يمثل الاحتياطي القانوني تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي

=

على البنوك التجارية والتي ينم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة للبلد كما ان لسياسة السوق المفتوحة والتي تعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع او شراء الاوراق المالية من اسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الاكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة هذا فيما يخص الوسائل الكمية اما قيما يخص الوسائل الكيفية والتي يقصد بها تلك الاسباب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الاتمان المصرفي وهذا حسب اولوية النشاط واهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش فتقوم السياسة النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو القطاعات التنموية المهمة في الاقتصاد والتي تعيق نموها قلة الموارد المالية المتاحة والحد من الانتقال تلك الاموال الى القطاعات الاقل انتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربة ومن اهم هذه الوسائل نذكر سياسة تأطير القرض والتي تتضمن مراقبة وضبط البناء الاساسي للكتلة النقدية **(بن البار، 2017، صفحة 75)**حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض يتغير هذا السقف تبعا لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها واي تجاوز لهذه المعاير يعاقب بتقديم احتياطات اضافية كبيرة للبنك المركزي وذا ما يؤدي ال انخفاض ارباحها نجد أيضا عملية تنظيم القروض الاستهلاكية ذلك ان الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة وهذه الرقابة تتطلب حد ادنى من المبلغ الذي يجب ان يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد ثم يأتي الاقناع الادبي وسياسة سعر الفائدة الاقناع الادبي ويعنى به قيام البنك المركزي بإقناع المصارف وابداء النصيحة لها فيما يخص وجهاتها الائتمانية عموما وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها اما سياسة سعر الفائدة فانه قد يلجأ البنك المركزي الى تقيد البنوك التجارية والزمها بالتعامل بسعر الفائدة معين على الودائع تحت الطلب وسعر الفائدة على الودائع لأجل وسعر الفائدة للقروض العادية وسعر الفائدة للقروض لبعض المجالات

=

الانتاجية **(بن يوسف، 2016، صفحة 124)** وهكذا يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه السياسة تشجيع الادخار وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار المرغوبة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

سنتناول في هذا المبحث مطلبين اساسين الأول بعنوان عرض عام لمجموعة من الدراسات السابقة وتم اعتماد في عرض هذه الدراسات تقسيمين هما دراسات عربية واجنبية ضمت مجموعة من المذكرات والمقالات المحكمة بعدد اجمالي 31 دراسة عربية و 12 دراسة اجنبية حيث تم التعبير عليها في الجدول رقم 02 في شكل ذكر اسم الباحث وسنة الدراسة ،نوع وموضوع الدراسة، هدف ومنهجية الدراسة، متغيرات الدراسة واطارها الزماني والمكاني ،وأخيرا نتائج الدراسة اما المطلب الثاني فتم فيه مقارنة اهم الدراسات السابقة بموضوع الدراسة الخاصة بنا فتم اختيار حوالي 06 دراسات من مذكرات ومقالات وتم التعبير على اهم نقاط التشابه والاختلاف من ناحية الأدوات والمتغيرات وحدود الدراسة في الجدول رقم 03

=

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تم في هذا المطلب عرض 18 مقال باللغة العربية و12 مقال منشور باللغة الإنجليزية بالإضافة الى 15 مذكرة دكتوراه كان لحالة الجزائر النصيب الأكبر ب 17 مقال بين المنشور باللغة العربية واللغة الإنجليزية و9 مذكرات دكتوراه في حين ان للدول الأخرى محل الدراسة قد تناولنا فيها 7 مذكرات دكتوراه و7 مقالات منشورة عربية واجنبية

الجدول رقم (02): الدراسات السابقة للموضوع محل الدراسة

الرقم	الباحث وسنة الدراسة	نوع وموضوع الدراسة	هدف ومنهجية الدراسة	متغيرات الدراسة وإطارها الزماني والمكاني	نتائج الدراسة
الدراسات باللغة العربية					

=

01	حسيبة مداني؛ فؤاد مجناح (2023).	مقال بعنوان: محددات جانب الطلب للتضخم في الجزائر للفترة 1990-2021.	هدفت هاته الدراسة الى تحليل أثر مجموعة من العوامل على التضخم في الجزائر من جانب الطلب بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)	التضخم، الإنفاق الحكومي، معدل عرض النقود، واردات السلع والخدمات، إجمالي الناتج المحلي الجزائر الفترة 1990-2021.	المعروض النقدي محدد أساسي من محددات جانب الطلب للتضخم في الجزائر توجد علاقة في الأجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.
02	مدوري عبد الرزاق (2023).	مقال بعنوان: العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر: مقاربة ARDLغير الخطية.	حاولت الدراسة استكشاف العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والتضخم في الجزائر بالاستعانة بنموذج .NARDL	أسعار النفط، التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2019).	تقلبات أسعار النفط ليس لها تأثير متماثل على أسعار المستهلك في الاجل الطويل والقصير استجابة معدلات التضخم لانخفاض أسعار النفط أكثر من ارتفاعه.
03	عياد حنان، بن عيسى أمينة. (2023).	مقال بعنوان: تأثير صدمات أسعار البترول على التضخم في الجزائر: "دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)"	كان هدف الدراسة تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وتحليل مكونات	معدل التضخم، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 1990-2019.	وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار البترول باتجاه التضخم، وعلاقة بين اختلالات الناتج المحلي الإجمالي وصدمات أسعار النفط

=

			التباين الهيكلي.		
04	أسيا عطيل (2023).	أطروحة دكتوراه بعنوان: دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم –دراسة تجريبية على بعض الدول النامية خلال الفترة 1993-2019	هدفت هذه الدراسة إظهار دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نهج الاختلاف في الاختلافات (DiD)	بيانات بانل ل 33 دولة نامية خلال 1993-2019.	السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وجود علاقة موجبة ومعنوية من العرض النقدي بالمعنى الواسع للتضخم وجود علاقة سلبية ومعنوية من استهداف التضخم للتضخم في الدول النامية.
05	خميسي مسعودة (2023).	أطروحة دكتوراه بعنوان: عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحالة الجزائر-	هدفت لفهم العلاقة بين عدم استقرار الاقتصاد والنمو الاقتصادي في الجزائر وبشكل عام لتحقيق هذا الهدف تم تقدير انحدارات النمو للبيانات المقطعية.	بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشري، النمو السكاني، معدل الاستثمار، ل 113 دولة خلال الفترة (1995-2019).	وجود علاقة عكسية بين عدم استقرار الاقتصاد والنمو وسلبية المؤشرات لعدم استقرار الاقتصاد الكلي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
06	رباحي إبراهيم؛ جاب الله مصطفى. (2022).	مقال بعنوان: مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-	هدف الدراسة إبراز العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبين أدوات السياسة النقدية. وهذا	تمثلت متغيرات الدراسة في مؤشر أسعار الاستهلاك، الكتلة النقدية، أسعار الصرف وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1995 حتى 2020.	توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك والكتلة النقدية: وجود علاقة توازنيه

=

		2020).	باستخدام منهجية خاصة الARDL وهي bootstrapping ARDL.		طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
07	خوالد مولود؛ رملي حمزة. (2022).	مقال بعنوان: أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000-2021.	هدفت هاته الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التداول النقدي غلى مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، تمت باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة .ARDL	تمثلت متغيرات الدراسة في مؤشر أسعار الاستهلاك والتداول النقدي في الجزائر من 2000 حتى 2021.	عند حدوث صدمة على مستوى التداول النقدي بوحدة واحدة يدوم التأثير على وضع مؤشر أسعار الاستهلاك لمدة أقصاها 11 شهر الرجوع لوضع التوازن وجود علاقة توازنيه بعيدة المدى بين التداول النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك
08	دين مختارية. (2022).	مقال بعنوان: مدى تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في إطار سياسة استهداف التضخم في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL-	هدفت الدراسة إلى المفاهيم الرئيسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم وإمكانية تطبيق هذه الأخيرة بفعالية مع تحديد مدى تأثير أدوات السياسة النقدية المستخدمة على معدل التضخم باستخدام نماذج	متغيرات الدراسة تمثلت في سعر الصرف، الكتلة النقدية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990حتى 2021.	تكمن فعالية سياسة استهداف التضخم في مدى توفر الشروط الضرورية عند تطبيقها لتحقيق النتائج المطلوبة؛ وجود تأثر طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة ومعدل التضخم في الجزائر.

=

			,ARDL		
09	كبير مولود؛ طلحة أحمد؛ طلحة محمد. (2022).	مقال بعنوان: أثر الإنفاق السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا دراسة قياسية باعتماد Analysis-DynamicPanal للفترة 1995-2018.	هدف الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا عن طريق اختبار نموذج النمو وباستخدام بيانات الزمنية الطولية بتطبيق نموذج الأثر التجميعي ونموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي.	بيانات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، رأس المال البشري والإنفاق السياحي ل4 دول من شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، مصر). خلال 1995-2018.	زيادة النفقات السياحية لها أثر إجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا؛ ضعف أثر عامل رأس المال الثابت على الأداء الاقتصادي وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق السياحي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
10	جليط الطاهر، مخلوف عز الدين (2022)	مقال بعنوان: الصدمات النفطية وأثارها على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	هدفت هاته الدراسة إلى تقييم أثر الصدمات النفطية على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر لهذا الغرض تم بناء نموذج قياسي باستخدام نماذج VAR.	بيانات سعر النفط والمعروض النقدي ومعدل التضخم للجزائر خلال 2000-2019.	عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وجود علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدلات التضخم، علاقة عكسية بين سعر البترول ومعدل التضخم.

=

11	محمد دحماني؛ دنيا كرزابي؛ منال عطوشي. (2022).	مقال بعنوان: هل يؤثر سعر النفط على معدل التضخم؟ نظرة جديدة على أساس اختبار NARDL وMAKI للتكامل المشترك.	تهدف الدراسة التأثيرات المتماثلة وغير لمتماثلة لتغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر بواسطة نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع المتأخر (المتماثل)ARDL وغير الخطي NARDLو MAKIللتكامل المشترك بوجود فواصل هيكلية.	بيانات أسعار النفط، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عرض النقود، سعر الصرف الإسمي والناتج المحلي الإجمالي. في الجزائر من1975-2020.	وجود أثر إجابي لأسعار البترول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بديل التضخم) وعلاقة طردية طويلة الأجل بين الصدمات النفطية والتضخم.
12	إبراهيم خويلد. (2021).	أطروحة دكتوراه بعنوان: تحليل تقلبات الاقتصاد الكلي الجزائري باستخدام نموذج نيوكنزي للفترة 2000-2017.	تقدير نظام المعادلات بمنهجية شعاع الانحدار الذاتي البايزي المقيد بنموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي DSGE-BVARواستخدام المحاكاة	بيانات فصلية لكل من سعر الصرف، سعر الفائدة، الناتج المحلي، التضخم. من الفصل الأول لسنة 2000إلى الفصل الأخير لسنة 2018.	تساهم الصدمات الخارجية في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، التضخم المحلي وسعر الصرف عبر دورات اقتصادية من نوع كيتشن تتراوح بين 2-4سنوات إلا صدمة الناتج العالمي التي تولد دورات من نوع جوغلار تدوم حوالي 10سنوات.
13	جوبر سارة؛	مقال بعنوان: أثر السياسة النقدية	هدفت الدراسة للبحث في فعالية	بيانات كل من إجمالي المعروض النقدي بالمعنى الواسع بالنسبة	للسياسة النقدية تأثير في متغيرات كالدور ولكن

=

	قويدري محمد. (2021).	على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019).	السياسة النقدية في تحقيق معدلات مثلى لمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وذلك بتقدير أربع نماذج انحدار ذاتي ديناميكية.	للناتج المحلي، التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات. في الجزائر خلال 1995-2019.	بقدر غير كاف لتحقيق الأمثلية؛ السياسة النقدية غير قادرة غلى التأثير في مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
14	مسغوني سارة. (2021).	أطروحة دكتوراه بعنوان: التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018) -	هدف البحث إلى تحليل أثر السياسة المالية والنقدية وتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لحالة الجزائر بتطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data.	بيانات الناتج الداخلي الخام الحقيقي، الإنفاق الحكومي، المعروض النقدي وأسعار النفط لكل من الجزائر، المغرب، الأردن، مصر. خلال الفترة 1990-2018.	للسياستين المالية والنقدية تأثير طردي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة تختلف فعالية السياستين في التأثير على النمو حسب طبيعة الاقتصاد، السياسة النقدية فعالة في الدول غير النفطية (المغرب، تونس مصر، الأردن) السياسة المالية فعالة في الدول النفطية (الجزائر) على النمو الاقتصادي.
15	وليد فرجاني؛	مقال بعنوان: مدى	هدف هاته الدراسة	معدل التضخم السنوي	انخفاض قيمة العملة

=

	علي مكيد. (2021).	تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDLللفترة 1990-2018.	هو قياس أثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري وذلك باستخدام نموذج ARDL.	والمتغيرات المفسرة له (معدل نمو الكتلة النقدية، معدل التسرب النقدي، معدل النمو الاقتصادي، معامل الاستقرار النقدي، الإنفاق الحكومي، معدل التغير في سعر الصرف الرسمي، معدل التغير في رصيد الميزانية ومعدل التضخم المستورد)، في الجزائر من 1990-2018.	الوطنية أدى إلى ارتفاع مستوى التضخم وهذا ما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية؛ زيادة الإنفاق الحكومي بالجزائر كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال فترة الدراسة وتجسد في الإنفاق الاستثماري؛ رصيد الميزانية عرف عجز رغم ارتفاع أسعار النفط.
16	السعيد هتهات (2021).	أطروحة دكتوراه بعنوان: النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCHفي الفترة 1990-2020.	سعى البحث إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر وهذا بالاعتماد على المناهج القياسية لجوهانسون وARDL ونماذج تصحيح الخطأ الشعاعي المقيد Restricted-VECM.	بيانات التضخم، الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، الأجور، حجم الواردات، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول والمديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	ترجع الاتجاهات التضخمية للأسعار في الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى التوسع النقدي غير المراقب، التوسع في مكونات الإنفاق الكلي، ارتفاع التكاليف الإنتاجية، الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، التضخم الهيكلي والمستورد، تقلبات سعر الصرف.

=

17	عبد المجيد بوساق. (2021).	تطبيق نماذج أشعة تصحيح الخطأVECM لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الإسمي والتضخم الشهري في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.	هدفت الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الإسمي ومعدل التضخم باستخدام نموذج VECM.	تم استخدام البيانات الشهرية لسعر الصرف الفعلي الإسمي ومعدل التضخم الشهري في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2020.	وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ حدوث صدمة في سعر الصرف الفعلي الإسمي تؤثر سلبا على معدل التضخم؛ وجود علاقة سلبية لسعر الصرف الفعلي الإسمي على معدل التضخم.
18	عبد الباري عياض. (2021).	أطروحة دكتوراه بعنوان: نحو بناء نموذج قياسي كلي للاقتصاديات الدول النامية للفترة (1980-2017).	هدفت الدراسة لمحاولة بناء نموذج قياسي كلي بسيط للاقتصاديات الدول النامية ليكون أداة فعالة لرسم السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي والتوازنات الكبرى باستخدام تقنية Panel VAR.	بيانات كل من النمو الاقتصادي، الواردات، الصادرات، سعر الصرف والتضخم ل27 دولة نامية منها الجزائر للفترة 1980-2017.	ملائمة وتمثيل حسن من خلال هذا النموذج للواقع الاقتصادي، عدم نفعية السياسات المالية التوسعية في الدول النامية؛ السياسة النقدية في الدول النامية لم تكن لها النتائج المتوقعة؛ السياسة التجارية في الدول النامية هي الأنجع وتعود بأفضل النتائج على الاقتصاد في هاته الدول.

=

19	مصطفى جاب الله؛ رابحي بوعبدالله. (2020).	مقال بعنوان: أثر الائتمان على مؤشر أسعار الاستهلاك (التجربة الجزائرية للفترة 2000-2018 أنموذجا)	تهدف الدراسة إلى استقراء طبيعة الائتمان المحلي في الجزائر وهذا بواسطة تحليل النموذج الإنحداري.	بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك، مؤشرات المجاميع النقدية، مؤشرات الائتمان المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.	نمو الائتمان المحلي في الجزائر أدى الى توسع مؤشر أسعار الاستهلاك بالإضافة إلى ان التمويل الحكومي الواسع والمزاحم للائتمان المالي يشكل النسبة الأعلى في مؤشر أسعار الاستهلاك.
20	برحومة سارة. (2020).	أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر. -دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018) .-	هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة الانفاقية على معدل التضخم في الدول العربية وهذا باستخدام سلوب الانحدار غير الخطي البسيط والمتعددة واستخدام بيانات بانل Panel Data.	بيانات الإنفاق العام، ومعدلات التضخم في الجزائر، المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية. خلال الفترة 1990-2018.	الإنفاق العام يؤثر طردا وبنسبة كبيرة على معدلات التضخم في الدول محل الدراسة؛ كانت التأثير أكثر حدة في تونس ومصر مقارنة بالجزائر والسعودية أما المغرب فكان الأقل
	عزري حميد، خوني رابح. (2020).	مقال بعنوان: تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	هدفت الدراسة إلى تحليل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية لمؤشرات حساب	تطور الرقم القياسي للأسعار الرقم القياسي الضمني، معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب في الاقتصاد الجزائري خلال	الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضاعف سبع مرات خلال فترة الدراسة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية

=

21			ظاهرة التضخم).	1990-2017.	الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تحرير مجموعة كبير من الأسعار.
22	فتيحة كون. (2020)	أطروحة دكتوراه بعنوان: دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017).	هدف هاته الأطروحة معرفة مدى مساهمة السياسات المطبقة في رفع مستوى المعيشة في الجزائر وبغية الوصول لهذا الهدف تم إتباع منهج دراسة الحالة في الدراسة تحليلية.	تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر من 2001-2017	سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر حققت نتائج إيجابية على المستوى المعيشي للفرد؛ حققت الجزائر نتائج مقبولة فيما يتعلق بالبنية التحتية لكن غير مرضية.
23	أحمد العيش (2020).	أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر الإنفاق العام على توازن الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	هدف هاته الدراسة هو تحديد أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي بالاستعانة بالتحليل العاملي، اختبار التكامل المشترك لجوهانسون وطريقة شعاع الانحدار الذاتي VAR.	معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، الميزان التجاري، الإنفاق العام في الجزائر للفترة ما بين 1990و2017.	الإنفاق العام له ارتباط قوي وسالب برصيد الميزان التجاري الانفاق العام ليس له أثر لبلوغ التوازن في الجزائر خلال فترة الدراسة.
24	موساوي أمال؛ جاب الله مصطفى.	مقال بعنوان: أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف	هدفت هاته الدراسة إلى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم	بيانات أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980حتى 2017.	وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل أي علاقة

=

	(2019).	للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) -دراسة قياسية-	كأحد أهداف السياسة النقدية وتم هذا بتطبيق منهج NARDL.		توازنية في الأجل الطويل؛ إضافة إلى أن تأثير سعر الفائدة على التضخم غير متماثل في المدى الطويل في الجزائر.
25	طلحة محمد. (2019).	أطروحة دكتوراه بعنوان: قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة الممتد 1970-2017.	هدفت الدراسة إلى محاولة قياس التضخم وحديد آثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية باستعمال منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	بيانات التضخم، مؤشر النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970إلى غاية 2017.	وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم ومؤشر النمو وسعر الصرف.
26	شلوقي عمير (2018).	أطروحة دكتوراه بعنوان: التضخم والنمو الاقتصادي، تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014.	هدف هاته الأطروحة دراسة العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول المغرب من خلال تقدير عتبة التضخم وذلك بتطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.وتقدير نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري(PTR) ونموذج	مؤشر أسعار الاستهلاك، سعر الصرف، الكتلة النقدية معدل إعادة الخصم والناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا خلال الفترة 1980-2014.	وجود أثر لعتبة التضخم وملائمة النموذج غير الخطي في تفسير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي،تم تحديد عتبة التضخم بالنسبة لنموذج PTR عند 5,7 % و6,25 % بالنسبةلنموذج PSTR.معدلات التضخم التي تفوق العتبة لها تأثير سلبي وقوي على

=

			العتبة بانل ذو الانتقال السلس (PSTR).		النمو الاقتصادي.
27	شليق عبد الجليل. (2018).	أطروحة دكتوراه بعنوان: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية".	جاءت الدراسة لمناقشة موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثر ذلك على صياغة سياسة اقتصادية ملائمة تضبط المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصاد بنموذج متجهات الانحدار الذاتي .VAR	بيانات المتغيرات الكلية للتوازن النمو، البطالة، التضخم ميزان المدفوعات، معدل نمو الكتلة النقدية، مستوى الأجور في الجزائر خلال 1990-2014.	عدم كفاءة السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن في المنظومة الاقتصادية في الجزائر؛ إطار تنفيذ السياستين في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات؛ السياسة المالية التوسعية في الجزائر خلقت عجز مالي في الميزانية العامة.
28	فؤاد زميت. (2018).	أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	هدف الدراسة معرفة أثر ارتفاع الأسعار العالمية (التضخم المستورد) على الأسعار المحلية (التضخم المحلي) والتوازن العام (الميزان التجاري) في الجزائر بمنهجية البحث في الاقتصاد القياسي ونماذج	معدل التضخم، معيار السيولة النقدية، متوسط الأجر الحقيقي، حجم الواردات، سعر الصرف، السعر الوحدوي للواردات، أسعار النفط. في الجزائر من 1990إلى 2015.	التضخم في الجزائر تضخم هيكلي نتيجة زيادة الكتلة النقدية؛ نمو عرض النقود كبير مقارنة بنمو الناتج الوطني الإجمالي؛ تعتمد ظاهرة التضخم بشكل كبير على هيكل الاقتصاد؛ التضخم المستورد يؤثر

=

			الانحدار.		على الأسعار المحلية والميزان التجاري.
29	مولاي بوعلام. (2016)	مقال بعنوان: أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015	هدف البحث بناء نموذج قياس اقتصادي لأثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.	بيانات كل من معدل التضخم، النفقات العامة، الإيرادات العامة، عرض النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر من 1970 حتى 2015.	وجود العديد من العوامل مؤدية لإحداث التضخم كعرض النقود والنفقات العامة؛ السياسة المنتهجة في الجزائر تعتمد على التوسع في الإنفاق العام دون أن يقابلها توسع في الإنتاج.
30	دبات أمينة (2015).	أطروحة دكتوراه بعنوان: السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر.	هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم لتطبيق سياسة استهداف التضخم ومعرفة العلاقة بينهما، تم تطبيق اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM.	متغيرات الدراسة تتمثل في: مؤشر أسعار الاستهلاك، سعر الصرف، الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم والناتج الداخلي الخام في الجزائر من 1970 إلى 2012.	لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر الشروط الأولية لاستهداف التضخم أهمها استقلالية البنك المركزي؛ للسياسة النقدية في الجزائر دور في التحكم في التضخم؛ التضخم في الجزائر يرجع لأسباب هيكلية.
31	بن عيسى أمينة	أطروحة دكتوراه بعنوان: العلاقة بين	هدف هذه الدراسة البحث في مدى وجود	بيانات كل من مؤشر أسعار الاستهلاك، الكتلة النقدية،	وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر

=

	(2015)	النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب.	علاقة مستقرة طويلة الأجل بين النقود والأسعار في اقتصاد دول المغرب العربي باستخدام التكامل المتزامن.	الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الإسمي، معدل الفائدة الرئيسي ومؤشر أسعار الواردات لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة1970حتى 2013.	أسعار الاستهلاك، هذا ما يؤكد أن التضخم المستورد هو المصدر الرئيسي لارتفاع الأسعار في الدول محل الدراسة.
32	بن يوسف نوة 2016	أطروحة دكتوراه بعنوان: تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012	هدفت هاته الدراسة الى البحث في مدى تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري	بيانات كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي التضخم معدل البطالة معدل التضخم الميزان التجاري سعر الصرف الجزائري الفترة من 1970-2012	وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم الى سعر الصرف الجزائري التوصل الى علاقة توازنية طويلة الاجل ومتغيرات الدراسة
الدراسات باللغات الأجنبية					
01	Mustapha Djaballah. (2022).	The nexus of monetary policy tools and inflation in Algeria: Whether structural break or Unit Root?	هدفت الورقة البحثية إلى دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية في الاختلالات الديناميكية للتضخم في الاقتصاد الجزائري وهذا باستخدام أساليب التفكيك التحليلي (FMOLS ,DOLS and	شملت الدراسة بيانات سنوية خلال الفترة من 1970إلى 2020 واستنادا على بيانات كل من معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي، المعروض النقدي وسعر الفائدة في الجزائر.	توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة عن طريق قناة المال؛ بينما فعالية السياسة النقدية تكون عن طريق الإقراض وصافي الائتمان المحلي لها تأثير كبير على التضخم.

=

		CCR)			
02	Qontat Az-Zahra; Agus Widarjono. (2022)	Determinants of Financial System Stability in ASEAN Countries.	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي والتضخم على استقرار النظام المالي في الدول محل الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه.	بيانات كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والإدماج المالي والاستقرار المالي في بلدان إندونيسيا، تايلاندا وماليزيا خلال الفترة 2004 حتى 2016.	النمو الاقتصادي له أثر إيجابي على الاستقرار المصرفي في إندونيسيا؛ للتضخم تأثير سلبي كبير وعلى المدى الطويل على الاستقرار المصرفي؛ التضخم أصغر مساهم في النمو الاقتصادي.
03	Zainuri ,Zainuri (2021).	Foreign Portfolio Investment Control Using Macroeconomic and intitutional Policies: Evidence from Indonesia and Thailand.	هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الاقتصاد الكلي والمؤسسي باستخدام نموذج PVECM	تم تحليل بيانات كل من معدل التضخم، الانفتاح الاقتصادي، مستوى الفساد، الجودة التنظيمية. لكل من إندونيسيا وتايلاند من عام 2005 حتى 2019.	المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية التي تم استخدامها ومستوى الفساد لهم تأثير على التضخم؛ كما أن نسبة الانفتاح لها تأثير على استثمارات المحافظ الأجنبية.
04	Annnisa Anggreini Siswanto; Ahmad Albar Tanjung;	Annalysis of macroeconomics stability control of ICI countries (Indonesia, China,	تمثل هدف هاته الدراسة إلى تحليل التحكم المتغير في استقرار الاقتصاد الكلي على أساس	استعملت الدراسة متغيرات تمثلت في: معدل الفائدة الحقيقي، الاستهلاك الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في إندونيسيا	للاستثمار تأثير سلبي وكبير في السيطرة على الاستقرار الاقتصادي؛ أما للناتج المحلي الإجمالي فله تأثير إيجابي وكبير في

=

	Irsad Lubis. (2021).	India)based on transmission of monetary policy throught interest rate channel.	النقد وسعر الفائدة وهذا باستخدام نموذج PVECM.	والصين والهند وببيانات ثانوية من 2000 حتى 2019.	المدى القصير: فيما يخص سياسات السيطرة على التضخم فإنها تؤثر على أسعار الفائدة والاستهلاك وعدل التضخم يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.
05	Frederick Ikpesu. (2020).	AID, INFLATION, AND EXCHANGE RATE IN SUB-SAHARAN AFRICA: EMPIRICAL INSIGHTS FROM PANEL VECTOR ERROR CORRECTION MODEL (PVECM)APPROACH.	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المساعدات على التضخم وسعر الصرف في بلدان جنوب أفريقيا وتم هذا باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ الاتجاهي ببيانات البانل.	بيانات الدراسة تمثلت في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، معدلات التضخم، حجم التبادل الفعلي، نسبة الاستيراد، نسبة التضخم، وإجمالي الناتج المحلي ل 35 دولة في جنوب إفريقيا. ببيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من 2000 حتى 2016.	توصلت الدراسة لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛ تدفق المساعدات يسبب ارتفاع معدل التضخم؛ زيادات المساعدات تزيد من الاستثمار والتصدير في المنطقة.
06	Marwa Sahnoun ; Chokri Abdennadher. (2019)	Causality Between Inflation, Economic Growth and Unemployment in North Africain	هدف الدراسة البحث في العلاقة بين معدل البطالة النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في دول شمال إفريقيا.	بيانات كل من معدل البطالة والنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم لكل من الجزائر، مصر، المغرب وتونس من 1965 حتى 2016.	وجود علاقة أحادية الاتجاه من التضخم إلى النمو الاقتصادي؛ ووجود العلاقة من النمو الاقتصادي إلى

=

		باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM.	Countries		البطالة: كما توجد علاقة من التضخم إلى البطالة.
07	Khaysy Srithilat; GangnSun; Thongphet Chathanivong ; Maketta Thavisay. (2018)	الهدف من هاته الدراسة هو التحقق من العلاقة بين التضخم ومعدلات سعر سرف العملات في اقتصاديات جنوب شرق أسيا وهذا باستخدام نموذج VECMباستخدام بيانات بانل.	The relationship between inflation, exchange rate, and currency substhtution: Evidence from panel vector error currency model approach.	تم استخدام بيانات سنوية من 1995 حتى 2015 لكل من سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التضخم واستبدال العملات لدول جنوب شرق أسيا (كمبوديا، إندونيسيا، فيتنام، فليبين، لاوس)	أكدت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ ووجود علاقة سببية بين التضخم واستبدال العملات؛ وجود تأثير إيجابي بين استبدال العملات في المدى الطويل.
08	Khaled Menna ; Samer .Mehibel	هدفت الورقة لدراسة آثار صدمات أسعار النفط على معدل التضخم المحلي في الجزائر، كما تهتم بالبحث على القنوات التي تمر عبرها أسعار النفط وتأثيرها النسبي على التضخم، تم استعمال طريقة المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR).	Oil Price Pass-Through into Inflation in Algeria: Assessing the relative importance of the transmission channels using SVAR.	بيانات الموسمية لكل من مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار النفط وإنتاج النفط والإنفاق العام وسعر الصرف في الجزائر من الفصل الأول لسنة 2002 حتى الفصل الأخير لسنة 2016.	توصلت الدراسة لوجود ثلاث قنوات مهمة: قناة الطلب، قناة التكاليف، وقناة سعر الصرف؛ أثبتت الدراسة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية لمواجهة التخم في الجزائر.

=

09	Ansongo .Semplice A (2012).	Fighting consumer price inflation in Africa. What do dynamics in money, credit, efficiency and size tell us ?	هدف الورقة البحثية هو دراسة آثار السياسة المالية الديناميكية على أسعار المستهلك. باستخدام نموذج VARوتصحيح الخطأ وسببية غرانجر.	درست بيانات كل من التضخم (أسعار المستهلك) العرض النقدي ودائع النظام المالي، الائتمان المصرفي، النظام المالي، الائتمان الخاص، الحجم المالي. العمق المالي لعشر دول إفريقية (الجزائر، مصر، ليسوتو، المغرب نيجيريا، السودان، تونس، أوغندا، زامبيا وتنزانيا) من عام 1980 حتى 2010.	وجود توازن على المدى الطويل بين التضخم والسياسة المالية الديناميكية؛ كما أن التضخم مهم في تعديل الديناميات المالية؛ العمق المالي والحجم المالي أدوات لمكافحة التضخم.
10	Ahotor, Christian R.K; Adenitis, Deodat E. (2009).	Inflation, capital accumulation and economic growth in import-dependent developing countries.	هدف الدراسة البحث في العلاقة بين التضخم، تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها على الاستيراد وهذا باستخدام PVARفي البانل.	بيانات كل من التضخم وتكوين رأس المال، معدل نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة، التجارة الخارجية والواردات في 30دولة نامية من 1970حتى 2006.	التأثير الثابت على المدى الطويل والنمو الاقتصادي على التضخم هو سلبي؛ للتضخم والنمو الاقتصادي أثر على تراكم رأس المال على المدى الطويل؛ وجود علاقة توازنية بطيئة بين متغيرات الدراسة.
11	Fredrik NG Anersson. .(2009)	Monetary policy, Asset price inflation and	هدفت الورقة إلى تحليل العلاقة بين نمو الأموال ومؤشرات	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار المستهلك، انكماش الناتج المحلي الإجمالي،	توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تؤثر على جميع الأسعار في

=

		consumer price inflation.	الأسعار المختلفة مثل مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار الأسهم ومؤشر أسعار المنازل.	حصة الأسعار، معدل البطالة من الموسم الأول لسنة 2003 حتى الموسم الأخير لسنة 2008.	الاقتصاد بعض الأسعار تمتص الصدمات بسرعة نمو الأموال يمكن استخدامه كمؤشر للتضخم.
12	Robert A. Pollak	Analysis of monetery policy.	هدف هذه الدراسة تحليل السياسة النقدية من خلال توقعات التضخم بواسطة نموذج تصحيح الخطأ المتجه PVECMباستخدام بيانات بانل.	متغيرات الدراسة هي توقعات التضخم المتغيرة، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة والاستثمار في إندونيسيا والصين والهند. من 2000 حتى 2019.	وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ توقعات التضخم المتغيرة لها تأثير سلبي وكبير على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: مقارنة اهم الدراسات السابقة بموضوع الأطروحة

تم التطرق في هذا المبحث الى اهم النقاط المشتركة بين دراستنا والدراسات السابقة من اجل تحديد الفجوات البحثية التي عملنا على الأخذ بها في بحثنا من الانتقال بمؤشر اسعار الاستهلاك العائلي من مقياس للتضخم الى مقيم للسياسات وجب الاهتمام به في عملية رسم أي استراتيجية قادمة لمواجهة أي مشكلة اقتصادية او تحقيق لهدف كما قدمنا أوجه الاختلاف كمعيار للإضافة في بحثنا من طرق مستخدمة الى عينة دراسة مستهدفة وهو ما تم تلخيصه في الجدول ادناه

الجدول رقم (03): مقارنة أهم الدراسات السابقة بموضع الدراسة

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف

=

01	دراسة التضخم من جانب الانفاق، اعتماد المتغيرات من إنفاق حكومي وعرض نقدي وناتج محلي اجمالي، دراسة حالة الجزائر، والتوصل الى ان السياسة المالية هي التي تعمل على توجيه السياسات الأخرى في الاقتصاد الجزائري	التفصيل في التضخم الناتج من جانب الطلب عن طريق الاعتماد على تحليل مضمون البرامج التنموية كأحد أوجه السياسات الانفاقية التوسعة في الجزائر وتحليل المؤشرات الكلية المتعلقة بها لكل برنامج على حدى ،اثبات وجود اختلاف في التغيرات التي حدثت في مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي عن كل سياسة انفاقية توسعية والتي جسدت في شكل متغيرات وهمية عن كل برنامج من البرامج التنموية في الجزائر واثبات ان لها دلالة إحصائية من خلال اختبار تحليل التباين الأحادي اثبات أولوية السياسة الانفاقية عن السياسات النقدية سياسة اسعار الصرف من خلال نموذج (Method of Moment Quantile Regression) بانه عند كل قيم منخفضة في معدلات التضخم تكون السياسة الانفاقية التوسعية هي السائدة وهو ما فسرته معنوية معلمة متغير الانفاق

=

		الكلي في حالة دول شمال افريقيا
02	دراسة علاقة التضخم في الجزائر بأسعار النفط، التوصل الى وجود اختلاف في تأثر مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بالتغيرات في أسعار النفط، التوصل الى ان استجابة معدلات التضخم لانخفاض أسعار النفط تكون أكبر من الارتفاع	اثبات ان للصدمات النفطية والتغيرات في اسعار النفط تأثير موجب على مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي من خلال دراسة الانحدار الخطي المتعدد وإظهار انه تأثير غير مباشر حيث اعتمدت اسعار النفط كمتغيرات وسطية تأثر على حالة الاقتصاد الجزائري عامة اثبات اختلافات التأثير للصدمات النفطية على مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي من صدمة الى أخرى من خلال اختبار تحليل التباين الاحادي
11	تم اعتماد بيانات اسعار النفط وأسعار الصرف وعرض النقود كمتغيرات مستقلة ودراسة أثرها على التضخم من خلال اعتماد مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي كمتغير تابع تم التوصل الى وجود إثر إيجابي للتغيرات في اسعار البترول على مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي	التوصل الى ان أفضل قيم يأخذها مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي تكون لما تكون اسعار النفط مرتفعة نسبيا ومستقرة لفترة معينة خاصة في حالة الجزائر وهو ما ظهر في جدول المؤشرات الكلية المصاحبة لكل برنامج تنموي وأيضا من خلال جدول تحيل التباين الأحادي واظهار ان الاختلافات في مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي تكون قليلة في حالة

=

		عندما تكون التغيرات في الأسعار مرتفعة نسبيا ومستقرة لفترة زمنية معينة
16	التوصل الى ان الاتجاهات التضخمية للأسعار في الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من أسبابها التوسع النقدي غير المراقب، بالإضافة الى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي، ارتفاع التكاليف الإنتاجية، الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، التضخم الهيكلي والمستورد، تقلبات سعر الصرف.	اثبات ان اغلب الضغوط التضخمية التي تحدث في الجزائر ودول شمال افريقيا هي نتيجة اتباع سياسات اقتصادية توسعية بداية بالانفاقية لتتبعها السياسات النقدية وسياسة اسعار الصرف مع وجود حساسية جد عالية للتغيرات في اسعار الصرف خاصة ان من مكونات سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك منتجات نهائية مستوردة مما يجعل أي تغير في أسعارها يقابله ارتفاع في مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي
32	التوصل الى ان أي تدهور او انخفاض في اسعار الصرف للعملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتوج الأجنبي ويكون الانعكاس فوريا على معدلات التضخم عندما يكون الاستيراد من المواد الاستهلاكية النهائية، التوصل الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر	اثبات وجود علاقة طويلة الاجل ذات دلالة اقتصادية ومعنوية إحصائية بين معدلات التضخم الناتجة عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا وبين اسعار الصرف وإظهار حساسية التضخم وسرعة العودة الى التوازن لاي تغير في اسعار الصرف

=

	الصرف في الجزائر والتضخم	
27	تم اعتماد المتغيرات المالية والنقدية المسببة للتضخم والتوصل الى ان السياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر تحقق نمو اقتصادي بالإضافة الى الحد من البطالة واعتماد انه في الدول النامية تعتمد مبدأ القائد /التابع في أولوية سياسة عن الأخرى وانحصار دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم وتعديلات الخاصة بأسعار الصرف المصاحبة لكل سياسة انفاقية متبعة او معتمدة	اثبات وجود سببية في اتجاه واحد من الانفاق الحكومي والمعروض النقدي الى التضخم، اثبات وجود سببية من اسعار الصرف الى التضخم اعتماد مبدا وجوب التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتوقع تغير التأثير فيما بينهم بتغير موقع القيادة والتبعية مع التحقق من مدى فعالية السياسات المتبعة وتقيمها من خلال معدلات التضخم المحصلة في كل فترة بالاعتماد على مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020)

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل القيام بدراستين الأولى دراسة تحليلية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة (2001-2020) كعينة من الدول المستهدفة كمبحث اول والدراسة الثانية كانت في شكل نمذجة قياسية للعلاقة بين مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا (2001-2020) من اجل تعميم النتائج المحصل عليها في حالة الجزائر على باقي دول العينة واثباتها قياسيا من خلال الأدوات الإحصائية وطرق التقدير من *Quantile Regression* الى *CS-ARDL*.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020)

المبحث الأول: دراسة تحليلية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة (2001-2020)

يعرف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في أغلب مداخيله على العائدات من المنتجات الهيدروكربونية مما يجعله معرضا للتقلبات والصدمات التي تطرأ على أسواق هذه الأخيرة نتيجة الازمات المختلفة والمتعددة، مما يؤثر ذلك على الاقتصاد العام للدولة بداية من نقص المداخيل وارتفاعها وتغير السياسات وحجم الاعتماد عليها، والتي تظهر كتغيرات في الناتج الداخلي الانفاق الفردي، سلوكيات المستهلكين، تقلبات الاسعار والتضخم العام في الاقتصاد.

المطلب الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر:

أولا - مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر:

عرفنا مؤشر أسعار الاستهلاك سابقا بأنه مؤشر يقيس التغيرات في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات واسعة الاستهلاك والاستخدام في منطقة جغرافية محددة ومدة زمنية معلومة تقدر بشهر أو نصف سنة أو سنة كاملة، الا أن عملية تحديد سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك تختلف من دولة الى أخرى حسب معايير معينة وضوابط مختلفة باختلاف السلوكيات والاذواق الاستهلاكية للفئة والعينة المستهدفة في عملية الإحصاء، وعليه فان مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وكما حدده وعرفه الديوان الوطني للإحصائيات **(براح، 2018، صفحة 08)** هو مؤشر يستند على مراقبة الاسعار التي أجريت على 17 مدينة وقرية بعينة من 12150 أسرة تمثل مناطق مختلفة من البلاد، ومقارنتها مع تطور الاسعار في الجزائر العاصمة في 11 مقاطعة جغرافية، هذا المؤشر يرصد أساسا مؤشرات التغيير في أسعار التجزئة للمواد الغذائية، الملابس والاحذية، السكن والاعباء، الأثاث ولوازم المفروشات، الصحة ونظافة الجسم النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، بالإضافة الى متفرقات أخرى، هذه المؤشرات تقارن بالاعتماد على

الأسعار في سنة الأساس، وقد تميز مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بمجموعة مميزات منها الفئة السكانية، والتي تتكون من جميع الأسر الجزائرية بجميع الاحجام والفئات الاجتماعية والمهنية أما المواد والتصنيفات الخاصة بالمؤشر فيتكون المؤشر من 261 مادة ويمثله 791 صنف تم اختيارهم على أساس معايير مثل أصناف النفقات السنوية، تكرارها وجداولها، كما تمثل النسبة الخاصة بأوزان هذه الأصناف بنسبة أوزان الأصناف على النفقات السنوية لعام 2000 المستمدة من المسح الوطني حول استهلاك الأسر ونسبة تغطية المؤشر (من حيث الانفاق الاستهلاكي) هو 95%، أما تقسيم وتصنيف السلع والخدمات في مجموعات فرعية ومواد فقد كان مماثل لتوصيات منظمة الامم المتحدة بنظام الحسابات الوطنية لعام 197، تم اعتماد سنة 2000 كسنة أساس والسنة المرجعية (100 للحسابات) هي 2001 وتردد المؤشر هو شهري ويحسب أيضا مؤشر سنوي صيغة حساب المؤشر:

$$IM/_{2001} = \sum_i \left(W_i / \sum_i W_i \right) \left(P^{M}{}_i \; / P^{2001}{}_i \right)$$

$w_{i=}$ وزن الصنف i

$P^{M}{}_i = i$ السعر الجاري المتوسط للشهر m الصنف

$P^{2001}{}_i = i$ سعر الاساس(متوسط في 2001) للصنف

بعد ابراز كيفية حساب واعتماد مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر يمكننا ملاحظة تطورات هذا الأخير من خلال التطور الزمني الخاص به عن طريق الشكل (1) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (04): **تطورات مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة (2001-2020)**

Cpi	Year
73.41484	2001
74.45608	2002
77.63457	2003
80.7103	2004
81.82608	2005
83.71749	2006
86.79745	2007
91.01458	2008
96.23614	2009
100	2010
104.5242	2011
113.8179	2012
117.5218	2013
120.9499	2014
126.7366	2015
134.8449	2016
142.3842	2017

148.464	2018
151.3617	2019
155.0173	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم1 (): يمثل تطورات أسعار الاستهلاك في الجزائر (2001-2020)

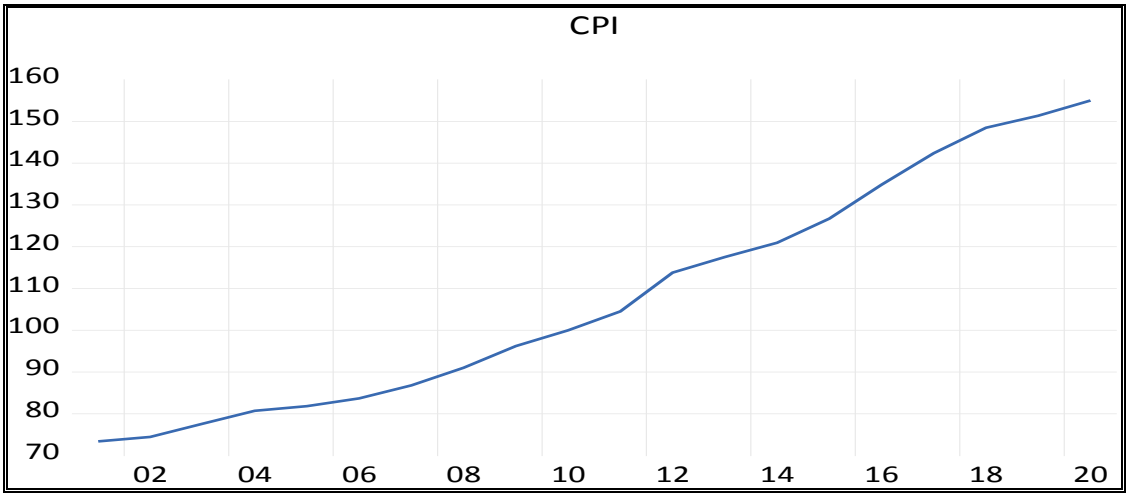

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (1) والجدول رقم (4) نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يزداد بوتيرة مضطربة بين زيادة منتظمة وزيادة متسارعة ومتمايزة عبر الزمن مقارنة بسنة الأساس والتي تم الاعتماد عليها من طرف البنك الدولي وهي سنة 2010، حيث يمكننا ملاحظة أن مقدار الزيادة في الاسعار من سنة 2001 الى سنة 2006 كانت زيادة منتظمة ومتقاربة ما بين نسبة 1% الى نسبة 4%، بحيث أن الفرق في قيمة الاسعار وارتفاعها كانت بنسبة مقبولة على العموم، أي أن القدرة الشرائية لنفس القيمة النقدية لم تقل بشكل كبير وهي الفترة التي صاحبت مشروع الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وغيره من الإصلاحات، أما من الفترة 2005 الى 2009 فقد سجل مؤشر أسعار الاستهلاك زيادة بمقدار 3% الى 5% وهي زيادة معتبرة خلال 5

سنوات فقط، تعود اسبابها الى الازمة المالية 2008 وتأثر الاقتصاد الجزائري بها على غير الاقتصاديات الأخرى الغير المنتجة، نتيجة موجة التضخم العالمي وارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة منها الفلاحية والمواد واسعة الاستهلاك والاستخدام، بعد سنة الأساس 2010 نلاحظ حدوث زيادة سريعة حيث ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك من نسبة 4% الى نسبة 12% في سنة 2012 وهي زيادة قياسية ظهر من خلالها وجود توجه أو سياسة اقتصادية خصت بها تلك الفترة لمعالجة آثار ومشاكل اقتصادية الناتجة عن الأزمة المالية الاخيرة 2008، والتي كان لها آثار مباشرة على الأسعار، وهنا يمكننا الاشارة الى سياسة نقدية توسعية في شكل زيادة في الكتلة النقدية، في سنتي (2013-2014) سجل مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعا معتبرا بنسبة تتراوح ما بين (3%الى4%)، يمكننا القول أن هذا التراجع يعود الى استقرار الاسعار للمنتجات المستوردة ووجود انتاج محلي بالمقابل للمواد الفلاحية واسعة الاستهلاك تلبي بدرجة معتبرة احتياجات الطلب الكلي لوجود وفرة في عرض المنتجات، أما بداية من سنة 2015 فتم تسجيل ارتفاعا معتبر في أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك، حيث سجل مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 4.5% الى نسبة 6% ثم 5% في السنوات الثلاثة 2015،2016،2017 على التوالي يعود أساسا هذا الارتفاع الى الازمة الاقتصادية في الجزائر مع تراجع صادراتها النفطية، مما أدى الى التقليص في نفقاتها وارتفاع الأسعار في هذه السنوات، أما في السنوات الثلاثة2018، 2019، 2020 فنلاحظ وجود استقرار نسبي في ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك من 2% الى 3% ثم 4% وهي نسبة مقبولة نوعا ما مقارنة مع الاحداث السياسية الداخلية والتي حدثت بداية من اواخر 2018 ثم الى نهاية سنة 2019 وبداية الازمة الوبائية العالمية كوفيد 2019 واثاره على الاقتصاد العالمي ككل بداية من سنة 2020.

ثانيا- التضخم في الجزائر:

يمكننا ملاحظة أن كل تلك النسب التي سبق ذكرها كتطورات في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر تظهر في الشكل (2)والجدول (5) واللذان يمثلان التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون

سنويا في الجزائر للفترة (2001-2020)، وبالتالي يمكنا الاعتماد عليه في عملية تحليل تغيرات الاسعار والقدرة الشرائية وفعالية السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية والنقدية) المقدمة والمتبعة من طرف الحكومات والآثار الناتجة عن التضخم المستورد نتيجة ارتفاع الاسعار في المواد والاستخدامات واسعة الاستهلاك والصدمات النفطية، كما أن للصدمات الداخلية كالتغيرات التي تحدث نتيجة آثار الضغوط التضخمية الهيكلية، وعليه يمكننا القول أن الاسباب التي أدت الى ارتفاع الاسعار في الجزائر من سنة الى أخرى بأنها قد تعددت وتنوعت واختلفت.

الجدول رقم (05): **بيانات التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا**

INF	Year
4.22598834854679	2001
1.41830192345045	2002
4.268953958395	2003
3.96180030257191	2004
1.38244656662119	2005
2.31149918514421	2006
3.67899574741703	2007
4.85859062814938	2008
5.73706036145632	2009
3.91106195534027	2010
4.52421150505276	2011
8.89145091062314	2012
3.25423910998847	2013
2.91692692067457	2014
4.78444700693894	2015

6.39769480268749	2016
5.59111590961673	2017
4.26999020467078	2018
1.95176821052894	2019
2.41513094083414	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم2 (0): **التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا**

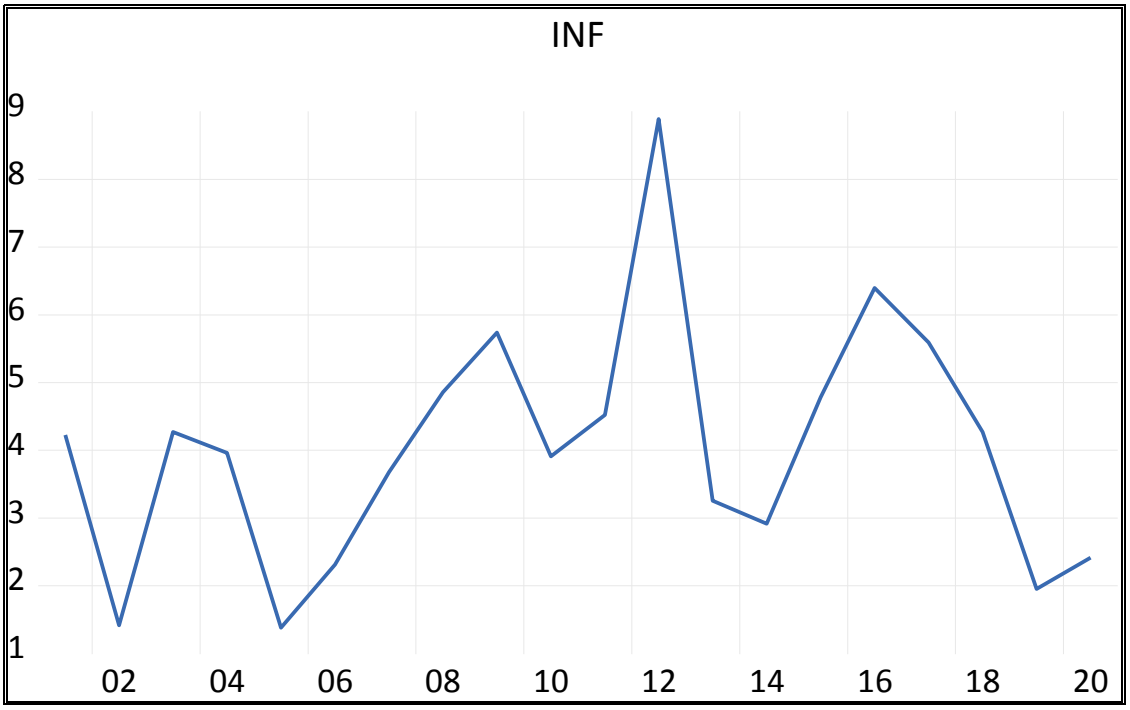

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات باستخدام بيانات البنك الدولي

وعليه فإن للضغوط التضخمية في الجزائر مصدرين؛ أولهما، التضخم الناتج عن الصدمات الداخلية والاختلالات الهيكلية، والتي يمكن تعداد أسبابه في:

- ارتفاع الاسعار نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي للطلب المتزايد على المواد واسعة الاستهلاك خاصة الغذائية منها.

- السياسات الاقتصادية المتبعة والمصاحبة للبرامج الاصلاحية والمعالجة للمشاكل الناتجة عن الصدمات الخارجية.

- المشاكل التنظيمية بين نمو الاسعار وارتفاعها والتغيرات في الأجور والتي تكون غير مرتبطة بالنمو الانتاجي في الجزائر

- التغيرات القانونية المتجددة وعدم حدوث الاستقرار القانوني التنظيمي في الهياكل والقطاعات الاقتصادية والعملية الاستثمارية فإنه يؤثر بشكل كبير في العمليات الاختيارية الخاصة بالاستثمار - عدم وجود تنويع في المداخيل واعتمادها بشكل كبير على المداخيل النفطية جعلها حساسة للتغيرات المفاجئة التي تطرأ على أسعار النفط العالمية وعرضة للتأثيرات الخارجية بقوة.

- التسيير الغير العقلاني والغير المنطقي للنفقات له تأثير كذلك، حيث يتم توجيهها الى القطاعات الغير المنتجة في الاغلب بهدف تحقيق أهداف سياسية مرحلية وأخرى تنموية ذات النتائج طويلة الأجل، ولعلى لمشاكل التسيير تأثيرات أخرى تظهر خاصة في سياسة الدعم الاجتماعي والآثار الناتجة عنها والنتائج المحصلة منها، باعتبار أنها لا تصل الى مستحقيها نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية عمن يستحقها حقا.

ثانيهما، التضخم المستورد والناتج عن الصدمات الخارجية والتي من أهمها؛

- الصدمات النفطية والاختلالات الناتجة عن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية،

- الازمات الدولية كالحروب والأوبئة نذكر منها جائحة كورونا 2019 والتي أدت الى عملية الغلق وانخفاض عملية التبادل التجاري بين الدول في العالم وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة ازدياد الطلب عليها بازدياد عدد السكان خصوصا لدى الدول الغير المنتجة

- الازمة المالية العالمية 2008 وآثارها المختلفة وكمثال آخر على تأثير التضخم المستورد على اقتصاديات الدول في العالم، تغيرات اسعار الفائدة على الدولار الأمريكي باعتبارها عملة دولية لها خاصية في التأثير على عملية وحجم المبادلات التجارية والفرص والرغبات الاستثمارية في العالم.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الاعتماد على البيانات التي تقيس التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون كمقياس للتغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث تظهر لنا بدقة الانكسارات الهيكلية والتغيرات الطارئة التي تحدث في أسعار السلع والاستخدامات واسعة الاستهلاك نتيجة الصدمات الخارجية، خاصة منها النفطية والمالية والوبائية وكذا التغيرات الهيكلية التي تحدث نتيجة الاصلاحات والبرامج التنموية، كما يمكننا من مقارنة التغيرات مع توجهات السياسات الاقتصادية المتبعة (المالية النقدية) من خلال تتبع المتغيرات التي تمثلها (الانفاق الكلي، الكتلة النقدية، سعر الصرف) والتغيرات التي تحدث في الاسعار والسلوكيات الاستهلاكية، هذا ما يمكننا من تقديم فرض أنه توجد علاقة كبيرة بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية والتغيرات في الأسعار، وهو ما سنحاول معرفته لاحقا بعد أنه نقدم عرض حال عن تطورات المؤشرات النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2001-2020) والأسباب المؤدية الى ذلك.

المطلب الثاني: السياسة النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2001-2020):

تعتبر السياسيتين المالية والنقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، وذلك عن طريق أدواتهم الفعالة من سعر صرف وفائدة، اصدار نقدي، انفاق حكومي وضرائب، حيث اختلفت كل دولة في كيفية الاعتماد عليها وكيفية تطبيقها والفترة الزمنية التي يجب أن تكون فيها باختلاف خصائص وأهداف كل اقتصاد دولة عن الأخرى، وللسياسة النقدية والمالية عدة استخدامات حسب الاهداف المسطرة والمشاكل الاقتصادية الموجودة والمراد معالجتها أو التخفيف من أثارها وحدتها، حيث نميز فيها نوعين أساسين (سياسة توسعية من أجل معالجة مشكلة الكساد والحد من آثاره وسياسة انكماشية من أجل معالجة مشكلة التضخم والحد من آثاره)، وتكمن أهم أهداف السياستين

في أن السياسة التوسعية تهدف أساسا الى علاج حالة الركود في اقتصاد ما حيث يكون التدفق الحقيقي من السلع والخدمات أكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال زيادة القدرة الشرائية لدى المستهلكين، أما السياسة الانكماشية فتهدف أساسا الى علاج الحالة التضخمية التي يكون فيها التضخم في الاقتصاد لفترة ما مرتفعا، وبالتالي فان الهدف الاساسي يكمن في تخفيف آثاره والحفاظ على مستوى مقبول من التضخم، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض المعروض النقدي من خلال الرفع من سعر الفائدة بالتوازي مع الرفع من الضرائب المختلفة من جانب السياسة المالية، وبالتالي الحد من انفاق الافراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات في مرحلة معينة من مراحل الاقتصاد.

اذن يمكننا القول أن السياستين النقدية والمالية هي سياسات فعالة في العملية الاقتصادية ككل، وبالتالي فان لها عدة تأثيرات في الاقتصاد من خلال أدواتها وتأثيرها قد يكون مباشرا وغير مباشر، فمثلا في الجزائر وبعد الازمة النفطية في الثمانينات وتوجه الدولة الى اقتصاد السوق وبدأ عملية تطبيق الاصلاحات المفروضة من طرف الصندوق النقد الدولي، فإنها قد حددت أهداف معينة للقيام بها أهمها الحفاظ على استقرار الأسعار، والذي يفهم منه زيادة محصورة في الارقام القياسية لأسعار الاستهلاك من خلال توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الانتاجية والوطنية مع استقرار النقد، ومع انتعاش أسعار النفط وارتفاع أسعاره في الاسواق العالمية تجلت مجموعة من الاهداف والبرامج التنموية خصوصا مع بداية الألفينيات، والتي فرضتها عملية البناء للبلاد بعد العشرية السوداء وكاستعراض لتطورات السياسة النقدية والمالية في الجزائر يمكننا الاعتماد على تطورات وتغيرات كل من الكتلة النقدية وأسعار الصرف والانفاق الحكومي في الجزائر في الفترة (2001-2020) مع التغيرات في أسعار النفط كمتغير خارجي، والتي صاحبت هذه البرامج التنموية كمتغير داخلي له تأثير هيكلي، لكن كبداية وجب ذكر البرامج التنموية والاغلفة المالية التي سخرت من أجلها.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020)

أولا- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

اعتمد هذا البرنامج من طرف السلطة في أفريل 2001 ورصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار اي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار، وقد تم توزيعه على أربع سنوات، ركز البرنامج على القطاعات التالية "قطاع البناء والاشغال العمومية، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، الفلاحي، السياحة" موزعة على أربع محاور أساسية؛ الهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الصيد البحري والفلاحة والاصلاحات الاقتصادية، فقد هدف البرنامج أساسا الى دعم القطاعات المنتجة والخالقة لفرص لعمل عن طريق رفع الغلاف المالي المخصص لها في قطاعات الاشغال العمومية وقطاع الفلاحة والصناعة، لتنشيط الطلب الكلي عن طريق سياسة رفع الاجور وتحسينها من أجل الرفع من القدرة الشرائية للأفراد ثم تحسين وسائل وخدمات الادارات العمومية وتهيئتها عمرانيا وخدماتيا، مما يحسن من جودة ونوعية الخدمات العمومية وكذا دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين ظروف المعيشية للسكان من (السكن، التربية والتعليم، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة)، الا أن الهدف من اعادة تهيئة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع المشاريع كان التأثير المباشر على المناطق المتضررة من أحداث العشرية السوداء ومخلفاتها.

الجدول رقم (06): **يحدد طبيعة الأعمال ورخص كل برنامج ونسب القدرة له في كل سنة**

طبيعة الاعمال	رخص البرنامج					النسبة
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
الدعم المباشر لفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4

%21.7	114.0	3.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
%40.1	210.5	2.0	37.6	73.9	93.0	الاشغال الكبرى
%17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
%100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للسداسي الثاني من سنة 2001,جوان 2002. ص110.

الشكل رقم3 (0): نسب حجم الغلاف المالي لكل سنة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

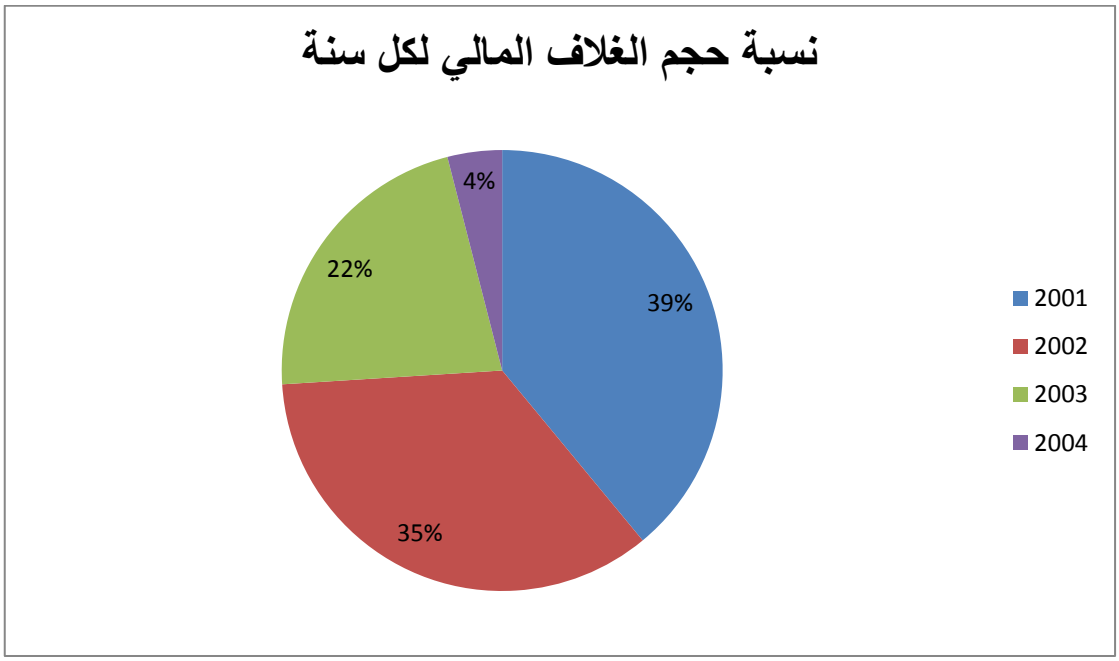

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول اعطاء أولوية لقطاع الاشغال الكبرى، الذي خصص له غلاف مالي يقدر ب210.5 دج بمعدل 40.1% من اجمالي رخص البرامج، وذلك من أجل اعطاء حركية للاقتصاد الوطني، فكما هو معروف فان قطاع البناء والاشغال من أكبر القطاعات المشغلة للحركة الاقتصادية في المدى

القصير، إذ يحقق معدل تشغيل مقبول من خلال العقود التشغيلية المحددة بفترة زمنية أو بفترة انجاز المشروع، مما يحقق ديناميكية في توفير الاجور وزيادة السيولة النقدية من خلال حجم الانفاق والكتلة النقدية المسخرة لكذا نوع من المشاريع، والذي كان الهدف في الاساس هو بناء واعادة تهيئة البنية التحتية والتي تضررت نتيجة الاحداث الامنية الخطيرة التي مرت بها الجزائر، حيث كان لعملية تجهيز الهياكل وقطاع السكن والاسكان الحصة الأكبر من هذه العملية بنسبة 70% من اجمالي الغلاف المالي المخصص لقطاع الاشغال الكبرى.

تأتي التنمية المحلية التي أخذت الحصة الثانية من حيث حجم الغلاف المالي، فحسب الجدول خصص لها غلاف مالي قدره 114 مليار دج أي ما يعادل 21.7% من اجمالي مخصصات البرنامج والتي كان الهدف منها تحسين الظروف المعيشية للأفراد وفك العزلة عن المناطق المعزولة، خصوصا أنها كانت هي المناطق الاكثر تضررا خلال فترة العشرية، فقد هدف من خلال هذه العملية المساهمة في عملية التنمية على المستوى المحلي وفق أولويات وحاجيات كل منطقة واحقاق التوازن والتوزيع العادل للمرافق والانشطة حسب كل إقليم، وذلك عبر تحسين شروط الحياة ودعم وتسريع المشاريع الانتاجية ومشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب وتقريب الخدمات الادارية والعمومية من المواطن، بهدف تسهيل الخدمة المحلية للمواطنين على المستوى المحلي.

تلى تلك المشاريع السابقة مشروع دعم الموارد البشرية وتكوينها بغلاف مالي قدره 90.2 مليار دج أي ما يعادل 17.2% من اجمالي مخصصات البرنامج حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم العوامل التي تساهم في عملية التنمية والتطور حيث خصص هذا الغلاف المالي من أجل دعم قطاع التربية والتعليم العالي والتمهين لتمكين التكوين والتأطير اللازمين لإعداد موارد بشرية متمكنة ومتعلمة في التخصصات المختلفة والتي تتطلبها كل مرحلة من مراحل التطور والتقدم، خصوصا بعد الاحداث التي كانت قائمة من تخريب للقواعد التعليمة وهجرة العقول وعزوف المتعلمين عن مقاعد الدراسة، إذ توزع هذا البرنامج على الشكل التالي: التربية

الوطنية 27 مليار دج التكوين المهني 9.7 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38مليار دج، قطاع الشباب والرياضة 4 مليار دج، الشؤون الدينية 5 مليار دج، الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج، الصحة والسكان، 14.7 مليار دج.

***الجدول رقم (07)*: المخصصات المالية المتعلقة بالتنمية البشرية خلال الفترة (2001-2004)**

القطاع	المخصص المالي (مليار دج)
التربية الوطنية	27
التكوين المهني	9.7
التعليم العالي	18.9
البحث العلمي	12.4
الصحة والسكان	14.7
الشباب والرياضة	4
الثقافة والاتصال	2.3
الشؤون الدينية	1.5
المجموع	90.2

المصدر: مصالح رئيس الحكومة الجزائرية

استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل 12.4 % من اجمالي مخصصات البرنامج، حيث يعتبر هذا القطاع قطاعا حيويا خصوصا أنه يعتمد على النشاطات الفردية والجماعية كحرف ومهن خاصة الفلاحية منها، وتهدف أساسا الى ضمان الامن الغذائي وترقية مداخيل التشغيل في المناطق الريفية واستصلاح الاراضي وترقية المنتوجات الفلاحية والحيوانية، أما برنامج الاصلاحات الاقتصادية فقد استفاد من غلاف مالي قدره 45 مليار دج ما يعادل 8.6%، الذي تم توجيهه أساسا الى دعم البرامج التي تهدف الى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العمومية والخاصة وتوفير الظروف المناسبة للاستثمار والانتاج من خلال تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج، والذي يمكنها من القيام من عملية تحصيل الضرائب ومحاربة الغش وتنويع مصادر الانتاج والمداخيل.

الجدول رقم (08): السياسات المصاحبة للإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0.8	2.5	7.5	9.8	20
صناديق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق لصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق الترقية والمنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
المجموع	6.3	11.3	13.7	15.2	46.50

المصدر: محمد صلاح، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014 مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد:1، 2016، ص:270.

***الجدول رقم (09)*: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004)**

السنوات	2001	2002	2003	2004
سعر النفط (دولار للبرميل)	24.718	24.838	28.826	38.328
معدل النمو الاقتصادي%	4.6	4.7	6.9	5.2
معدل البطالة%	27.3	25.66	23.72	17.65
معدل التضخم%	4.20	1.40	4.30	4.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية1962-2011)، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002،2007،2004،2003

ثانيا - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تم اعتماد هذا البرنامج كتكملة للبرنامج السابق الممتد من (2001-2004) والمسمى ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للحفاظ على المكتسبات التي حققها ودعم مختلف الاعتمادات لتصحيح الاختلالات التي قد تكون قد حالت بين تكملة تحقيق الاهداف المرجوة من تحقيق النمو وتشغيل وتهيئة الهياكل، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة المشاريع والبرامج التي سبق اقراراها في البرنامج السابق.

أعلن عن البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات قدرها 4202.7 مليار دج، وقد هدف هذا المشروع التكميلي الى مجموعة من الاهداف نذكرها فيما يلي: - تسهيل وتحفيز الاستثمار من خلال إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون الاستثمار من أجل تسهيله وتسيره سواء كان استثمار خاص وطني أو أجنبي، ثم التوجه الى عملية تعديل وتكييف الأدوات الاقتصادية والمالية الوطنية لمواكبة الانفتاح العالمي خاصة فيما تعلق بتأهيل أدوات الإنتاج والإصلاح المالي والبنكي، كما تم تعزيز القدرات

الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية من خلال انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة وتوطين الفعالية عبر العمل على محاربة الغش والمضاربة والممارسات الغير المشروعة، والتي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة من خلال تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة للعمليات الاقتصادية، كما أن الاهتمام بتحديث وتوسيع الخدمات العامة قد أخذ حيزا مهما أيضا من خلال التأثير والتعديل في حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع عن طريق تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشتهم، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني للجميع لتحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة في كل مناطق الوطن ولكل افراد المجتمع عن طريق تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، لأنها أساس الابداع والابتكار والتعديل والتطوير نحو الاحسن من خلال الأفكار، وهذه الافكار تستلزم بيئة جيدة لاحتوائها وجعلها قابلة للتجسيد، وهذا ما تساهم به عملية تطوير البنى التحتية بشكل أو بآخر.

وعليه يمكننا القول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قد تميز بتطور واضح فيما يتعلق بالجانب المالي خصوصا أنه قد ركز على محاور أساسية ومهمة، والتي تم تلخيصها في الشكل رقم (4)، حيث نلاحظ أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية بنسبة(45,5%)، وهو ما يؤكد حرص الدولة على تحسين الظروف الخاصة بالأفراد في المجتمع، ولم يكن ليتجسد ذلك الا من خلال تمويل هياكل وتجهيزات المتعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي للتأكيد مرة أخرى على أهمية الفرد في عملية التنمية والتطوير، ثم يأتي تطوير وتهيئة القطاع الصحي وقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية بنسبة (04,8%) لتحسين الخدمات العمومية المقدمة، كذلك تم تقديم

دعم للتنمية الاقتصادية بنسبة (08%) متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية لمواجهة النزوح الريفي والتشجيع على الاهتمام بالأرض والفلاحة من أجل تحقيق الامن الغذائي.

وعليه يمكننا القول وتأكيد أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق وسد الثغرات التي ظهرت نتيجة التأخر في انجاز المشاريع لأسباب مالية أو تنظيمية.

الجدول رقم (10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

القطاعات	المبالغ المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
تطوير الخدمات العمومية	203,9	04,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02

الشكل رقم4 (0): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

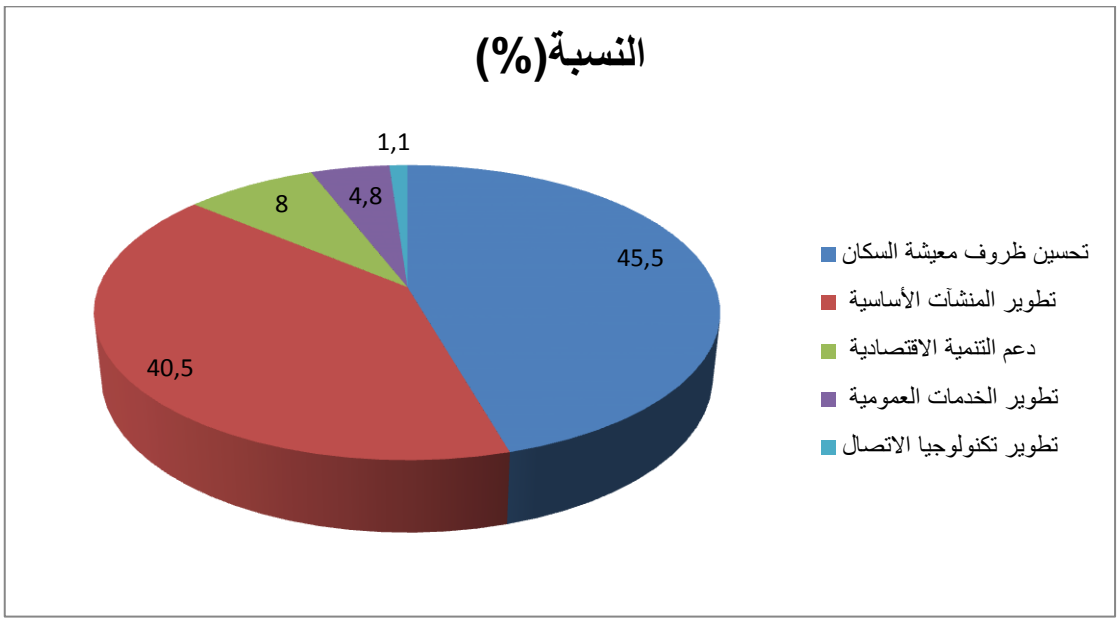

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (11): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط (دولار للبرميل)	54.587	66.025	74.64	98.6	62.163
معدل النمو الاقتصادي%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.4	1.7	3.7	4.9	5.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية1962-2011)، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005،2006،2007،2008،2009، النشرية الإحصائية لبنك الجزائر، سبتمبر2010

ثالثا- البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014):

خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات غلافا ماليا كبيرا والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج، تمت دراسة هذا البرنامج والموافق عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء، فقد هدف هذا البرنامج الى تخفيض البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل ودعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية في أي عملية للتنمية، وذلك من خلال توفير وتأهيل الموارد البشرية لجعلها قادرة على المسايرة والدفع بعملية التنمية بداية بفك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم من خلال خلق الفرص التنموية وتحسين الخدمات العمومية وتقريبها الى المواطن بأكبر قدر ممكن، وتحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي وتحديثه بما يلزم من موارد بشرية مؤهلة والامكانيات اللازمة من معدات طبية ووسائل عامة، كما تم العمل على إعطاء دفع ودعم للجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية من خلال تحسين الظروف الخاصة بهم لتحقيق الامن وحفظ الممتلكات العامة، كما تم مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع الجارية في أسرع وقت ممكن، زيادة على ذلك تم الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني وتنوعه والعمل على الاهتمام بخصائص كل منطقة ومتطلباتها عن طريق تحسين الخدمات العامة وتقريبها قدر الامكان من المواطن وتوفيرها له، كما أن الاهتمام بالنهوض بالجانب العلمي والمعرفي قد أخذ حيزا كبيرا أيضا، وذلك من خلال تجديد المنظومة التعليم الوطنية والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي للتحكم بالتكنولوجيات الجديدة من أجل الوصول الى القدرة على تعميمها وتوفيرها، فكمحاولة لذلك تم العمل على تحسين وتطوير مناخ الاستثمار، وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه وقوانينه

والاجراءات الخاصة بداية من تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة وجعلها أقرب الى الاعتماد والتعميم للحصول على تحسين المحيط المالي للمؤسسة وتنويع مصادره قدر الإمكان كما لم يتم تغيب الجانب الفلاحي والسياحي والطاقوي لأهميتهم وفعاليتهم في تنويع المداخيل وتحقيق الامن العام والمستدام، إذ تم العمل على مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي ودعم استصلاح الاراضي من خلال القروض المقدمة وتكثيف دعم الدولة للفلاحين، كما تم تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية وتشجيعها من خلال التامين والعمل على تشجيع التظاهرات الثقافية والسياحية، وتم العمل على تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية وترشيد عملية الاستغلال الخاصة بها من خلال رفع الطاقات الانتاجية الخاصة بكل قطاع من القطاعات المذكورة،

أما مضمون برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014) فقد تم تلخيصه في الشكل رقم (5) ويمكن ملاحظة أن الغلاف المالي الخاص به قد تم تقسيمه على هدفين أساسين؛ أولهما استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار، أما ثانيهما فمتعلق بإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية بين مناطق البلد الواحد في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

الجدول رقم (12): برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)

القطاعات	المبالغ مليار دج	%
1-التنمية البشرية: -التربية الوطنية والتعليم العالي. - السكن والصحة المياه، التضامن الشؤون الدينية. - الرياضة والمجاهدين والتجارة.	10122	49.5

2- المنشآت القاعدية الأساسية: - الاشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات - النقل: السكك الحديدية، المحطات المطارات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: –العدالة، المالية التجارة، العمل.	1666	8.16
4-التنمية الاقتصادية: -الملاحة والصيد البحري. –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	1566	7.7
5- الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع:	**21214**	**100**

المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص274، نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014

الشكل رقم5 (0): مضمون برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)

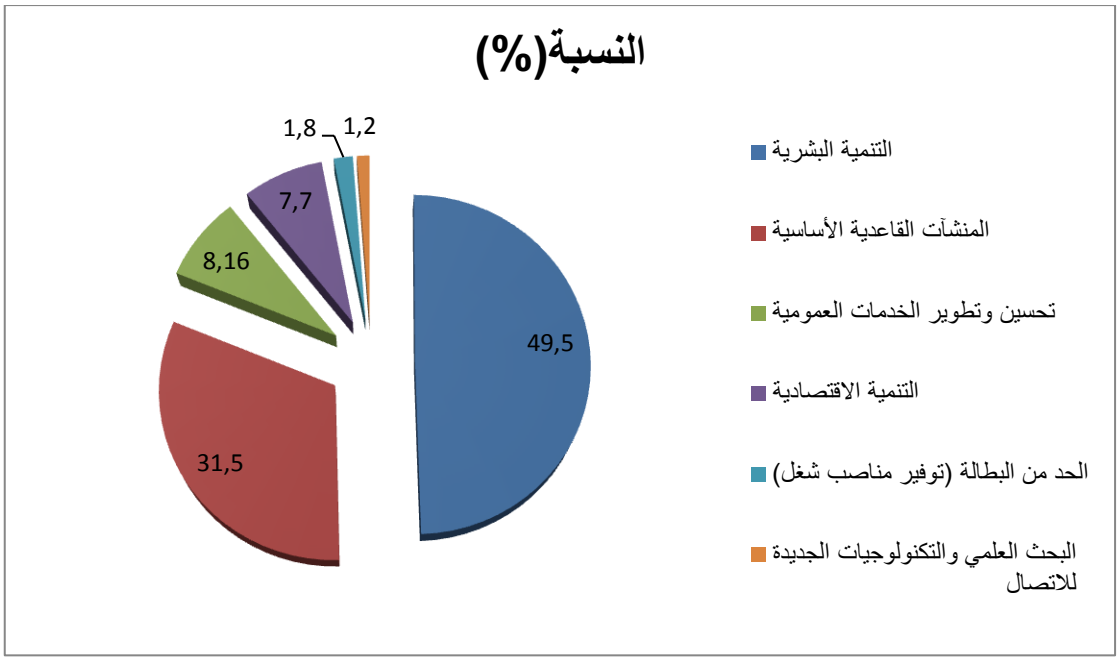

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول نلاحظ اعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت% 49.5 من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122 مليار دينار جزائري، ثم يأتي قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة % 31,5 ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائر، بما يمثل ما نسبته 81% من اجمالي نسبة الغلاف المالي المخصص، أما باقي مخصصات البرنامج فقد وزعت بنسب متفاوتة بين تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي، فالحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما لها من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي مع العمل على مشاريع جديدة.

الجدول رقم (13): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
سعر النفط (دولار للبرميل)	80.253	112.897	111.523	109.441	100.2
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9

المرجع: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة احصائية1962-2011)، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010،2011،2012،2013،2014)، النشرية الإحصائية لبنك الجزائر، سبتمبر 2017

رابعا-برنامج التوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

تم اعتماد هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة بداية من سنة 2015 حيث تم فتح حساب رقم 302-143 تحت عنوان صندوق تسير عمليات الاستثمارات العمومية والمسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، وقد خصصت له ميزانية حوالي262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار، أما الاهداف الرئيسية للبرنامج فهي الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة من خلال منح الاولية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، الربط بشبكات المياه والكهرباء والغاز....الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة والعاملة، وكذا العمل على تحصيل معدل نمو سنوي قوي للوصول الى هدف وهو تحقيق معدل سنوي قدره 7% بحلول سنة 2019 من خلال العمل على تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو للصادرات خارج المحروقات خاصة في مجال الفلاحة، عن

طريق الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية وتطويرها والتمكين لها، وذلك لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع النسيج الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل لمواصلة مجهودات مكافحة البطالة للتخفيف والحد منها، خاصة اذا تم اعطاء عناية خاصة لتكوين وتأهيل الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الاطارات واليد العاملة المؤهلة وجعلها ذات جودة وفعالية ونوعية، الا أنه في منتصف سنة 2014 أدى انهيار أسعار النفط واستمراره خلال السنتين المواليتين (2015-2016) إلى تراجع كبير في مداخيل الدولة، ذلك أن عائدات النفط تشكل 95% من اجمالي الصادرات ولأجل التحكم في هذا الوضع والتقليل من الآثار الناتجة عنه تبنت السلطات عدة اجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة، وعليه تم اقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31ديسمبر 2016,مع غلق جميع صناديق التخصيص التي وُجدت قصد تسير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد باستثناء تلك التي تعد ذات أولوية وأهمية وعليه تم فتح حساب تخصيص جديد بعنوان برنامج الاستثمارات العمومية تحت رقم 145-302 والمتضمن المبلغ الذي قدره 300 مليار دج (محول من الحساب السابق) والذي يعطي صورة على انخفاض ميزانية البرنامج للفترة المتبقية (2017-2019)، وهو ما سيكون له تأثير لا محالة على تحقيق الاهداف المستهدفة من خلال البرنامج ولا سيما النمو والتشغيل.

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)

المؤشر-السنوات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	5.1	4.7	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	22.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى	900	860	1760	29.5
عمليات براس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	**4079.6**	**1894.2**	**5973.8**	**100**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: قانون رقم 10-14 مؤرخ في 7 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، والقانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع اول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016

الشكل رقم6 (0): يمثل لنا نسبة كل قطاع من مخصصات برنامج التوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2016-2015)

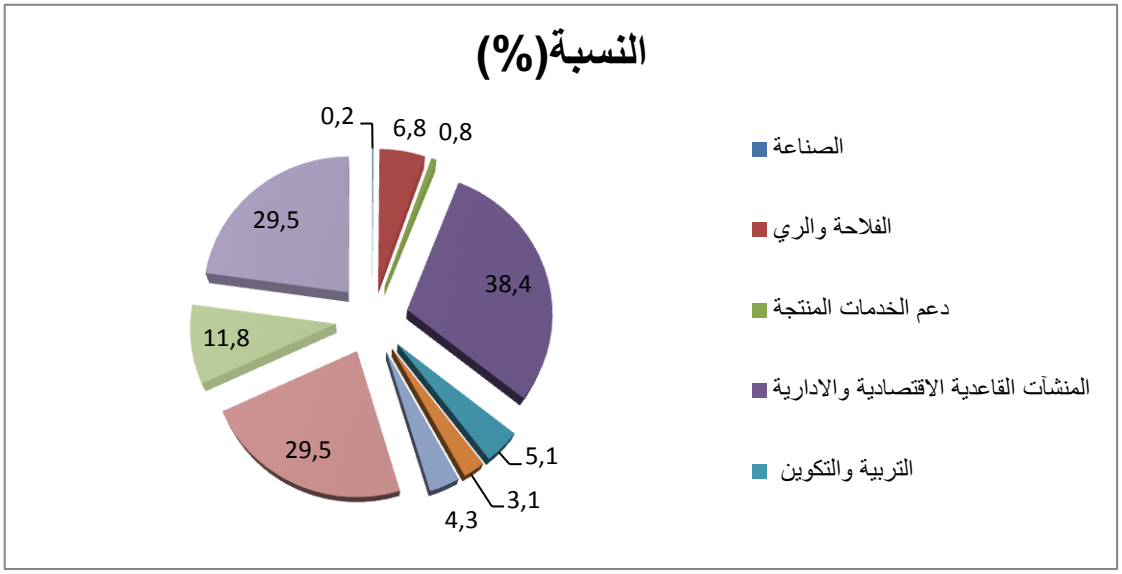

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن القطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية قد كان له الحصة الاكبر من اجمالي البرنامج لسنتي 2016،2015 بنسبة38.4 % وذلك بعدما كانت الزيادة أو النسبة الأكبر لقطاع التنمية البشرية في البرامج السابقة (حوالي 40 %للبرنامج السابق) ويعود السبب في ذلك الى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المتخلفة عن البرامج السابقة خصوصا في ظل انخفاض الموارد المالية للدولة، ثم يأتي في المرتبة الثانية نفقات مخططات البلديات للتنمية ومواضيع اخرى (مثل توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، تجهيزات فلاحية تجارية, قاعدية...الخ) وذلك بحصة 29.5%، ثم عمليات مرتبطة برأس المال ذات العلاقة بإعادة الهيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد...الخ بحصة 11.8 %، ثم قطاع الفلاحة والري بحصة % 6.8، تليه قطاع التربية والتكوين بنحو 5.1 %، ثم باقي القطاعات الأخرى (مجتمعة) بحصة8.4 %، والملاحظ هو تسجيل تراجع في المخصصات المالية القطاعية لهذا البرنامج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وهذا بعد تسجيل تراجع في اجمالي الميزانية، وقد سجلت أكبر التراجعات في :

قطاع الهياكل القاعدية (-76%)، عمليات رأس المال (-48.5%)، التربية والتكوين (-65.5%)، دعم الخدمات المنتجة والحصول على سكن (بأكثر من 50 %)، ويفسر ذلك بسياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة مطلع سنة 2016 نتيجة تدهور أسعار النفط وبالتالي مداخيلها.

الجدول رقم (15): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2014-2016)

المؤشر-السنوات	2014	2015	2016
سعر النفط (دولار للبرميل)	100.2	53.1	45
معدل النمو (%)	3.8	3.7	3.2
معدل التضخم (%)	2.92	4.78	6.4
معدل البطالة (%)	10.6	11.2	10.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل والبطالةحوصلةإحصائية2017)، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2015،2016، النشرية الإحصائية لبنك الجزائر، سبتمبر2017.

خامسا- النموذج الجديد للنمو الاقتصادي '(2016-2030)

تمت المصادقة على هذا النموذج من طرف مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط انطلاقا من سنة 2014 واستمرار ذلك في السنوات المقبلة مما سبب أزمة اقتصادية في البلاد، ويعبر هذا النموذج عن برنامج تنموي والذي يحتوي على جملة من الاصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الأجل في المدى المتوسط والبعيد للخروج من التبعية النفطية الى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرار واستدامة، ولقد ركز النموذج الجديد على مجموعة من الأهداف من أهمها تحسين أو تطوير عملية تحصيل الايرادات الجباية العادية لتغطية النفقات الرئيسية خاصة تلك المتعلقة بالتسيير وتخفيض عجز الميزانية من خلال تنويع الموارد المالية وترشيد النفقات مع تجنيد موارد اضافية مالية، خاصة من المصادر الداخلية لتغطية الحاجات المختلفة للعمل على تحقيق مسار نمو خارج

المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 سنويا للفترة (2017-2019)، مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد ب 2.3 مرة لذات الفترة ونصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 %الى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول تحقيق تحول طاقوي في البلد مع العمل على الخفض في معدل الاستهلاك الداخلي للطاقة الى حدود النصف (من 6 الى 3 سنة) وتنويع الصادرات خارج مجال المحروقات لدعم وتمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

الجدول رقم (16): يمثل القطاعات والأغلفة الخاصة بها في الفترة (2017-2019)

المؤشر-السنوات	2017	2018	2019	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	3.6	5.3	3.6	12.5	0.25
الفلاحة والري	101	116.5	101.1	318.6	6.32
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	5.1	83.5	1.66
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	139.9	596.5	139.9	876.3	17.37
التربية والتكوين	90.9	101.7	90.9	283.5	5.62
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	30.7	138.4	2.74
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	15	99.7	1.98
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى	835	900	835	2570	50.95
عمليات براس المال	165.3	330	165.3	660.6	13.1
المجموع	1386.6	2270.5	1386.5	5043.8	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، والقانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، وقانون 18-18 في 27ديسمبر 2018 يتضمن قانون المالية لسنة 2019

يوضح الجدول أعلاه توزيع ميزانية برنامج النمو الجديد للفترة (2017-2019) على تسعة قطاعات أساسية، بحيث كانت الميزانية الاجمالية للنموذج قد حققت نموا خلال سنة 2018 بمعدل فاق 63% مقارنة بسنة 2017 لتتراجع بعد ذلك بحوالي 39% سنة،2019 ولهذا كانت المخصصات المالية لمختلف القطاعات مرتفعة لهاته السنة مقارنة بباقي السنوات، وكانت الحصة الأكبر في مجموع ميزانيات الثلاث سنوات من نصيب مخططات البلدية للتنمية والمواضيع الاخرى ذات العلاقة بتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم ودعم القاعدة الاقتصادية بنسبة 51%، ثم تلتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية التي تراجعت وكانت لها نسبة من الغلاف المالي الاجمالي للسنوات الثلاثة تقدر بحوالي 17.4%، ثم قطاع عمليات رأس المال بنسبة 13 %، ثم تأتي باقي القطاعات بنسب أقل؛ الفلاحة والري بنسبة 6.3% ، التربية والتكوين بنسبة 5.6% ، ثم تليها المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية بنسبة % 2.74، الدعم الحصول على السكن بنسبة 1.98%، دعم الخدمات المنتجة بنسبة 1.66%، الصناعة في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.25%.

الجدول رقم (17): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر النفط (دولار للبرميل)	54.587	66.025	54.1	71.3	64.4	42.1
معدل النمو الاقتصادي%	3.7	3.2	1.3	1.1	1.0	-5.1
معدل البطالة%	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	11.4
معدل التضخم%	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.42

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2019،2020،2021،2022،

المطلب الثالث: أسعار النفط والاقتصاد الجزائري

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط الذي أحتل مكانة عالمية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه جميع دول العالم في استعمالاتها اليومية في كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه احد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، لقد شهدت اسعار البترول تطورات كثيرة وعديدة وانتقلت أهميتها بانتقال أهمية مادة النفط في حد ذاتها بأنها أحد السلع الضرورية وواسعة الاستهلاك الى أهم وسائل الضغط التي استطاعت الدول المنتجة من خلالها التحكم في الاسواق من خلال حجم الانتاج وتقرير سياسات الاسعار الا أن الأحداث الاقتصادية المختلفة من تغيرات مناخية وايجاد بدائل للنفط ولو بدرجات محدودة وزيادة الانتاج من طرف الدول المستهلكة بالاعتماد على احتياطاتها المختلفة من هذه المادة، يجعل التحكم في أسعار النفط يخضع الى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ومن الطرفين الطرف المنتج والمستهلك، والجزائر وعلى غرار الدول النفطية الاخرى المنتجة تخضع سياساتها الانتاجية الى العديد من العوامل، لأن لها عديد التأثيرات المباشرة والغير مباشرة على الميزانية العامة للدولة ذلك أن قطاع المحروقات يمثل حوالي 70% من عائدات الدولة والذي يعادل حوالي 35 %من الناتج الداخلي الخام وتشكل 98% من العائدات الخارجية للجزائر، وبالتالي فإن للنفط وأسعاره الآثار العديدة ذات الفعالية الايجابية والسلبية في كل من المدى الطويل والقصير على الدولة واقتصادها.

لذا سنحاول في هذا الجزء من البحث التكلم عن أنواع الاسعار النفطية والصدمات النفطية التي أثرت بشكل أو بأخر في الاقتصاد الجزائري فقد شهدت أسعار النفط العديد من التغيرات والتطورات التي أثرت على الاقتصاديات المختلفة، وقد أدت هذه الاخيرة إلى حدوث ما يعرف بالصدمات النفطية والتي تأثرت بها الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء بداية من الصدمة النفطية في سنوات السبعينات، والتي صاحبت أحداث سياسية لي تليها عدت صدمات ومن أبرز هذه الصدمات صدمة عام 1986 والتي أدت إلى

اختلال كبير في العرض النفطي والطلب عليه، ثم صدمة عام 1998 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 10 دولار أمريكي للبرميل الواحد، ثم صدمة عام 2004 التي سجلت أرقامًا قياسية في مستوى الأسعار، وكذلك صدمة عام 2009 وصولاً إلى صدمة عام 2014 التي كان أثرها واضحًا على معظم الاقتصاديات.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن تاريخ النفط يظهر أن أسعاره لم تكن ثابتة، وهذا ما يدفعنا الى القول أن عملية تحديد أسعار النفط تخضع حقيقة لمصالح احتكارية متحكم فيها على الاغلب تحرك عملية التبادل والبيع والشراء الى معايير غير طبيعة في السوق (مبدأ الطلب والعرض)، لذلك نرى أنه قد ظهرت أنواع عديدة لأسعار النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالتحديد المالكة للتكنولوجيا والقادرة على الرفع من الإنتاج وتوسيع رقعة الاستخراج والاستغلال،

وقبل الخوض في التطور التاريخي لأسعار النفط لا بد من تعريف السعر النفطي والذي "يعرف بأنه عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود وقد يعادل السعر قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها بالمفهوم العام للسعر، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج" (مالك و بعلة، صفحة 78).

وقد اعتمدت طريقة تسعير النفط الخام في مراحلها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، موطن الصناعة النفطية الحديثة ومنذ اكتشاف النفط فقد سيطر على العملية النفطية في بداية الأمر عدد قليل من الشركات لذلك اتصفت العملية التجارية باحتكار القلة، وقد أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار التي كانت تأتي دائمًا للدول المستهلكة على حساب مصالح الدول المنتجة.

نميز عدة مراحل من عملية تحديد الأسعار بدايتها بما يعرف بمرحلة الأسعار المتحققة وهي "عبارة عن الأسعار التي تحققت نتيجة توفر التسهيلات أو الحسومات المتنوعة والتي يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كحسم من الأسعار المعلنة أو تسهيلات في شروط الدفع، وبالتالي فهي عبارة عن الأسعار المعلنة ناقصة الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري " **(لباني، 2008-2009، صفحة**

72)، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة ثم الشركات الوطنية سواء المنطوية تحت لواء منظمة أوبك أو خارجها.

ثم أتت مرحلة الأسعار الفورية (الآنية) والتي يقصد بها " أسعار الوحدة المتبادلة آنيا أو فوريا والتي تجسد قيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية"، ونميز فيها مرحلة الأسعار للكلفة الضريبية والتي تكون معادلة لكلفة إنتاج النفط الخام مضافًا إليها قيمة الدخل والربح فهي بذلك تعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات لحصولها على برميل من النفط الخام، وتمثل في نفس الوقت الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بسعر أقل منه يعني البيع بالخسارة،

ونميز أيضا مرحلة أسعار الإشارة أو المعدل، وهو" عبارة عن أسعار النفط الخام والتي تكون أقل من الأسعار المعلنة، وتزيد عن الأسعار المتحققة أي أنها الأسعار تتوسط بين كل من الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة ويتم احتسابها اعتمادا على معرفة وتحديد متوسطات الأسعار المعلنة والمتحققة لعدة سنوات، أي من خلال المسار التاريخي لها " **(مالك و بعلة، 2016، صفحة 30)**.

أولا- محددات أسعار النفط:

لمحددات أسعار النفط ثلاثة عوامل أو فواعل أساسية هي العوامل السياسية، مثل الحروب والنزاعات الإقليمية، العقوبات الاقتصادية، العوامل الطبيعية مثل الكوارث البيئية، العوامل التنظيمية مثل قرارات منظمة أوبك، والقرارات الحكومية الفردية (خاصة للدول الخارجة عن منظمة أوبك)، ويمكننا القول أن أسعار النفط تُحدد في السوق العالمية من خلال مجموعة من العوامل التي تظهر من الجانبين جانب الطلب والعرض **(قويدري قوشيح، 2008-2009، صفحة 62)**، نذكر منها بداية بتعريف الطلب العالمي على النفط "والذي يقصد به مقدار حاجة العالم إلى النفط، والذي يُقاس بكمية النفط المُستهلكة، أو يمكننا القول بأن الطلب العالمي على النفط هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على

السلعة النفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع تلك الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية"

من خلال هذا التعريف يمكننا تُحديد عدة عوامل التي تؤثر في الطلب العالمي على النفط، منها متوسط دخل الفرد الذي يؤثر على استهلاك الطاقة بشكلٍ كبير. فكلما ارتفع متوسط دخل الفرد، زاد استهلاك الطاقة وهذا يعتبر أيضا مؤشرًا لمستوى المعيشة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية ويرتبط الطلب على النفط بسعره بعلاقة عكسية مثل أي سلعة أخرى فكلما ارتفع سعر النفط، انخفض الطلب عليه أي أن الطلب على الطاقة يرتبط بعلاقة عكسية مع السعر، إلا أن تأثير هذا الأخير على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، فيلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة، كما يمكننا ارجاعه الى هيكلة الناتج الوطني حيث يمكن ملاحظة أن الدول الصناعية تستهلك كميات كبيرة من النفط أكثر من الدول النامية، ويرجع ذلك أساسًا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول، مع ما تتميز به من استهلاك كبير للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عمومًا بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعة الاستخراجية، كما يلعب المناخ دورا كبيرا في تحديد فترات ارتفاع استهلاكات الطاقة في الدول، خاصة ذات المناخ البارد في الشتاء هذا من جانب الطلب الكلي.

أما من جانب العرض العالمي للنفط والذي يُقصد به "مقدار النفط المتاح للبيع في السوق العالمية " **(لباني، 2008-2009، صفحة 88)**، تتحدد عوامل العرض العالمي للنفط في الاحتياطيات النفطية (حيث تعتبر الاحتياطات من الطاقة الإنتاجية عاملًا مهمًا في التأثير على العرض العالمي للنفط)، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة، زادت نسبة الاعتقاد بوجود إمكانية الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة في الطاقة الإنتاجية من خلال الرفع من الكمية المستخرجة من الآبار القديمة أو حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة

حديثا، ولعلى هذه الأخيرة تدفعنا الى القول أن المستوى التكنولوجي لأدوات الإنتاج يلعب دورًا هامًا في القدرة على الكشف عن الاحتياطات النفطية الكامنة، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى وقدرة العرض الكلي للنفط، وعليه فانه يمثلا عاملا شديد الأهمية في العوامل الناتجة عن العرض العالمي للنفط، أما السلع البديلة وأسعارها فتحدد كعامل مؤثر آخر لأن أسعار المواد البديلة للنفط تلعب دورا هاما في انخفاض الأسعار، كما أن جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض النفطي في حالة انخفاض الطلب الكلي عنه والناتج عن انخفاض أسعار السلع البديلة، وتلعب الحروب والأحداث السياسية دور أيضا فالأحداث السياسية المحلية والعالمية كالإضرابات، الحروب الاهلية، وتوتر العلاقات الدبلوماسية، والحروب المباشرة بين البلدان، تؤدي كلها إلى التأثير على عملية الإمدادات النفطية في السوق العالمية بتراجعها أو ربما توقفها مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط وتحدد الأسواق النفطية كيفية البيع والتبادل حسب كل نوع منها وتكمن أهميتها في أنها تتميز عن باقي أسواق السلع الأخرى لارتباطها بسلعة إستراتيجية ضرورية ومهمة يتحقق بها مجموعة من الأهداف الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي، خاصة لدول المنتجة له بالإضافة لكونها سلعة سياسية مؤثرة بقوة في التوازنات العالمية وبالتالي قد لا تنطبق عليها معاير التحليل والتوازن الاقتصادي وحدها.

وعليه فقد مرت الأسواق العالمية للنفط بتطورات وبتغيرات مختلفة نتيجة المتغيرات والتطورات التي مست الصناعة النفطية بين الشركات الكبرى والدول المنتجة للنفط، وكذلك التطور في طرق بيع وشراء النفط الخام نذكر بعض منها والتي من أشكالها الأسعار التي تتجسد بها "الأسواق الفورية" وتستعملها منظمة الأوبك كمثال في شكل صفقات فورية لبيع جزء من إنتاجها، إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية، كما نميز أيضا "الأسواق النفطية الآجلة "تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم، كما نميز أيضا

"الأسواق النفطية المالية الآجلة(البورصات) "والتي تعرف أيضا بسوق الأوراق أو العقود أين يتم تحويل الوحدة للقياس من البرميل النفطي إلى البرميل الورقي، وهي أسواق يتم فيها تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام أو أي منتج نفطي بتاريخ لاحق في الغالب بالأشهر وبسعر يحدد فترة إبرام العقد ومكان التسليم، فهو ينسب دائما إلى السوق المالية، حيث يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الأحيان للاحتياط من تقلبات أسعار النفط ويتم التفاوض على العقود الآجلة في البورصات وبصفة خاصة نيويورك ولندن وسنغافورة (علة، 2016، صفحة 199).

ثانيا- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على دول العالم:

إن التقلبات النفطية ظاهرة اقتصادية تتكرر باستمرار وتحمل معها في كل مرة مجموعة من الأثار المختلفة على اقتصاديات الدول، خاصة الدول المصدرة للنفط، وهذا ما يدفعنا في هاته الجزئية من بحثنا الى التطرق والاحاطة بمختلف هذه التقلبات والتغيرات والتي يمكن من خلالها تحديد والتقريب من معرفة مستقبل النفط في ظل التطورات الحاصلة، وعليه فان لتذبذبات أسعار النفط سواء بالصعود أو النزول ففي حالة ارتفاع أسعار النفط تحقق الدول المصدرة للنفط مجموعة من المكاسب (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي الى زيادة المداخيل النفطية المحصلة، وبالتالي تتمكن هذه الدول من اكمال وتنفيذ البرامج المحددة في مسار التنمية المسطر من طرف حكومات هذه الدول، حيث توفر هذه المداخيل رأس المال اللازم لتفعيل القطاع الإنتاجي والصناعي من خلال الاستثمارات العمومية المختلفة والتي تساهم في عملية استقطاب اليد العاملة وبالتالي التخفيض من البطالة، كما تخلصها من المديونية الخارجية إن وجدت نتيجة زيادة الفوائض والاحتياطات المالية، والتي تساهم بشكل أو بأخر في تحسين ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتزيد من حصانة هاته الدول من خلال القدرة على زيادة النفقات الخاصة بالدفاع والحماية والتنظيم، أما في حالة انخفاض أسعار النفط فان الدول المصدرة تتأثر بدرجات مختلفة بحسب اعتمادها على الإيرادات النفطية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني للدولة، الا أنه قد توجد مشتركات

عامة تظهر عادة على مختلف اقتصاديات الدول المصدرة للنفط نذكر منها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ومؤشر على انخفاض الطلب على النفط من طرف الدول المستهلكة، تقلص الانفاق العام بشكل مباشر، خاصة الذي يستهدف من خلاله المشاريع التنموية ذات رؤوس الأموال الكبيرة وفي ظل وجود نشاط ضعيف للاقتصاد الخاص في هكذا نوع من المشاريع عند أغلب الدول المصدرة التوجه الى التمويل غير التقليدي والاستدانة، مما يجعل مؤشرات التضخم ترتفع خاصة في الحالة التي تكون فيها فترة انخفاض الأسعار لمدة طويلة في غياب التغطية اللازمة للكتلة النقدية لمقدمة كنفقات تسير ونفقات تجهيز **(مرابط و بوالشعور، 2023، صفحة 58)**

وكما كان لتقلبات أسعار النفط التأثير الكبير على الدول المصدرة للنفط فإنه له تأثير أيضا على الدول المستهلكة في حالتها الارتفاع والانخفاض في الأسعار، حيث نميز في حالة الارتفاع أن له تأثير سلبي على العموم لأن النفط يعتبر مصدرا أساسيا للطاقة لعملية الإنتاج، وأي زيادة في أسعاره تؤدي بالضرورة الى الزيادة في التكاليف وبالتالي الى زيادة في أسعار تلك المواد المنتجة والمقدمة للأسواق في ظل المنافسة الموجودة، وهو ما يشكل عائقا على القدرة على التنافس وتحقيق الأرباح وتظهر آثار ارتفاع التكاليف في الطاقة في التخفيض في القدرة الشرائية لدى الافراد ،مما يشكل ضغطا رهيبا على الحكومات المختلفة، مما دفع الكثير من الدول في فترات مختلفة الى الاعتماد على احتياطاتها من مخزوناتها الاستراتيجية والعمل على التوجه الى البدائل من الطاقات البديلة والمتجددة المختلفة.

أما في حالة انخفاض أسعار النفط فان اقتصاديات الدول المستهلكة تتأثر بالإيجاب عل العموم وهو ما تستهدفه الدول المنتجة وتسعى الى تحقيقه دائما من أجل الحصول على الطاقة، والمتمثلة في النفط بأقل الأسعار لعملية النمو والتنمية الخاصة بها، كما تعمل على الزيادة في مخزوناتها الاستراتيجية احتياطا لعملية ارتفاع أسعار النفط مستقبلا ونتيجة وجود علاقة بين العوائد النفطية والتنمية في الدول وتأثيراتها المختلفة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وكحوصلة لما سبق يمكننا القول أن النفط يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، خاصة أنه يمثل محور الطاقة اللازمة لأي نمو اقتصادي أو عملية تطور أو تحول في المستقبل القريب لأي مصدر للتنويع في الاقتصاد أو حتى الى مصادر أخرى للطاقة، وبالتالي يعتبر من الداعمات الأساسية التي ترتكز عليها أي حضارة إنسانية، هذا ما يجعله فاعلا مؤثرا ومساهما رغما عن كل الاقتصاديات والنظم الخاصة بالتفسير للسياسات وبالتالي يحسب دوره بكل اهتمام مع إعطائه أولوية شأنه شأن أي مؤثر فاعل في الاقتصاد، خاصة أنه يساهم بشكل كبير في اجمالي الناتج المحلي وفي إيرادات الدولة وفي ميزان المدفوعات، كما أنه يساهم في انشاء الصناعات والخدمات الى أن عملية تحديد أسعاره وخروجها عن منطق السوق من طلب وعرض جعلته مسببا رئيسيا للصدمات الخارجية لاقتصاديات الدول خاصة المصدرة منها.

تميزت فترة (2001-2020) بمجموعة من الصدمات النفطية القوية أبرزها صدمة 2014، لكن وجب التطرق الى مجموعة الصدمات السابقة في شكل سرد للأحداث حتى نلم بأسباب هذه الصدمات ونتائجها واختلافاتها ومشتركاتها مع الصدمات الأخرى، وبداية بأزمة 1973 والتي كان لها الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة قرار الدول العربية تخفيض الإنتاج والإمدادات النفطية خاصة بعد قرار دعم الدول الغربية للكيان الصهيوني في الحرب العربية الإسرائيلية، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط وفي مقدمتها دول الأوبك، نتيجة انخفاض الأسعار ووصولها الى مستويات ضعيفة جدا، ويمكننا ادراك سبب حدوث هذه الصدمة في مجموعة أسباب أهمها؛ لجوء منظمة أوبك الى نظام الحصص الذي فرض على جميع الدول المنظمة لها من أجل تقنين عملية تسقيف الأسعار، وجعلها متناسبة مع الاحتياجات والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ككل، وكانت بداية الاختلاف من عمل السعودية على التخفيض من أسعار النفط الخاص بها (النفط العربي الخفيف) بما يعادل ثلاثة دولارات (25،11 للبرميل مقابل السعر الذي اقرته أوبك ب 28 دولار)، وذلك لاعتبارات منها أنها ترى أن حصتها في منظمة أوبك لا تعبر حقيقة عن الطاقات الإنتاجية والتي حددت ب 6

مليون برميل يوميا مقارنة بالإمكانيات التي تملكها، خاصة أنها تمثل الدولة صاحبة أكبر انتاج للنفط ب 10 مليون برميل يوميا، أي أن منظمة أوبك تجسدت عندها مشكلة حقيقية في عملية تحديد الكميات المتبقية نتيجة اختلاف وعدم احترام السعر وفق ما اتفق عليه **(بورزامة و بن عمر، 2016، صفحة 18)**، الا أن هذا السبب لم يكن الوحيد ذلك أن الدور الذي لعبه منتجي النفط خارج الأوبك في تخفيض الأسعار قد جعل دول الأوبك ترضخ الى تخفيض الأسعار ونذكر من هاته الدول سلطنة عمان والنرويج.

وقد حاولت الدول المصنعة التكيف مع كل محاولة لتصحيح الأسعار عن طريق الزيادة من عملية تخزين النفط، مما يخلق لديها مرونة في رد الفعل اتجاه أي محاولة لرفع السعر من طرف الدول المنتجة، كما عملت أيضا الدول المصدرة على البقاء دائما في عملية البحث عن بدائل اخرى عن النفط، مما يجعل الاستهلاك العالمي للنفط يتوجه نحو الانخفاض، كما أن للأسواق الآجلة أيضا دور، حيث أصبحت تجسد جزء كبيرا من التعاملات النفطية نتيجة دخول المضاربين على الخط وعدم وجود تحقق لتوازن السوق من قوى العرض والطلب على النفط، ثم أتت أزمة 1998**(بورزامة و بن عمر، 2016، صفحة 22)**، والتي تعرف بالأزمة الاسيوية ومن بين العوامل التي أدت الى حدوثها الأزمة المالية التي تعرضت لها دول شرق اسيا وعدم قدرتها على الزيادة على الطلب من النفط، كما تكررت نفس أخطاء صدمة 1986 من عدم اتفاق دول أوبك على الحصص المقسمة بينهم والأسعار المعلنة من طرفهم بالإضافة أيضا الى عمل دول التي هي خارج المنظمة على الرفع من انتاجها ومن بينها النرويج والتي بلغ انتاجها حوالي 3280 الف برميل يوميا وهي كلها عوامل تؤكد مرة أخرى أن الاستفادة تتحقق فقط للدول التي لها طاقة إنتاجية كبيرة، أما الدول التي لها طاقة إنتاجية ضعيفة مثل الجزائر، فمقدار الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط يكون كبيرا على اقتصادها، كما أن توجه العديد من الدول الى الزيادة في عملية التخزين لاحتياطات كبيرة من النفط بملاين البراميل كلها عوامل أدت الى زيادة المعروض النفطي في مقابل الطلب عليه ولمحاولة مقارنة هذه المتغيرات والأسباب للفترات السابقة مع فترة دراستنا يمكن تقسيم الصدمات الخاصة بفترتنا الى ثلاثة صدمات أساسية هي

صدمة 2004 وأزمة 2008، والارتفاع الغير المسبوق في أسعار النفط من الفترة (2010-2013)، ثم صدمة 2014 وما تلاها من انهيار أسعار النفط في الفترة المتبقية، لذلك سنتطرق أولا الى التغيرات في أسعار النفط والملخصة في الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2001_2020)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	23.12	24.36	28.01	36.05	50.64	61.08
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر النفط	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط	105.87	90.29	49.49	40.76	52.43	69.78
السنة	2019	2020				
سعر النفط	64.04	41.47				

المصدر: مرابط اميرة، وبالشعور شريفة، رد فعل السياسة المالية والنقدية جراء الصدمات في أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001_2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار الجزائر، العدد:1، (أفريل 2023)، ص:57

نلاحظ أن الأسعار قد عرفت تطورا ملحوظا منذ سنة2001 هذا مع الإشارة الى التراجع الطفيف الذي حصل في هذه السنة، حيث قدر السعر فيها ب23.1 دولار للبرميل الواحد لتواصل الأسعار بعد ذلك بالارتفاع وبالتحديد من سنة 2002 الى سنة 2007، حيث وصل السعر الى ما يقارب 69.08 دولار للبرميل الواحد لتدخل بعدها أسعار النفط الى مرحلة الارتفاع القياسي في أسعار النفط بداية من سنة 2010 الى سنة 2013، كما وصلت الأسعار الى 109.5 دولار للبرميل الواحد سنة 2012، لتقابل هذه الذروة من الارتفاع ذروة أخرى من الانخفاض في أسعار النفط بداية من صدمة 2014، وكما حاولنا سابقا تعداد الأسباب التي أدت الى حدوث التغيرات في الأسعار للفترات السابقة، يمكن القول أن الأسباب لم تتغير كثيرا فيمكن ملاحظة أنه في سنة 2004 قد ارتفعت الأسعار الى حد تخطت به 50 دولار أمريكي في سنة 2005 لتصل الى 69.08 في سنة 2007، وهذا راجع الى عدة أسباب منها المشاكل السياسية خاصة في الدول الموردة للنفط، ونذكر منها ما حدث في فنزويلا والعراق ونيجيريا والمشاكل التي واجهتها روسيا، وبالتحديد شركة الطاقة الروسية بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها وعدم قدرة هذه الدول من رفع انتاجها أو تغطية حصصها في السوق الى أنه في دول أخرى مصدرة، نجد أنه قد استفادت من ارتفاع أسعار النفط واستغلتها في عملية تنويع استثماراتها التنموية من خلال الدفع بالقطاعات الأخرى المنتجة منها والغير المنتجة، والعمل على تحسين المستوى المعيشي والخدماتي للفرد عموما، وفي الفصل الأول من سنة 2008 وصل سعر البرميل الواحد من النفط 92.7 دولار ليرتفع الى 113.5دولار للبرميل الواحد خلال الفصل الثالث، لتبدأ الأسعار بعدها بالانخفاض بداية من الفصل الرابع الى 52.5 دولار للبرميل الواحد، ويعود سبب ذلك أساسا الى تفاقم الازمة المالية 2008، إلا أن هذا الأثر لم يدم طويلا فنجد ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى بداية من سنة 2009 لتبلغ مستويات كبيرة من النمو في أسعار النفط نتيجة عودة أغلب اقتصاديات الدول الى النشاط بعد التباطؤ الذي حدث نتيجة الأزمة المالية 2008، مما دفع بها الى الزيادة في طلب الطاقة من أجل إعادة تنشيط عملية الانتاج العالمي **(علة، 2016، صفحة 206)**، كما ان المشاكل الجيواستراتجية خاصة فيما يتعلق بمناطق النقل والمسارات الخاصة بإيصال النفط ونقله، وأيضا نشير الى أنه ومع بداية محاولة إيجاد سبل اتفاق بين الدول المنظمة

لأوبك والدول المنتجة والغير المنظمة الى أوبك لتسقيف الحصص وأسعار في النفط كلها عوامل أدت الى ارتفاع أسعار النفط في العالم، وقد تلت هاته الذروة من الارتفاع انخفاض اخر يليه بداية من سنة 2014، وترجع أسبابه بداية من تراجع وانخفاض معدلات الطلب العالمي نتيجة انخفاض أداء نمو اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط، كما أن القرارات المتخذة من طرف الدول المستهلكة بزيادة احتياطاتها من المخزونات النفطية لمجابهة كل زيادة متوقعة في الأسعار عن طريق الضخ بها في الأسواق من أجل زيادة العرض العالمي وتمكن من إيجاد بدائل للنفط عن طريق التحول الى الطاقات الغير تقليدية (الغاز الصخري) ونجاح الولايات المتحدة الامريكية في ذلك أو عن طريق الطاقات البديلة والنظيفة والتي تتوافق مع رؤية واستراتيجية التنمية المستدامة، كما أن القرارات المتوقعة من طرف منظمة أوبك والتي كانت تتطلب منها خفض الإنتاج للمحافظة على أسعار النفط مرتفعة أو مقبولة لاقتصاديات الدول المنتجة، إلا أنه حدث عكس ذلك ولم تخفض الإنتاج أو تحقق الأسعار مما أدى الى حدوث أزمة خاصة أن اغلب هذه الدول تعتمد في مواردها على العائدات النفطية.

المطلب الثالث: تحليل وقياس علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بالتغيرات في البرامج التنموية وتأثره بالصدمات النفطية خلال الفترة (2001-2020) عن طريق جدول تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي المتعدد

أولا- تحليل علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بالتغيرات في البرامج التنموية وتأثره بالصدمات النفطية خلال الفترة (2001-2020) عن طريق جدول تحليل التباين الأحادي

1- مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والبرامج التنموية للفترة (2001-2020):

سنعتمد في محاولة تحليل تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر وعلاقته بالسياسة الانفاقية والمتجسدة في البرامج الأربع التنموية كنوع من السياسات المعتمدة من طرف الدولة في التقليل من

حدة آثار مجموعة من المشاكل الاقتصادية وأداة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي نعتبر منها محاولة الحد من ارتفاع الأسعار أحد هذه المحاولات ومن خلال دراسة تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال فترات البرامج التنموية عن طريق تعريفها وإعطاء قيمة (1،2،3،4) لكل برنامج، وسنعتمد على جدول تحليل التباين الأحادي والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19): يظهر نتائج جدول تحليل التباين الأحادي للبرنامج التنموية على مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (2001-2020)

Test for Equality of Means of CPI			
Categorized by values of D1			
Sample : 2001 2020			
Included observations : 20			
Method	Df	Value	Probability
Anova F-test	(3, 16)	67.93665	0.0000
Welch F-test*	(3, 8.6955)	69.80642	0.0000
*Test allows for unequal cell variances			

Analysis of Variance			
Source of Variation	Df	Sum of Sq.	Mean Sq.
Between	3	13434.93	4478.311
Within	16	1054.703	65.91892
Total	19	14489.64	762.6124

Category Statistics				
				Std. Err.
D1	Count	Mean	Std. Dev.	of Mean
1	4	76.55395	3.301420	1.650710
2	5	87.91835	5.804994	2.596072
3	5	111.3628	8.828260	3.948118
4	6	143.1348	10.72809	4.379726
All	20	108.0715	27.61544	6.175000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (19) والذي يظهر نتائج اختبار الفروق في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بين المجموعات ويجيب على السؤال هل معدلات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للمجموعات أو للفترات الأربع مختلفة أو متساوية من مجموعة الى أخرى، بحيث يعتمد تحليل التباين الأحادي على مجموعة من الشروط والافتراضات وهي أن تتوفر مجموعتين أو أكثر، ذلك أنه لا يمكن دراسة الفروق في مجموعة واحدة ويفرض استقلالية بين مجموعة البيانات لكل مجموعة عن الأخرى، أما الافتراض الاخر فهو أن تتوزع المتغيرات توزيعا طبيعيا بالإضافة الى تجانس تباين البيانات في المجموعات أي تساوي تباين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في المجموعات المدروسة أما الافتراض الأخير ينص على أن يكون المتغير التابع متغيرا كميا (فئوية او نسبية) بعد تحقيق الشروط أعلاه يمكن القول أنه عمليا يعتمد اختبار تحليل التباين على مبدأ دراسة الفروق بين المجموعات وداخل المجموعات والفروق داخل المجموعات تتمثل في الفروق الفردية من جهة

والاخطاء من جهة أخرى، أما الفروق ما بين المجموعات فهي نتاج عدة أسباب بداية من الفروق الخاصة بكل مجموعة من الفروق الفردية والاخطاء الى أثر المعالجة، وهو ما يجسد حقيقة الهدف من خلال الاعتماد على الاختلافات في التباين، احصائيا يعتمد اختبار تحليل التباين على اختبار فيشر، ولتطبيق اختبار فيشر يجب ضبط كل من الفروق داخل المجموعات وما بين المجموعات خاصة أنه توجد اختلافات في ضبط درجات الحرية التي يتم القسمة عليها أو النسبة اليها، حيث تحسب درجة الحرية للفروق بين المجموعات من خلال عدد المجموعات مطروح منه الواحد، وفي حالتنا بما أنه لدينا أربع مجموعات فانه تصبح درجة الحرية تساوي 3، أما درجة الحرية الخاصة لحساب الفروق بين المجموعات فهي تحسب عن طريق حجم العينة مطروح منها عدد المجموعات وفي حالتنا تساوي درجة الحرية 16 ونحصل على قيمة فيشر من خلال العلاقة التالية:

$$F = \frac{\text{متوسط الفروق بين المجموعات}}{\text{متوسط الفروق داخل المجموعات}}$$

ونعتمد في عملية اتخاذ القرار على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات} \\ H_1: \text{توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات} \end{cases}$$

بمعنى أن الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات والتي تعني في حالتنا أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للفترات الخمس متساوية أما الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات بمعنى أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي يختلف على الأقل في مجموعتين أو برنامجين بأدق تعبير ويتم الفصل في أي الفرضيتين يتم الاعتماد عليها أما من خلال مقارنة قيمة فيشر المجدولة مع المحسوبة أو من خلال القيمة الاحتمالية، حيث إذا كانت قيمة p-value أكبر من 0.05 عندها نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والعكس بالعكس من خلال الجدول

يمكننا اتخاذ القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات بمعنى أنه توجد فروق في قيم مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي واختلافات تعود الى الاختلاف بين البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2001-2020).

2- مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والصدمات النفطية للفترة (2001-2020):

سنعتمد في محاولة تحليل تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر وعلاقته بالسياسة بالتقلبات النفطية والمتجسدة في الصدمات النفطية الخمسة كنوع من الاثار التي تتطلب سياسات معتمدة من طرف الدولة في التقليل من حدة اثارها كمجموعة من المشاكل الاقتصادية التي تنتج والتي تتطلب أدوات لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي نعتبر منها محاولة الحد من ارتفاع الأسعار احد هذه المحاولات ومن خلال دراسة تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال فترات الصدمات النفطية عن طريق تعريفها وإعطاء قيمة (1،2،3،4،5) لكل صدمة وسنعتمد على جدول تحليل التباين الأحادي والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20): يظهر نتائج جدول تحليل التباين للصدمات النفطية على مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (2001-2020)

Test for Equality of Means of CPI
Categorized by values of D2
Sample : 2001 2020
Included observations : 20

Method	df	Value	Probability
Anova F-test	(4, 15)	47.37092	0.0000
Welch F-test*	(4, 5.70216)	259.5783	0.0000
*Test allows for unequal cell variances			
Analysis of Variance			
Source of Variation	df	Sum of Sq.	Mean Sq.
Between	4	13426.74	3356.685
Within	15	1062.894	70.85962
Total	19	14489.64	762.6124
Category Statistics			
			Std. Err.
D2	Count	Mean	Std. Dev.	Of Mean
1	3	75.16850	2.198228	1.269147
2	4	83.26283	2.663326	1.331663
3	6	103.8525	10.23987	4.180409

4	5	134.6759	11.19145	5.004967
5	2	153.1895	2.584887	1.827791
All	20	108.0715	27.61544	6.175000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (20) والذي يظهر نتائج اختبار الفروق في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بين المجموعات ويجيب على السؤال هل معدلات مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للمجموعات أو للفترات الخمس مختلفة أو متساوية من مجموعة الى أخرى، بحيث يعتمد تحليل التباين الأحادي على مجموعة من الشروط والافتراضات، وهي أن تتوفر مجموعتين أو أكثر ذلك أنه لا يمكن دراسة الفروق في مجموعة واحدة ويفرض استقلالية بين مجموعة البيانات لكل مجموعة عن الأخرى، أما الافتراض الآخر فهو أن تتوزع المتغيرات توزيعا طبيعيا بالإضافة الى تجانس تباين البيانات في المجموعات، أي تساوي تباين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في المجموعات المدروسة، أما الافتراض الأخير ينص على أن يكون المتغير التابع متغيرا كميا (فئوية او نسبية) بعد تحقيق الشروط أعلاه يمكن القول أنه عمليا يعتمد اختبار تحليل التباين على مبدأ دراسة الفروق بين المجموعات وداخل المجموعات والفروق داخل المجموعات تتمثل في الفروق الفردية من جهة والاخطاء من جهة أخرى، أما الفروق ما بين المجموعات فهي نتاج عدة أسباب بداية من الفروق الخاصة بكل مجموعة من الفروق الفردية والاخطاء الى اثر المعالجة وهو ما يجسد حقيقة الهدف من خلال الاعتماد على الاختلافات في التباين، احصائيا يعتمد اختبار تحليل التباين على اختبار فيشر ولتطبيق اختبار فيشر يجب ضبط كل من الفروق داخل المجموعات وما بين المجموعات خاصة أنه توجد اختلافات في ضبط درجات الحرية التي يتم القسمة عليها أو النسبة اليها حيث تحسب درجة الحرية للفروق بين المجموعات من خلال عدد المجموعات مطروح منه الواحد وفي حالتنا بما أنه لدينا أربع مجموعات فانه تصبح درجة الحرية تساوي 4 أما درجة

الحرية الخاصة لحساب الفروق بين المجموعات فهي تحسب عن طريق حجم العينة مطروح منها عدد المجموعات وفي حالتنا تساوي درجة الحرية 15 ونحصل على قيمة فيشر من خلال العلاقة التالية:

$$F = \frac{\text{متوسط الفروق بين المجموعات}}{\text{متوسط الفروق داخل المجموعات}}$$

ونعتمد في عملية اتخاذ القرار على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات} \\ H_1: \text{توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات} \end{cases}$$

بمعنى أن الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات والتي تعني في حالتنا أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للفترات الخمس متساوية، أما الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات بمعنى أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي يختلف على الأقل في مجموعتين أو صدمتين بأدق تعبير ويتم الفصل في أي الفرضيتين يتم الاعتماد عليها أما من خلال مقارنة قيمة فيشر المجدولة مع المحسوبة أو من خلال القيمة الاحتمالية حيث إذا كانت قيمة p-value أكبر من 0.05 عندها نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والعكس بالعكس من خلال الجدول يمكننا اتخاذ القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات بمعنى أنه توجد فروق في قيم مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي واختلافات تعود الى الاختلاف بين أثر الصدمات النفطية التي حدثت خلال الفترة (2001-2020).

ثانيا- تحديد علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بالتغيرات في البرامج التنموية وتأثره بالصدمات النفطية خلال الفترة (2001-2020) عن طريق استخدام الانحدار الخطي المتعدد:

يعرف نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالنموذج الخطي العام وهو امتداد للنموذج الخطي البسيط الذي كان يعتمد في دراسة الانحدار على متغير مستقل واحد أي أن الانحدار الخطي المتعدد يمكننا من اعتماد

عدة متغيرات مستقلة في عملية تقدير وتفسير المتغير التابع، ويستند نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراضين اساسين هو خطية المتغيرات وخطية المعلمات واستقلالية الأخطاء أي يستند الى افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات وتكتب معادلته على الشكل التالي **(نجيب ابراهيم، 2010، صفحة 189)**:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 \dots\dots \beta_k x_k + U_i$$

ويمكن تلخيص افتراضاتها في العلاقات الرياضية التالية:

$$cov(U_i, U_j) = 0$$

$$v(U_i) = \frac{\delta^2}{n-2}$$

$$v(U_i) = \frac{\delta^2}{n-k}$$

بحيث يمكن تحديد معلمات النموذج من خلال المسار التالي:

$$\sum U_i^2 = \left(y_j - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_1 \dots\dots\dots - \hat{\beta}_k x_k\right)^2$$

$$\frac{\delta \Sigma U_i^2}{\delta \hat{\beta}_0} = +2\Sigma\left(y_j - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_1 \dots\dots\dots - \hat{\beta}_k x_k\right) = 0$$

$$\frac{\delta \Sigma U_i^2}{\delta \hat{\beta}_1} = -2\Sigma x_n\left(y_j - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_1 \dots\dots\dots - \hat{\beta}_k x_k\right) = 0$$

$$\frac{\delta \Sigma U_i^2}{\delta \hat{\beta}_k} = -2\Sigma x_{ik}\left(y_j - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_1 \dots\dots\dots - \hat{\beta}_k x_k\right) = 0$$

$$\sum y_i = n\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_i \sum x_{1i} + \cdot\, \hat{\beta}_2 \sum x_{2i}$$

$$\sum x_{i1}\, y_i = \hat{\beta}_0 \sum x_{i1} + \hat{\beta}_1 \sum x_{ij}^2 + \hat{\beta}_2 \sum x_{2i}\, x_{i1}$$

$$\sum x_{i2}\, y_i = \hat{\beta}_0 \sum x_{i2} + \hat{\beta}_2 \sum x_{i2}^2 + \hat{\beta}_1 \sum x_{2i}\, x_{i1}$$

$$\hat{\beta} = \frac{n\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - \sum^{n} X_i \sum Y_t}{n\sum X_i^2 - (\sum X)^2}$$

سنستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير المعادلة الخطية الخاصة بنا لكن أولا سنحدد الهدف من تقدير والذي يقصد ماهي المتغيرات التي سيعتمد عليها في تحديد العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك والمتغيرات الكلية في الجزائر قمنا بتلخيص هذه المتغيرات في الجدول رقم (21).

الجدول رقم (21): يمثل المتغيرات والرمز المقابل لها

المتغير	الرمز
مؤشر أسعار الاستهلاك سنة الاساس (100=2010)	CPI
الكتلة النقدية	M2
أسعار الصرف	EXCH
الناتج الداخلي الخام	GDP
أسعار النفط	POIL
الجباية البترولية	RPOIL

الجدول رقم (22): يمثل أسعار النفط والإيرادات الجبائية المحصلة في الجزائر

year	poil	rpoil
2001	24.718	956389
2002	24.838	342904
2003	28.826	1284975
2004	38.328	1485699

2267836	54.587	**2005**
2714000	66.025	**2006**
2711850	74.664	**2007**
1715400	98.6	**2008**
1927000	62.163	**2009**
1501700	80.253	**2010**
1529400	112.897	**2011**
1519040	111.523	**2012**
1615900	109.441	**2013**
1577730	99.615	**2014**
1722940	52.821	**2015**
1682550	44.206	**2016**
2126987	54.204	**2017**
2349694	71.166	**2018**
2518488	64.516	**2019**

2020	39.183	1394710

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2019،2020،2021،2022

يمثل الجدول والشكلان تطورات أسعار النفط والمداخيل البترولية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

الشكل رقم7 (0): الذي يمثل تطورات أسعار النفط في الجزائر للفترة (2001-2020)

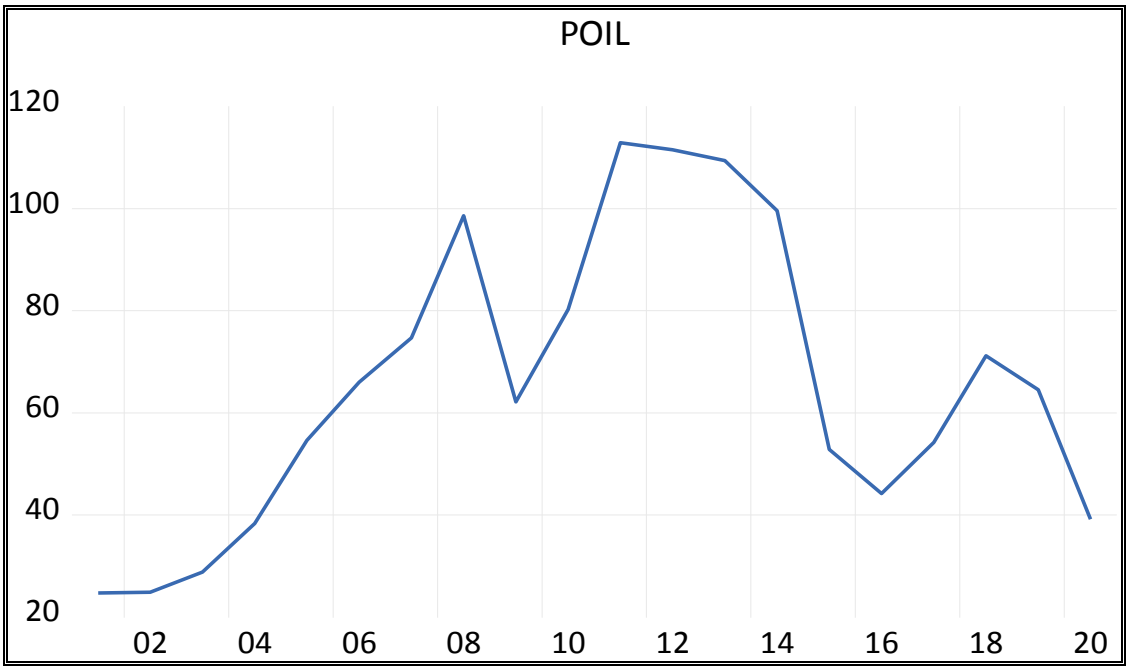

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الشكل رقم8 (0): الذي يمثل تطورات ايرادات النفطية في الجزائر للفترة (2001-2020)

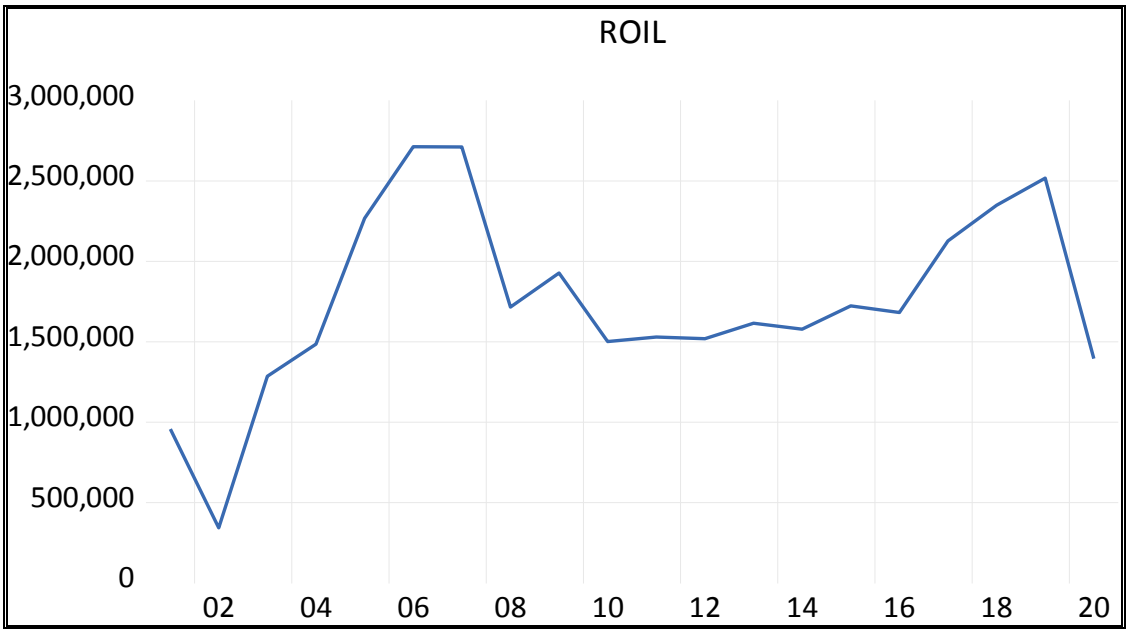

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول والشكلين نلاحظ وجود علاقة بين تطورات أسعار النفط وتطور الجباية البترولية المحصلة، فهما يملكان تقريبا نفس المسار والتوجه العام مع وجود تغيرات مفاجئة في كل منهما، حيث يمكن اعتبار التغيرات التي تحدث في الجباية البترولية هي نتيجة التغيرات في أسعار النفط الجزائري في الاسواق العالمية حيث نلاحظ أن أكبر قيمة بلغتها أسعار النفط كانت بين سنة 2011 و2012، حيث بلغت حوالي 112.98 دولار للبرميل الواحد وأقل قيمة كانت بين سنتي 2001-2002 ب 24.71 دولار للبرميل الواحد، أما الجباية البترولية المحصلة فكانت أكبر قيمة محصلة منها هي في سنوات 2006-2007-2008 على التوالي بمقدار 2714000 مليون دج وهي السنوات التي صاحبة الطفرة البترولية في أسعار النفط في العالم، أما أقل قيمة للجباية المحصلة كانت بمقدار 342904 مليون دج في سنة 2002 كما نلاحظ من خلال المنحنيات حدوث استقرار نسبي بأرقام مرتفعة في كل من الجباية البترولية المحصلة للسنوات 2010-2011-2012-2013 على التوالي بجباية بترولية قدرها 1519040مليون دج نتيجة استقرار الاسعار النفطية في مستوى عالي ب 100 دولار للبرميل، لتبدأ أسعار النفط بالانخفاض بداية من سنة 2014 لتصل الى سعر 50 دولار للبرميل في سنة 2015، لتستمر في الانخفاض الى غاية سنة 2017 لتبدأ الارتفاع في سنة 2018.

الجدول رقم (23): يمثل تطورات الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2020)

gdp	year
1.07E+13	**2001**
1.14E+13	**2002**
1.22E+13	**2003**
1.27E+13	**2004**
1.34E+13	**2005**
1.37E+13	**2006**
1.41E+13	**2007**
1.45E+13	**2008**
1.47E+13	**2009**
1.52E+13	**2010**
1.57E+13	**2011**
1.62E+13	**2012**
1.67E+13	**2013**
1.73E+13	**2014**

1.79E+13	**2015**
1.85E+13	**2016**
1.88E+13	**2017**
1.9E+13	**2018**
1.91E+13	**2019**
1.82E+13	**2020**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم9 (0): يمثل تطورات الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2001-2020)

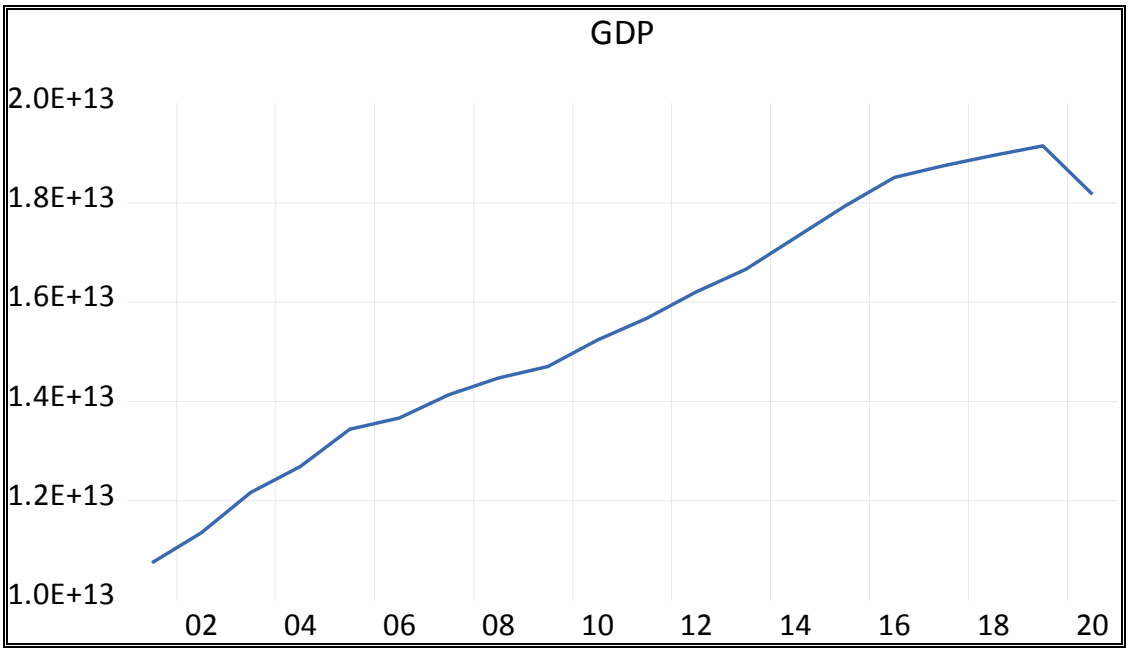

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الجدول رقم (24): يمثل تطورات كل من أسعار الصرف والكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2020)

M2	EXCH	year
56.8489532071246	77.2150208333333	**2001**
62.7242262270903	79.6819	**2002**
62.8190759704331	77.394975	**2003**
59.2653125284495	72.06065	**2004**
53.8277075243818	73.2763083333333	**2005**
57.2839391519446	72.6466166666667	**2006**
64.0936670994433	69.2924	**2007**
62.9858222705766	64.5828	**2008**
73.1608789388908	72.6474166666667	**2009**
69.054716014945	74.3859833333333	**2010**
68.061596191194	72.9378833333333	**2011**
67.9543981935764	77.5359666666667	**2012**
71.7297314261434	79.3684	**2013**

79.3094812256412	80.5790166666667	**2014**
82.0006515857672	100.691433333333	**2015**
78.8843691422156	109.443066666667	**2016**
79.3287484607015	110.973016666667	**2017**
81.578409253262	116.593791666667	**2018**
80.5357664800631	119.353558333333	**2019**
96.4980393785762	126.7768	**2020**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول (24) الذي يبين تطورات كل من سعر الصرف والكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2020) نلاحظ تزايد منتظم في حجم الكتلة النقدية حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية في الفترة (2001-2004) بنسبة 7 وهو نتيجة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) والتي تم فيه تطبيق سياسة إنفاقيه توسعية للنهوض بالاقتصاد الوطني مما يتطلب زيادة في نمو الكتلة النقدية وهو ما تحقق نتيجة نمو احتياطات الصرف وهو ما تظهره معدلات احتياطات الصرف حيث نلاحظ حدوث ارتفاع في احتياطات لصرف بنسبة خلال نفس الفترة اي فترة برنامج الانعاش الاقتصادي حيث كان للموارد النفطية الاثر الاكبر في عملية تمويل هذه المشاريع وفق البرامج المتبعة

الشكل رقم10(): يمثل تطورات كل من أسعار الصرف والكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2020)

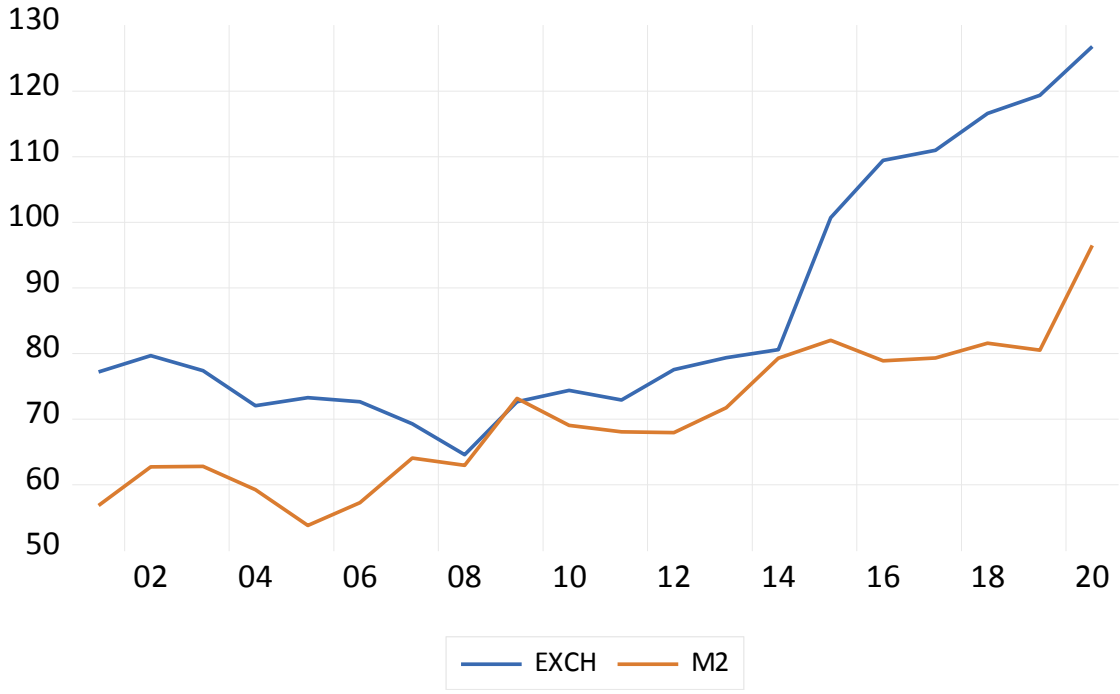

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

ROIL	POIL	M2	GDP	EXCH	CPI	
1747260.	65.62870	70.39727	1.55E+13	86.37185	108.0715	Mean
1649225.	63.33950	68.55816	1.55E+13	77.46547	102.2621	Median
2714000.	112.8970	96.49804	1.91E+13	126.7768	155.0173	Maximum
342904.0	24.71800	53.82771	1.07E+13	64.58280	73.41484	Minimum
584266.5	28.88632	10.91238	2.65E+12	19.45275	27.61544	Std. Dev.
-0.213713	0.281529	0.481780	-0.182920	0.929514	0.364411	Skewness
3.174069	1.941595	2.702766	1.849135	2.284884	1.749666	Kurtosis
0.177495	1.197714	0.847330	1.215276	3.306145	1.745431	Jarque-Bera
0.915077	0.549439	0.654643	0.544636	0.191461	0.417815	Probability
34945192	1312.574	1407.945	3.10E+14	1727.437	2161.430	Sum
6.49E+12	15853.97	2262.521	1.33E+26	7189.782	14489.64	Sum Sq. Dev.
20	20	20	20	20	20	Observations

الجدول رقم (25): الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ ان كل من المتغيرات (M_2، CPI، GDP، POIL، ROIL، EXCH) تتوزع توزيعا طبيعا وهو ما يظهره اختبار Jarque-Bera من خلال القيمة المعنوية التي تظهر على شكل prob حيث نرى أن كلها أكبر من 0.05 ومنه فهي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم11(): يمثل توزيع النقاط الشاذة عن المتوسط لكل متغير من متغيرات الدراسة

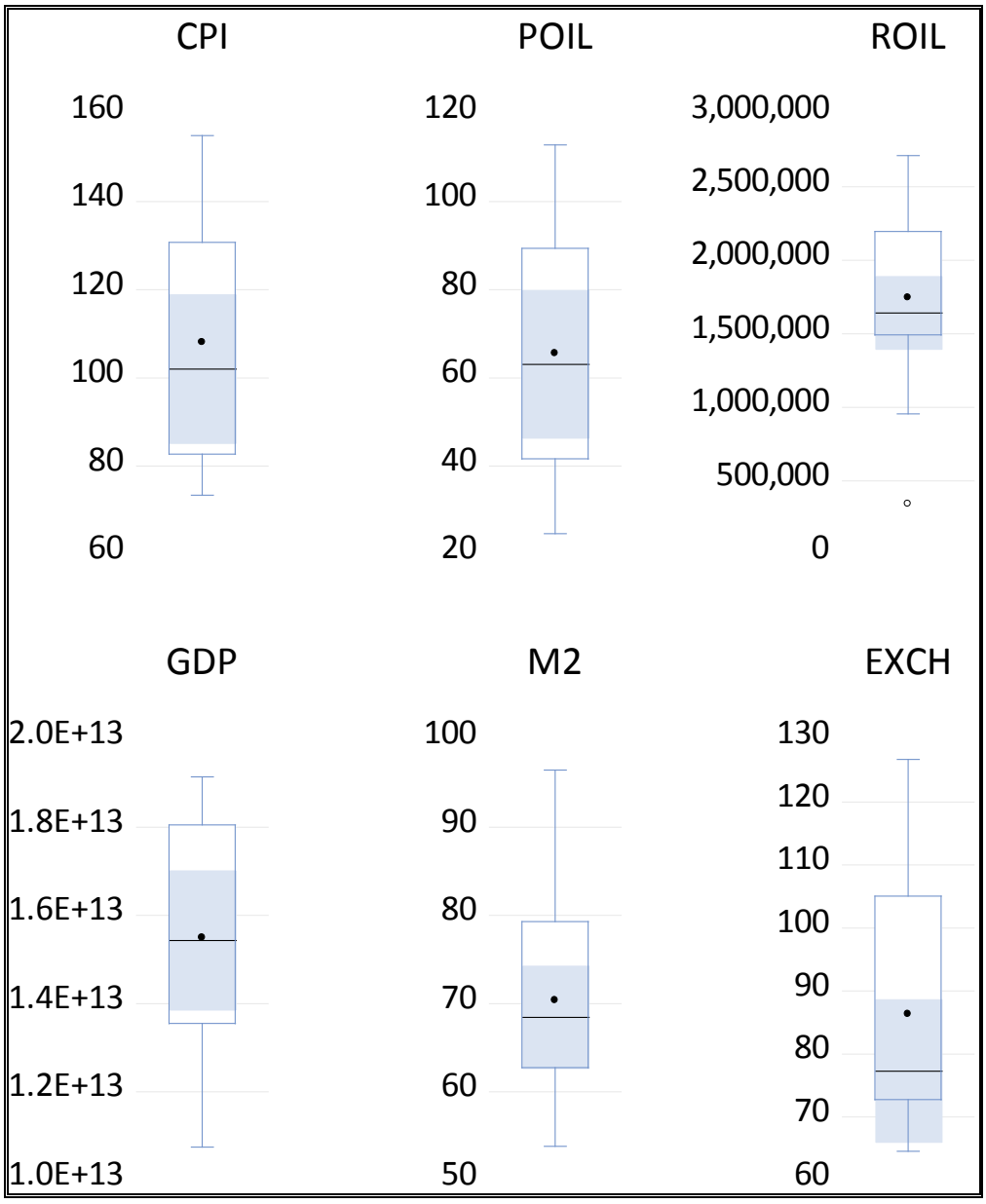

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (11) نلاحظ أن كل من المتغيرات (CPI،M2، EXCH، GDP، POIL) جميع قيمها تتوزع حول متوسطها دون وجود نقطة أو قيمة شاذة بينهم عن المتوسط لكل متغير، أما فيما يخص المتغير RPOIL فإن له نقطة شاذة أو قيمة بعيدة عن المتوسط.

الجدول رقم (26): يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

ROIL	POIL	M2	GDP	EXCH	CPI	
0.2823721993280333	0.1835401525342507	0.9157618209626002	0.9630788275224498	0.8827249183891581	1	CPI
0.1522798332200133	-0.2747677543446244	0.8300047540074522	0.7597154562213854	1	0.8827249183891581	EXCH
0.4061445504754718	0.3456979598592896	0.8544791277154816	1	0.7597154562213854	0.9630788275224498	GDP
0.0732927357428983 4	0.0607699248 2411155	1	0.8544791277154816	0.8300047540074522	0.9157618209626002	M2
0.2767704268620886	1	0.0607699248 2411155	0.3456979598592896	-0.2747677543446244	0.1835401525342507	POIL
1	0.2767704268620886	0.0732927357 4289834	0.4061445504754718	0.1522798332 20133	0.2823721993280333	ROIL

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول رقم (26) الذي يبين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات والذي يساعدنا في تحديد مدى ارتباط المتغيرات فيما بينها، وهل هذا الارتباط بعلاقة عكسية أم طردية، من خلال اشارة القيمة المتحصل عليها نجد أن قطر المصفوفة يأخذ الرقم 1 والتي نتج عن علاقة كل متغير مع نفسه وتأخذ باقي معالم المصفوفة القيم محصورة بين 1- و1 وبشكل متناظر تعكس الارتباط بين متغير وآخر، حيث نرى أن قيمة الارتباط بين المتغيرين CPI،M_2 هي 0.91وبين EXCH،CPI هي 0.88(كلاهما قريبة من الواحد وبإشارة موجبة) أي وجود علاقة ارتباط قوية وطردية، بمعنى أنه كلما زادت الكتلة النقدية M_2 كلما زاد مؤشر أسعار الاستهلاك العائل، وهذا ما يدفعنا الى القول أنه قد تكون من أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، وبما أننا نتناول اقتصاد دول نامية فان القاعدة الانتاجية الخاصة بها تبقى ضعيفة مما لا يسمح لها بتغطية الطلب الكلي الذي ارتفع فتلجئ للاستيراد كحل، وهنا يلعب سعر الصرف EXCH الدور الاساسي في هذه العملية، لأن تغطيتها تكون متعلقة بوضعية العملة المحلية واستقرارها والاحتياط العام من العملات الاجنبية الصعبة، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع في تكلفة الاستيراد مما يؤدي الى ارتفاع في مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي والناتج عن ارتفاع تكلفة الاستيراد، أما فيما يخص العلاقة الارتباطية بين CPI، POIL،RPOIL فهي علاقة طردية قوية، ولكن تفرض على أنها غير مباشرة (تستبعد السببية المباشرة)، ويمكننا القول أن النمو الاقتصادي له علاقة طردية مع الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي وهو ما يظهره الناتج الداخلي الخام.

1- اختبارات صلاحية النموذج

1-1 اختبار توزيع البواقي :

يعتمد اختبار توزيع البواقي على القيمة الحرجة ل Jarque-Bera، حيث يتحدد طبيعة التوزيع الذي تتبعه البواقي وفق الفرضيات التالية:

$\begin{cases} H_0: \text{البواقي تتوزع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{البواقي تتوزعلا الطبيعيالتوزيع} \end{cases}$

الشكل رقم12(): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:

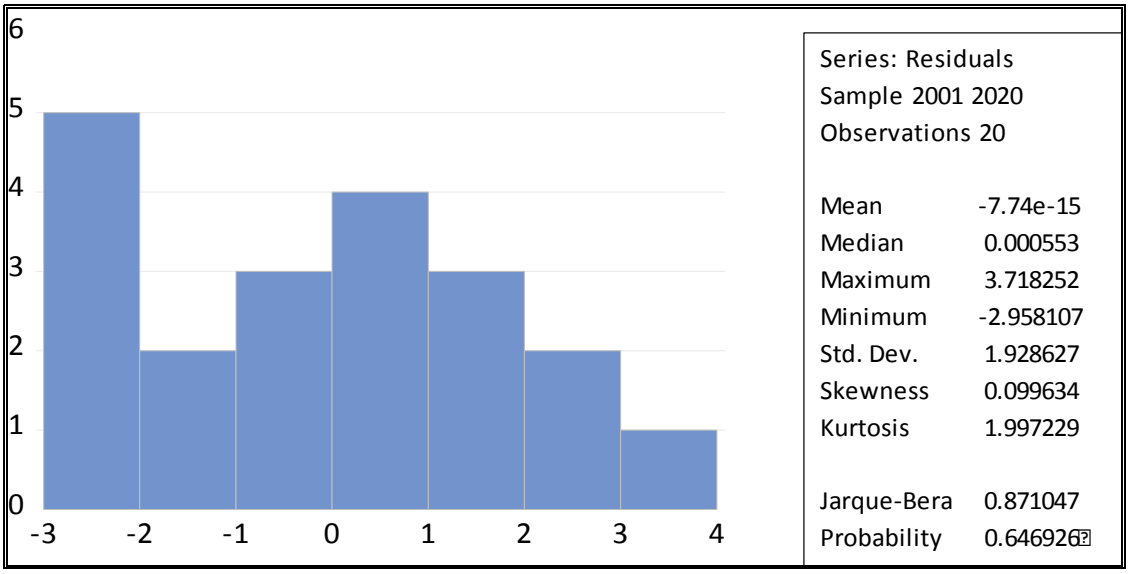

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامجEviews12

من خلال الشكل رقم (12) نجد ان قيمة الاحتمالية الخاصة باختبار Jarque-Bera، هي أكبر من 0.05 (prob=0.64)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي الخاصة بالنموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض البديل.

2-1 اختبار الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج LM TEST

يعتمد اختبار الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج (LM TEST)،على القيمة الحرجة ل (اختبار F، واختبار مربع كاي)، حيث يتحدد وجود الارتباط التسلسلي بين البواقي وفق الفرضيات التالية:

$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط متسلسل} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط متسلسل} \end{cases}$

الجدول رقم (27): اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM TESTE

			Prop
F-statistic	0.239260	Prob.F(1,14)	0.6323
Ops*R-squard	0.336057	Prob.Chi-Square (1)	0.5621

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامجEviews12

من الجدول رقم (27) نلاحظ وجود اختبارين (اختبار F واختبار مربع كاي) وكلا الاختبارين يظهران أن القيمة المعنوية الإحصائية لهما أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد مشكلة الارتباط المتسلسل بين البواقي.

3-1 اختبار تجانس التباينHOMOSKEDASTICITY:

يعتمد اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج (HOMOSKEDASTICITY)على القيمة الحرجة ل (اختبار F، واختبار مربع كاي)، حيث يتحدد ثبات التجانس للبواقي وفق الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{البواقي ذات تباين متجانس} \\ H_1: \text{البواقي تباينذات متجانسغير} \end{cases}$$

الجدول رقم (28): يمثل اختبار ثبات التجانس HOMOSKEDASTICITY

			Prop
F-statistic	0.934995	Prob.F(4,15)	0.4702
Ops*R-squard	3.991446	Prob.Chi-Square (4)	0.4072
Scaled explained	1.119484	Prob.Chi-Square (4)	0.8912

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامجEviews12

من الجدول رقم (28) نلاحظ وجود اختبارين (اختبار F واختبار مربع كاي) وكل من الاختبارين يظهران أن القيمة المعنوية الإحصائية لهما اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بان البواقي ذات تباين متجانس.

4-1 اختبار RAMSEY RESET TESTE

الجدول رقم (29) يوضح نتائج اختبارRAMSEY RESTE TEST والذي يعتمد على القيم الحرجة لكل منt-statistic وF-statistic

الجدول رقم (29): يوضح نتائج اختبار RAMSEY RESTE TEST

	VALUE	Prop
t-statistic	1.419563	0.1776
F-statistic	2.015158	0.1776

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامجEviews12

يتبين من خلال اختبارRAMSEY RESTE TESTان النموذج المقدر لا يعاني من مشكل سوء التوصيف الرياضي، حيث قدرت قيمة الاحتمالية لكل منt-statisticوF-statistic ب 0.1776 وهي غير معنوية عند مستوى 5% الأمر الذي يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تقضي بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

بعد اجراء الاختبارات الوصفية واختبارات جودة النموذج نعتمد الآن على النموذج ونتائجه في التعبير عن العلاقة التي أردنا تجسيدها، حيث قمنا أولا بحذف المتغير ROIL لعدم معنويته ثم اعادة القيام بعملية التقدير وتوصلنا الى المعادلة التالية التي تظهر معلمات المتغيرات المستقلة المتبقية والتي كانت لها معنوية ودلالة إحصائية واقتصادية.

CPI = 0.810641758093EXCH + 0.384776205975M2 + 0.209714532167POIL + 3.37623416724e-12 GDP - 55.1176573142

حيث يمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات لها معلمات ومقادير موجبة الى أنها تختلف في قيمة مقادير التغير حيث لأسعار الصرف القيمة الأكبر0.810641758093والكتلة النقدية بمقدار 0.384776205975 ثم أسعار النفط بمقدار 0.209714532167 ليليه النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام بمقدار 3.37623416724e-12 أما القاطع فقد أخذ قيمة سالبة قدرت ب - 55.1176573142

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020)

المبحث الثاني: نمذجة وقياس العلاقة بين مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا (2001-2020)

المطلب الأول: الإطار الزماني والمكاني للدراسة

تم اختيار الفترة الزمنية (2001-2020) كفترة معتمدة في الدراسة لأننا أردنا دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية والنقدية بمؤشر أسعار الاستهلاك في فترة أكثر حداثة وذات تغيرات متقاربة ومتعلقة بأحداث اقتصادية كلية عالمية (الازمة النفطية، كورونا، الازمة المالية....) وأحداث داخلية للدول (الربيع العربي والتغيرات السياسية، سياسة الاقتراض والمديونية....)، وهو ما أثر بدرجات مختلف على معدلات التضخم حيث وصلت الى مستويات جد مرتفعة خاصة في السنوات الاخيرة في هذه دول محل الدراسة، حيث اعتمدت على سياسات مختلفة لمواجهة هذه التغيرات من خلال برامج تنموية ذات مبالغ وأغلفة مالية ضخمة عن طريق سياسات ظرفية واخرى هيكلية لمواجهة الاختلالات الواقعة أو سياسات تقشفية من أجل الحد من نفقات وزيادة المداخيل العادية، أما فيما يخص الإطار المكاني فيمكننا القول أنه رغم الاختلاف في الاقتصاديات محل الدراسة الا أنه توجد عدة عوامل مشتركة، وهذا ما جعلنا نختار الإطار المكاني محل الدراسة والمتمثلة في دول شمال افريقيا والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

-أن كلها دول تقع في شمال افريقيا وبالتالي تقع في منطقة نشطة للتبادل الاقتصادي ومنفتحة عن الاسواق الخارجية خاصة الاوروبية والاسيوية منها باعتبارها الأقرب اليها، كما أن كلها تملك خصائص جغرافية مساعدة على التبادل التجاري كقناة السويس، البحر الأبيض المتوسط، المحيط الأطلسي.

-أن كلها دول مستهلكة بالدرجة الكبيرة وبالتالي سوق شره للمنتجات المستوردة، خاصة الغذائية منها والوسيطة التي تدخل في العمليات الإنتاجية.

- أما من ناحية الاستقرار فكلها دول تعرضت الى الهزات الاقتصادية والسياسية بدرجات مختلفة.

- أنها تتبنى في اقتصادها نظام السوق المفتوحة ولو بدرجات معينة، ولها اعتماد على سياسات دعم للمواد واسعة الاستهلاك ولو بدرجات متفاوتة.

- أن لها اسواق موازية خاصة بالنسبة لأسواق الصرف والعملات الأجنبية، مما يمثل كتلة نقدية كبيرة خارجة عن التصرف والتحكم من طرف الدولة، كما أن الجهاز الانتاجي الخاص بها يتميز بعدم المرونة والقدرة على تلبية الحاجيات اللازمة لسوق الاستهلاك، لذا تميل أغلبها الى استيراد المواد من الخارج لسد النقص وتحقيق ما تتطلبه الاحتياجات المختلفة.

المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية

يتناول البحث دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات في التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا لدول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة الزمنية 2001-2020 وقد تم أخذ ثلاث متغيرات مستقلة(الانفاق الحكومي سعر الصرف الرسمي والكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام)، وقد تم تلخيص وعرض كل متغير من المتغيرات والرمز المختصر له ومصادر البيانات الخاصة به كما هو موضح في الجدول رقم (28)، حيث تم الاعتماد على معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا والتي تأتي في شكل نسبة مئوية كمتغير تابع لعدة أسباب؛ منها اختلاف سلة الغذائية من السلع والخدمات من دولة الى اخرى، واختلاف سنة الاساس التي يتم المقارنة بها، كما أن اختلاف الأهداف من حسابه، وفي طريقة جمع البيانات الخاصة به، والفئة المستهدفة من عملية الاحصاء، بالإضافة الى نسبة السكان في كل دولة، وتنوع السلوك الاستهلاكي في هذه الدول، مع وجود أسباب أخرى متعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية لكل دولة كالاحتياطات النقدية والمالية والناتج الداخلي وتنوع مصادره، كلها جعلتنا نعتمد على معدل التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا بدلا من مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي لكل

دولة على حدى، وبالتالي فان معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا يقدم لنا نسبة الزيادة والانخفاض في كل سنة في معدلات التضخم الناتجة عن أسعار المواد واسعة الاستهلاك بدقة دون التأثر باختلاف سلة الغذاء من دولة الى أخرى أو الفئة المستهدفة وبالتالي يسهل عملية الدمج والمقارنة والقياس مع التغيرات التي تطرأ على هذا المعدل في هذه الدول بكل أريحية، كما يسهل علينا عملية دراسة العلاقة بينه وبين المتغيرات الكلية التي تعبر عن أهم السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية كمتغيرات مستقلة (الكتلة النقدية اسعار الصرف الانفاق الحكومي) لأنه مؤشر كلي يعبر عن تغيرات كلية في الدولة محل الدراسة، وهو ما نحاول معرفته من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويمكن تلخيص مختلف الرموز التي تم الاعتماد عليها للإشارة الى المتغيرات في الدراسة في الجدول التالي :

الجدول رقم (30): يظهر متغيرات الدراسة والرمز المقابل له

المتغير	الرمز	المصدر
معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا	INF	بيانات البنك الدولي
الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام	M2	بيانات البنك الدولي
سعر الصرف الرسمي	EXCH	بيانات البنك الدولي
الانفاق الحكومي	G	بيانات البنك الدولي

الشكل رقم13(): تطورات التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا

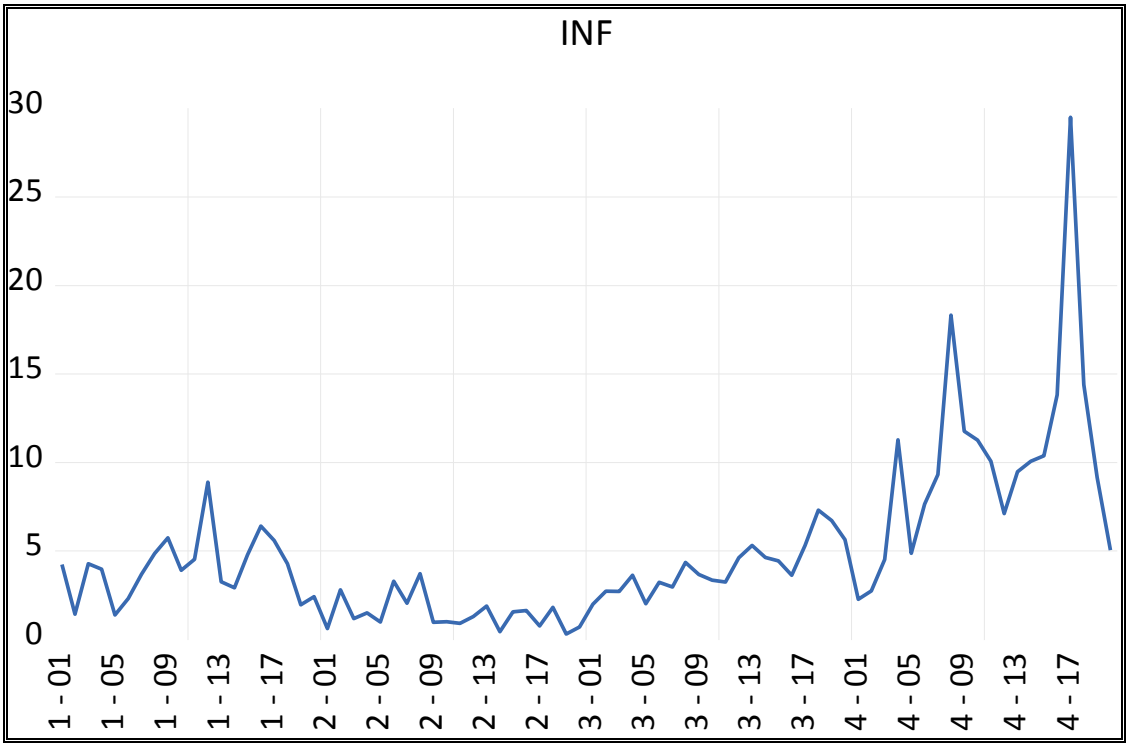

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الشكل (15) الذي يمثل تطورات معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا للدول الاربعة (الجزائر المغرب تونس مصر على الترتيب) في الفترة الممتدة من (2001-2020)، حيث نلاحظ من خلال الشكل وجود لعملية الدمج للتطورات المختلفة في معدل التضخم لهذه للدول خلال الفترة الزمنية الواحدة لتسهل علينا عملية المقارنة، حيث نلاحظ أن نسب أو معدلات التضخم الاضخم كان بالنسبة لمصر، ويمكن القول أن من أسباب هذا التضخم انهيار قيمة العملة المحلية وانخفاض الاحتياطات المالية والنقدية نتيجة عملية الاقتراض والاستدانة من الصندوق النقد الدولي والشروط والإجراءات التي

يفرضها هذا الاخير من تعويم للعملة وبيع مؤسسات القطاع العام الى الخاص، بالإضافة الى التقليل من الانفاق والتخلي على سياسة الدعم الاجتماعي والرفع من الضرائب بمقابل زيادة عملية الاستيراد خاصة للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك نتيجة ارتفاع عدد السكان وغيرها، كلها سياسات تؤدي بدورها الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما يمكننا ملاحظة تطورات المعدل في كل من تونس والمغرب، حيث نلاحظ تسجيل أقل النسب المسجلة مقارنة بكل من الجزائر ومصر مع زيادة معتبرة في السنوات الاخيرة في تونس نتيجة الاحداث السياسية الاخيرة من تعطيل للبرلمان والصراعات والتصادمات السياسية، مما قلل المداخيل السياحية ويمكن حصر أسباب هذه النسب القليلة والمستقرة الى عملية ترشيد كل من تونس والمغرب للنفقات وتوجيهها الى القطاعات المنتجة والخالقة للثروة نتيجة لقلة هذه الموارد والمحصلة من القطاعات المختلفة، خاصة الخدماتية منها كالسياحة والعلاج والفلاحة والصناعة بدرجة أقل، بالإضافة الى الفوسفات والمنتجات المعدنية والمساعدات الدولية خاصة الأوربية المقدمة من أجل الكبح من الهجرة والارهاب أما فيما يخص الجزائر فنلاحظ من خلال التطورات المعدل بأنه توجد عدة تغيرات غير منتظمة تخضع في مجملها الى التغيرات التي تطرأ في أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك في العالم كما للأحداث السياسية والتغيرات الهيكلية وعدم مرونة القطاع الانتاجي في تلبية الحاجيات المختلفة الدور في ذلك أيضا، أما فيما يخص المتغيرات المستقلة فقد اعتمدنا على الادوات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية في الدول محل الدراسة، حيث اعتمدنا على أداة الانفاق الحكومي كمؤشر أو معطى معبر عن هذه السياسة التي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتصحيح او انعاش الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق الحكومي لتنشيط الطلب الفعال من خلال زيادة الطلب الكلي، وبالتالي تفعيل الدورة الانتاجية من أجل تلبية هذا الطلب من الحاجيات المختلفة كما تعبر الاداة النقدية على تدخلات الدولة المختلفة في معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم وتحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فإن هذا الاداة وتطوراتها تختلف باختلاف اقتصاد أو وضعية كل دولة والاهداف الاقتصادية التي تستهدفها حيث يمكننا ملاحظة الاختلافات بين الاقتصادات الاربع حيث نلاحظ أن حجم الانفاق في الجزائر هو الأكبر نتيجة المداخيل الضخمة المحصلة من الارتفاع في

أسعار النفط بالإضافة الى حجم الدعم الاجتماعي المخصص للفئات الهشة من خلال دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك.

من خلال لشكل (16) والجدول نلاحظ أن حجم الانفاق الكبير هو في الجزائر مقارنة بالدول الثالث الاخرى كما نلاحظ مبدئيا وجود تقارب بين الانفاق الموجود عند مصر والمغرب فيما يبقى الانفاق في تونس هو الاقل مقارنة بالدول الثلاثة الأخرى:

الشكل رقم14(): يمثل تطورات المتغيرات الكلية

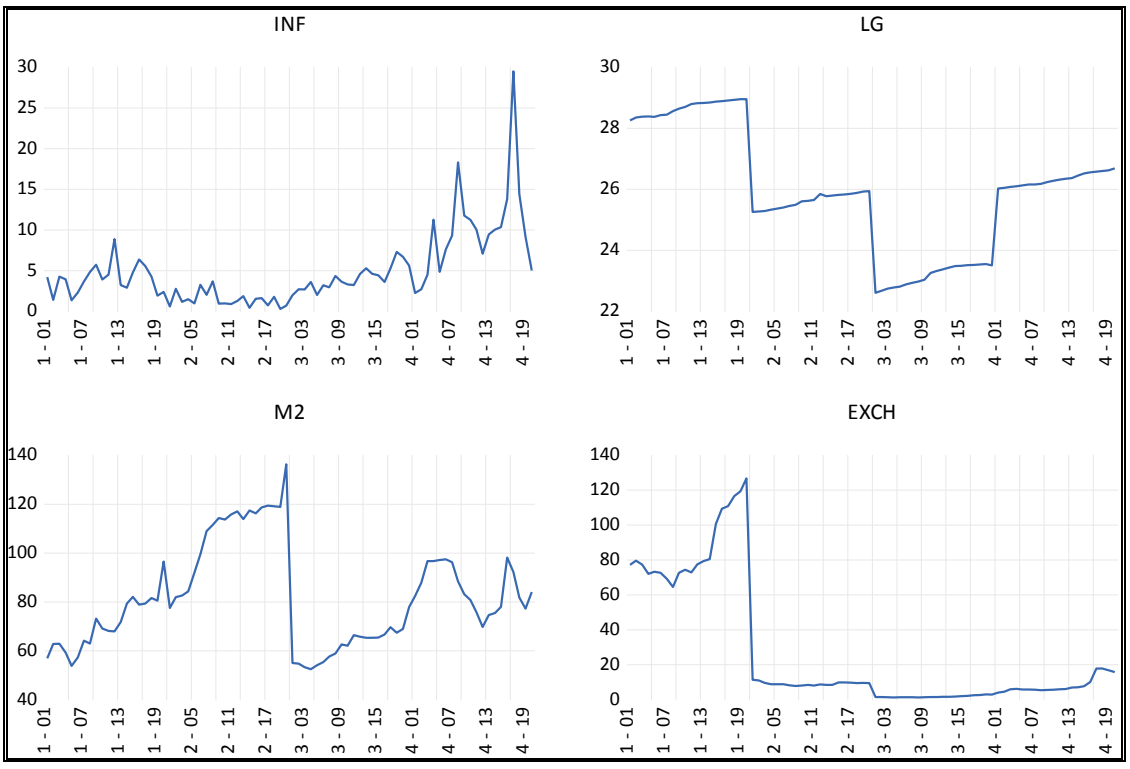

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

المطلب الثالث: منهجية النموذج القياسي المستخدم:

تعتبر نماذج بيانات البانل من أحدث الاشكال التي تتمثل بها البيانات بحيث يتم الابراز من خلالها خصائص البعد الزمني والمقطعي في البيانات، وهي مجموع تتألف من سلسلة زمنية لكل مجموعة بيانات

مقطعية أي أنها تأخذ في تشكيلها سلوك عدد من الوحدات المقطعية (شركات، دول....) والتي كان يعبر عنها عند فترة زمنية واحدة وخصائص بيانات السلاسل الزمنية والتي تدرس سلوك الوحدة الواحدة خلال فترة زمنية معينة عن طريق عملية الدمج بين هذه الخصائص للوصول الى كل المعلومات الضرورية من البيانات والتي تتميز بديناميكية الوقت على وحدات متعددة. أي أن نماذج البانل تدمج البيانات المقطعية وبيانات السلسة الزمنية، يعني نماذج البانل تأخذ بعين الاعتبار خصائص البيانات المقطعية وخصائص بيانات السلسة الزمنية والخصائص الجديدة التي اكتسبتها بعد الدمج ونجد لها عدة تسميات بحسب الخصائص التي تميزها، حيث يمكن أن نقول بأنه توجد نماذج بانل متساوية لما تتساوى المشاهدات عند كل عدد المقاطع، وهو ما يطلق عليه تسمية (Balanced panel data) أما عندما يكون عدد المشاهدات غير متساوي عند كل مقطع فنطلق عليه تسمية (Unbalanced panel data)اما اذا كانت لها بعد زمني كبير مقارنة بعدد المقاطع فنطلق عليها (Long panel data)، والعكس بالعكس اذا كان عدد المقاطع أكبر من عدد المشاهدات فنطلق عليها تسمية (Short panel data) كل هذه التسميات تم الاعتماد عليها من خلال خصائص كل نوع من بيانات البانل **(BALTAGI, 2015, p. 04)**.

وانطلاقا من هذه الخصائص يمكننا تحديد نوع النماذج القياسية التي يعتمد عليها في ترجمة وتفسير وتعليل النتائج ومقابلها من معطيات وتكتسي عملية استخدام نماذج البانل أهمية كبيرة لدى القياسين، ذلك أنها قدمت فائدة كبيرة تمثلت في أنها قد سهلت في عملية الكشف عن الخصائص والتغيرات الخاصة بالبيانات ذات البعد الزمني التاريخي والبعد المقطعي الفردي لكل وحدة من الوحدات المختلفة محل الدراسة، مما جعل عملية الاعتماد عليها خاصة في الدراسات الميدانية يزداد نتيجة الفعالية المحصلة منها، وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة لعدة أسباب نذكر منها؛ الكم الكبير في معلومات المحتوى المقدم والنتائج من خلال بيانات البانل مقارنة بالبيانات المقطعية أو الزمنية، حيث تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديناميكية للمتغيرات عبر الزمن واختلافاتها المقطعية بين كل قطاع أو وحدة واخرى في نفس الوقت، مما تسهيل عملية

المقارنة بين الاختلافات والمشتركات بين كل قطاع واخر وتغيراتها عبر الزمن، وهذا ما يؤدي الى تقليل المشاكل الاقتصادية من اختلاف تجانس ووجود ارتباط بين المقاطع والاخطاء من خلال تأثير البعد الزمني على البعد المقطعي ونميز عدة نماذج أساسية لتحليل بيانات البانل حيث تتطلب عملية تحديد هذه النماذج لقياسية المختارة في معالجة بيانات البانل معرفة خصائص وأنواع البيانات التي نملكها، حيث يمكننا القول أن معرفة البيانات هي أول الخطوات الصحيحة في عملية استشراف الطرق أو النماذج الاصح في الاستخدام، حيث تمكننا من استباق الاخطاء والمشاكل التي يمكن أن تواجهنا واختيار النموذج اللاحق بالتعبير عنها من بين هذه الخصائص معرفة ما اذا كانت هذه البيانات عبارة عن (Long panel data or short panel data) أي من خلال مقارنة (T;N) والتي يتم من خلالها تحديد نوع البيانات كخطوة أولى فإنه يمكن القول اذا كان T>N فان هذا النوع من بيانات البانل يتميز بأن البعد الزمني كبير مقارنة بالبعد المقطعي وبالتالي فإن التركيز سيكون على البعد الزمني والعلاقات والمشاكل التي يمكن أن تحدث خلال الزمن دون اهمال البعد المقطعي لكن بدرجة أقل، أما النماذج التي يمكن استخدامها في هذه الحالة نذكر على سبيل المثال وليس الحصر (panelardl،panelvecm، panel csard، panel var) وهي كلها نماذج تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الزمن بالنسبة للمقاطع أو الوحدات، وبالتالي فإننا سنستخدم الاختبارات الخاصة بالسلاسل الزمنية (الاستقرارية الحساسية التكامل المشترك الانكسارات الهيكلية.....).

اما اذا كانت N>T فإننا في حالة (short panel data) أو ما يطلق عليها تسمية والتي تعبر على أن عدد المقاطع أكبر من عدد الفترات الزمنية المشاهدة وهنا يتم التركيز على البعد المقطعي أكثر شيء، وبالتالي العلاقات والمشاكل التي يمكن أن تحدث بين المقاطع أو الوحدات كمشاكل الارتباط بين المقاطع أو الأخطاء، وهذا لا يعني اهمال البعد الزمني تماما لكن يتم التركيز عليه بدرجة أقل، من خلال ما سبق يمكننا القول أن النماذج التي تم ذكرها تندرج تحت ما يسمى بنماذج البانل الديناميكية والتي في مقابلها نماذج ساكنة وهي النماذج الأكثر شهرة والاقدم استخداما **(PESARAN, 2015, p. 636)**حيث تفترض اهمال التغيرات عبر الزمن

عموما وتركز على التغيرات في معلمات المتغيرات سواء معلمة الثابت أو معلمة المتغيرات المستقلة أو الاخطاء العشوائية والتي سنبدأ بتميزها وذكرها في التقسيمات التالية:

أولا النموذج الانحدار التجمعي: يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج بيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات الانحدار ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل اي تأثير للزمن) يمكن بناء نموذج الانحدار التجميعي على النحو التالي:

$$i = 1,2 - \cdots, Nt = 1,2 \dots \dots, T$$

$$y_{ti} - B_0 + \sum_{i=1}^{k} B_j x_j + \varepsilon_i$$

ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الوحدات محل الدراسة

$$var(\varepsilon_i) = \delta_{\varepsilon_i}^2$$

بالإضافة الى ان القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي تساوي الصفر

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

يفترض النموذج في المعادلة أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالتالي فإن النموذج يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ثم نموذج التأثيرات الثابتة يهدف استخدام التأثيرات الثابتة **(PESARAN, 2015, p. 644)** لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدى، وذلك يجعل معلمة الحد الثابت للنموذج تختلف من وحدة الى أخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل وحدة، ويرجع السبب في ادخال الاثار الثابتة في النموذج الى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وبالتالي تتمثل الاثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من وحدة الى أخرى، ومن ثم فان النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين الوحدات ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي :

$$i = 1,2 - \cdots, N \quad t = 1,2 \ldots \ldots, T$$

$$y_{ti} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j x_{j(ti)} + \varepsilon_{it}$$

ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الوحدات محل الدراسة

$$var(\varepsilon_{it}) = \delta_{\varepsilon_i}^2$$

بالإضافة الى ان القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي تساوي الصفر

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة والسماح لمعلمة الحد الثابت بالتغير بين الوحدات عادة ما نستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لتجنب حالة الازدواج الخطي التام ثم نستخدم طريقة للتقدير.(OLS) ثم يأتي نموذج التأثيرات العشوائية في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ العشوائي ذو توزيع طبيعي، والتي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة، ما يفترض أن تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل المجموعات من مجاميع المشاهدات المقطعية في الفترة الزمنية المحددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة نموذج الاثار العشوائية، ويعتبر أعم وأشمل من الاثر الثابت فهو يفترض أن كل وحدة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي بحيث ينظر الى الآثار الثابتة كحالة خاصة ضمن الآثار العشوائية، لأن النموذج جمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة الى الاختلاف بين الوحدات وفي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل الحد الثابت ($B_{0(i)}$)كمتغير عشوائي له معدل مقداره اي:

$$i = 1,2 - \cdots, N$$

$$B_{0(i)} = \mu + v_i$$

وبالتعويض المعادلة في المعادلة نحصل نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل التالي:

$$i = 1,2 - \cdots, N \quad t = 1,2 \ldots \ldots, T$$

$$y_{ti} = \mu + \sum_{i=1}^{k} B_j x_{j(ti)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

v_iحيث أن تمثل حد الخطأ في المجموعة البيانات المقطعية i

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (ε_{it}) بسبب أن النموذج في المعادلة يحوي مركبتين لخطا هما μ v_{ii} ويمتلك النموذج خواص رياضية منها أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

$$var(\varepsilon_{it}) = \delta^2_{\varepsilon_i}$$

$$E(v_i) = 0$$

$$var(v_i) = \delta^2_{\varepsilon_i}$$

وكما سبقنا وذكرنا فأنه يوجد نوع آخر من النماذج الخاصة بالبانل وهي النماذج الديناميكية لبيانات البانل تتميز النماذج الديناميكية لبيانات البانل بأنها تعتبر من أحد النماذج المستحدثة في التحليل الاقتصادي لنماذج بيانات البانل **(BALTAGI, 2015, p. 76)**، وذلك لاعتبارات أولها اعتماد خصائص البعد الزمنية وحركية المتغيرات عبر الزمن، وهو ما يؤدي الى تشكل علاقات قصيرة وطويلة الاجل تتحقق من خلال الاستقرارية في المتغيرات وتقليل الانكسارات الهيكلية في البنية المشكلة للمسار التاريخي لها، وبالتالي فان أي تغير في زمن لمتغير ما الا ويكون له أثر على طول الفترات القادمة والمتغيرات المرتبطة به بحيث يوجد هناك ترابط وحساسية، أما في اتجاه واحد بطريقة طردية أو عكسية او باتجاهين، أي علاقتين متبادلتين وتعتمد النماذج الديناميكية على الابطاءات أو التأخيرات في المتغيرات، ويستند كل ابطاء على العلاقة بين المتغير

ونفسه في السابق، حيث يكون لأي تغير فيه الاثر على اتجاهه ووضعه من حالة التوازن والاستقرار المراد الوصول أو العودة اليه، بالإضافة الى العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالتأخيرات والفروقات التي يتم معالجتها بها لمعرفة أي المتغيرات لها الاثر الاكبر في تحديد مسار العلاقة الموجودة والمتطورة عبر الزمن.

المطلب الرابع: الدراسة الوصفية

بعد التعرف على تقسيمات وأنوع بيانات البانل في شكلها العام من خلال ابراز خصائص هذه البيانات وعلى ما تحتويه من فوائد وماذا يمكن أن تقدمه من نتائج يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المختلفة، فإننا سنحاول من خلال الدراسة الوصفية والتي سنتناولها لتقديم وتعريف البيانات المستخدمة في دراستنا من خلال تقسيم هذه البيانات الى بيانات خاصة بكل المتغيرات سواء كانت مستقلة او تابعة، ثم اظهارها في شكل منحنيات بيانية متغيرة عبر الزمن من اجل معرفة الاتجاه العام لهذه المتغيرات وخصائصها الهيكلية مبدئيا، بالإضافة الى دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة وطبيعة التوزيع الذي تتبعه كل هذه الفواصل والعلاقات ترتبط في مجملها بطبيعة الموضوع محل الدراسة الغاية والاهداف المرجوة منه توفر المعطيات التي يمكن من خلالها بناء النموذج الرياضي المعبر عنه مدى جودة هذا الاخير في التوصيف الجيد للعلاقة أو الاثر محل الدراسة.

الشكل رقم15(): يمثل تطورات متغيرات الدراسة لكل دولة خلال فترة الدراسة (2001-2020)

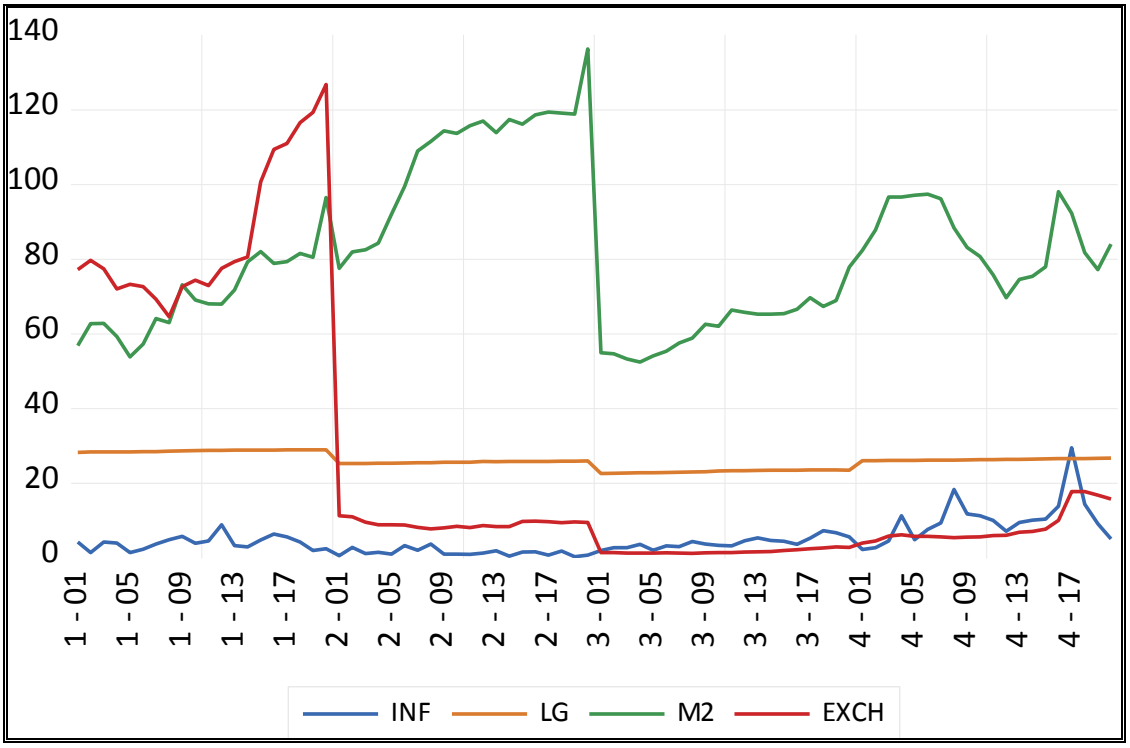

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل (17)، الذي يظهر الاشكال البيانية لبيانات البانل في حالة الدمج الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، نلاحظ أنه كل من المتغيرات EXCH، M_2 لهما تقريبا نفس المسار و(متناظران) وباتجاه عام موجب وأنهما يتزايدان بشكل متسارع خلال فترة الدراسة، هذا فيما يخص المقطع الخاص بالجزائر ،أما فيما يخص المقطع الخاص بالمغرب فنلاحظ تزايد متسارع في حجم الكتلة النقدية والمتغير EXCH فله ايضا اتجاه عام موجب ولكن يتزايد بدرجة منتظمة، حيث يظهر في حالة ثبات على طول فترة الدراسة ،حتى أنه حافظ على مستوى معين من الاستقرارية خلال فترة الدراسة،

أما فيما يخص تونس فنلاحظ زيادة منتظمة في حجم الكتلة النقدية فيما يقابله أقل مستوى في أسعار الصرف مقارنة مع مقاطع الدول الاخرى خلال فترة الدراسة أما في المقطع الخاص بمصر فيمكن ملاحظة أن أسعار الصرف والكتلة النقدية قد انخفضوا مع بعض في سنة 2017 بعد أن كانوا في حالة من الثبات النسبي، أما فيما يخص المتغير LG الانفاق الحكومي فإننا نلاحظ أن السلسلة الزمنية الخاصة به مستقرة نوعا ما نحو متوسط ثابت من مقطع الى آخر(من دولة الى أخرى)حيث تأخذ شكلا افقيا موازيا لمحور الفواصل مما يظهر لنا خلوها من الاتجاه العام.

أولا- الخصائص الإحصائية (الوصفية) لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (31): يمثل الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

EXCH	M2	LG	INF	
26.37633	81.56573	25.94730	4.931321	Mean
8.405920	78.43512	25.98527	3.696919	Median
126.7768	136.3093	28.95449	29.50661	Maximum
1.232142	52.47725	22.61355	0.303386	Minimum
36.32922	20.69583	1.987158	4.544424	Std. Dev.
1.380917	0.629832	-0.052671	2.597797	Skewness
3.405084	2.446405	1.998992	12.77247	Kurtosis

25.97272	6.310741	3.377049	408.3180	Jarque-Bera
0.000002	0.042623	0.184792	0.000000	Probability
2110.107	6525.259	2075.784	394.5057	Sum
104265.2	33837.08	311.9550	1631.491	Sum Sq. Dev.
80	80	80	80	Observations

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن كل من المتغيرات (EXCH، M_2،INF) لا تتوزع توزيعا طبيعيا وهو ما يظهره اختبار Jarque-Bera من خلال القيمة المعنوية التي تظهر على شكل prob، حيث نرى أن كلها أقل من 0.05، ومنه فهي لا تتوزع توزيعا طبيعيا أما في خصوص المتغيرة LG، فإننا نلاحظ أن القيمة المعنوية الخاصة به أكبر من 0.05 ومنه فإنها تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختبار الالتواء والتفلطح: -Galvaoa.F, Montes-Rojas, Sosa (Escudero , & Wang, 2013, p. 36)

الشكل رقم (16):

```
Bootstrap replications (50)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................   50

Tests for skewness and kurtosis                    Number of obs = 80
                                                   Replications  = 50

                                   (Replications based on 4 clusters in ind)
------------------------------------------------------------------------------
             |   Observed   Bootstrap                         Normal-based
             | coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
  Skewness_e |   103.5134   61.23657     1.69   0.091    -16.50811    223.5349
  Kurtosis_e |   2386.603   1052.019     2.27   0.023     324.6834    4448.522
  Skewness_u |   .8185442    2.46494     0.33   0.740    -4.012648    5.649737
  Kurtosis_u |  -15.70376   6.981756    -2.25   0.024    -29.38775   -2.019768
------------------------------------------------------------------------------
Joint test for Normality on e:        chi2(2) =    8.00    Prob > chi2 = 0.0183
Joint test for Normality on u:        chi2(2) =    5.17    Prob > chi2 = 0.0754
------------------------------------------------------------------------------
```

يمثل اختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختبار الالتواء والتفلطح

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

للتأكد من توزيع المتغيرات توزيعا طبيعيا أعدنا الاختبار باعتماد نتائج كل من الالتواء والتفلطح للمتغيرات والبواقي وتوصلنا من خلال نتائج الجدول انه بعد 50 تجربة او محاولة بان المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعيا عند درجة معنوية 5% حيث تم تحصيل قيمة ب 0.07 وهي أكبر من 0.05.

ثالثا- دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (32): يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

EXCH	M2	LG	INF	
-0.08387472745171731	-0.0857194936724209	0.1113463063465712	1	INF
0.8220874852486921	0.1419781448323265	1	0.1113463063465712	LG
-0.1893051312333465	1	0.1419781448323265	-0.0857194936724209	M2
1	-0.1893051312333465	0.8220874852486	-	EXCH

	0.08387472745171731	921		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول رقم (32) الذي يبين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، والذي يساعدنا في تحديد مدى ارتباط المتغيرات فيما بينها، وهل هذا الارتباط بعلاقة عكسية أم طردية، من خلال اشارة القيمة المتحصل عليها نجد أن قطر المصفوفة يأخذ الرقم 1 والتي نتج عن علاقة كل متغير مع نفسه وتأخذ باقي معالم المصفوفة القيم محصورة بين 1- و1 وبشكل متناظر تعكس الارتباط بين متغير واخر، حيث نرى أن قيمة الارتباط بين المتغيرين M_2،INF هي 0.08-وبين EXCH،INF هي 0.08-(كلاهما بعيدة عن الواحد وبإشارة سالبة)، أي وجود علاقة ارتباط ضعيفة وعكسية، بمعنى أنه كلما زادت الكتلة النقدية M_2 كلما انخفض معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا، وهذا ما يدفعنا الى القول أنه توجد أسباب أخرى لارتفاعه، وبما أننا نتناول اقتصاديات دول نامية فان القاعدة الانتاجية الخاصة بها تبقى ضعيفة، مما لا يسمح لها بتغطية الطلب الكلي الذي ارتفع فتلجئ الى الاستيراد كحل وهنا يلعب سعر الصرف EXCH الدور الاساسي في هذه العملية لأن تغطيتها تكون متعلقة بوضعية العملة المحلية واستقرارها والاحتياط العام من العملات الاجنبية الصعبة، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع في تكلفة الاستيراد مما يؤدي الى ارتفاع في مؤشر أسعار الاستهلاك وبالتالي في معدل التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا والناتج عن ارتفاع تكلفة الاستيراد، أما فيما يخص العلاقة الارتباطية بين LG،INF فهي علاقة طردية ولكن تبقى ضعيفة حوالي 0.111، يمكننا القول أن الانفاق الحكومي له علاقة طردية ويؤثر على أسعار الاستهلاك وهو ما يظهره معدل التضخم الناتج عن الاسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا، كما لاحظنا وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة خاصة بين الانفاق الحكومي وأسعار الصرف، حيث أخذت قيمة 0.822 وهو ما يفرض علينا القيام بعملية التأكد من وجود ارتباط خطي بين هذه المتغيرات وقد تم اعتماد على اختبار VIF من أجل الكشف عن وجود هذا الارتباط من عدمه .

رابعا- اختبار VIF (Variance Inflation Factor):

هو اختبار يستعمل للكشف عن مشكلة Multicolinearity حيث بداية لابد من تقدير معادلة انحدار خطي بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم اجراء اختبار الارتباط بين المتغيرات وتم التوصل على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (33): يمثل معامل تضخم التباين

Vif		
Variable	VIF	1/VIF
EXCH	4.38	0.228549
g1	4.31	0.232272
M2	1.45	0.691018
Mean VIF	3.38	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

ومن أجل اتخاذ القرار عن وجود ارتباط خطي من عدمه بين المتغيرات المستقلة وجب أن تكون قيمة لمتوسط ل VIF اقل من 5 (من 1 الى 5) **(Djedaiet, Ayad, & Ben-Salha, 2024, p. 08)** وفي حالتنا فان القيمة هي 3.38 ومنه لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة أي لا يوجد ازدواج خطي.

اختبار الانكسار الهيكلي في البيانات عند كل المقاطع (Karavias, Narayan, & Westerlund, 2021, pp. 654-666)

الجدول رقم (34): يظهر نتائج اختبار الانكسار الهيكلي في البيانات بين كل المقاطع

Bai Perron Critical Values				
	TEST STATISTIC	Critical %1 value	Critical 5% value	Critical 10% value
F(1/0)	0.76	6.09	4.66	4.03
F(2/1)	1.13	6.59	5.24	4.64
F(3/2)	0.40	6.92	5.61	4.99
F(4/3)	0.04	7.33	5.87	4.23
F(5/4)	-0.56	7.49	6.05	5.45

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن جميع قيم الإحصائية المحسوبة أقل من القيم المجدولة لدرجات المعنوية المختلفة Significant at 1%, significant at 5%, significant at 10%، ومنه يمكن القول أنه لا يوجد انكسار هيكلي.

المطلب الخامس: تقدير النموذج بطريقة CS- ARDL وطريقة MM-QR

أولا- ملاحظات حول النماذج المستخدمة

أولا تعتبر طريقة التقدير بمنهجية (Method of Moment Quantile Regression) والتي تعرف اختصارا MM-QR من أحدث الطرق التي يمكن الاعتماد عليها أثناء التعامل مع بيانات البانل، حيث توفر مساحة أكبر للتعامل مع العينات الصغيرة نوعا ما، والتي تعاني من وجود نقاط شاذة أو اختلاف عن المتوسط مما يؤدي الى عدم القدرة للاعتماد على الفرضيات والطرق التقليدية للتقدير خاصة طريقة المربعات الصغرى العادية التي تعتمد كثيرا عن النتائج في المتوسط في قياس العلاقة والاثر، لهذا يتم في هذه المنهجية تقسيم المتغير التابع إلى ربيعيات أو عشيريات حسب الهدف من التقسيم، والذي يكون في الاغلب معرفة تأثير المتغيرات المستقلة عليه في مختلف مستوياته من أدنى مستوى له والتي اخترنا لتمثيلها كل من الربيع 0.10 والربيع 0.25 كما اعتمدنا الربيع 0.50 بالنسبة الى القيم في متوسطه والربيع 0.75 والربيع 0.90 كتمثيل لأعلى المستويات التي تأخذها تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

ثانيا التقدير بنموذج (CS- ARDL) لبيانات البانل والذي امتدادا لنموذج (panel ARDL) لكنه يأخذ في اعتباره ايضا الارتباطات بين المقاطع في بيانات البانل وعدم تحقق التجانس بينها زيادة على الشروط التي كان يعتمد عليها في دراسة (panel ARDL)، وهو ما يقدم فرصة لعملية توسيع ودمج الخصائص المختلفة التي تتميز بها هذه الأخيرة، وتكمن أهم الافتراضات الخاصة به في أن تكون جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الأول أو مزيج بين الفرق الاول والمستوى ووجود على الأقل علاقة تكامل مشترك واحدة، بالإضافة الى أن

يكون معامل تصحيح الخطأ سالب وله معنوية احصائية أي ذا دلالة اقتصادية لتفسير وجود علاقة في الاجل القصير من خلال اجراء الفروق على المتغيرات لأجل العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل ولاختبار درجة الاستقرارية وجب تحديد نوع الاختبارات هل هي خاصة بالجيل الاول والتي تفترض وجود استقلالية بين المقاطع او اختبارات الاستقرارية من الجيل الثاني، والتي تأخذ بعين الاعتبار وجود ارتباط بين المقاطع ولتحديد وجود الارتباط من عدمه سنعتمد على اختبار cross-section independence **(pesaran, 2015, pp. 1089-1117)** والذي يعرف اختصارا ب CD-TEST والذي يفترض الفرضيتين التاليتين على العموم :

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط بين المقاطع} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط بين المقاطع} \end{cases}$$

حيث يتم قبل الفرضية الصفرية لما تكون قيمة **p-value** أكبر من 0.05 والعكس بالعكس

الجدول رقم (35): يمثل اختبار cross-section independence

Variable	CD	p-value
inf	8.727	0.000
l g	10.362	0.000
exch	10,025	0.000
M2	10.276	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

من الجدول رقم (35) يمكن ملاحظة أن اغلب قيم p-value للمتغيرات هي أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول انه يوجد ارتباط بين المقاطع، وبالتالي فإننا سنعتمد على اختبارات الجيل الثاني للاستقرارية.

ثانيا- اختبار تجانس ميل المعاملات:

للتأكد من تجانس المعلمات نجري اختبار عدم التجانس ل **(Pesaran; & Yamagata, 2008, pp. 50-93)**

الشكل رقم17(): يمثل اختبار تجانس ميل المعاملات

```
. xthst INF G EXCH M2
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------------
         Delta           p-value
          2.766            0.006
 adj.     3.194            0.001
------------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

من خلال الشكل (19) الذي يبين اختبار التجانس الذي يعتمد على الفرضيين التالية

$$\begin{cases} H_0: \text{ميل المعاملات متجانس} \\ H_1: \text{ميل المعاملات غير متجانس} \end{cases}$$

يمكن ملاحظة أن أغلب قيم p-value للمتغيرات هي أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول أن ميل معاملات النموذج غير متجانسة.

ثالثا- دراسة الاستقرارية:

بعد اختبار كل من cross-section independence واختبار التجانس واعتمادا على أنه يوجد ارتباط بين المقاطع وعدم وجود تجانس حسب ما أوضحته النتائج هذا أولا، أما اعتبار السلاسل الزمنية مستقرة فيتحقق لما تكون السلاسل لا تحتوي على جذر وحدة (unit root)، ومن أبرز الاختبارات لاكتشاف جذر الوحدة من عدمه في الحالات، (بثابت فقط، ثابت واتجاه عام) هو اختبار كل من (CIPS ،PES-CADF) واختبار الاستقرارية لكل من (Herwartz and Siedenburg،Herwartz Maxand ، Demetrescu and Hanck and Walle)، هذا الأخير الذي سنعتمد نتائجه(في المستوى فقط) وكلها تعرف باختبارات الجيل الثاني لدراسة الاستقرارية والتي تفترض وجود ارتباط بين المقاطع والذي كشفنا عليه من خلال اختبار CD-TEST.

وكلهم يرتكزون على الفرضيات التالية على العموم:

$$\begin{cases} H_0: \text{السلسلة غير ومستقرة تحتوي على جذر الوحدة} \\ H_1: \text{السلسلة ومستقرة لا تحتوي على جذر الوحدة} \end{cases}$$

يعتمد كل من اختباري الاستقرارية (CIPS ،PES-CADF) **(Pesaran, 2007, pp. 265-312)** أثناء عملية تحديد استقرارية السلاسل على كل من قيمة الإحصائية t ومقارنتها مع قيمة t الجدولية وكذا قيمة المعنوية p-value حيث عندما تكون المعنوية أقل من 0.05 أو 0.10 أو0.01 (عند معنوية 5% او10%او1%)عندها نقول أن السلاسل مستقرة ونقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدم والعكس بالعكس، ومن خلال النتائج الموضحة أدناه والتي تبين نتائج دراسة الاستقرارية في المستوى وفي الحالات (بثابت فقط بثابت واتجاه عام)، فانه يمكن قبول فرضية العدم للمتغيرات (M2، l g، exch،inf) أي أنها غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة ذلك أن قيمة المعنوية لهذه المتغيرات أكبر من 0.05 و0.10 وبما ان نموذج(**CS- ARDL**)، يفترض أن تكون السلاسل مستقرة في الفرق الاول أو مزيج بين الفرق الأول والمستوى، وعليه فإننا سنقوم

بإعادة اختبار الاستقرارية للمتغيرات والتي لم تستقر في المستوى باستخدام اختباري (PES-CADF، CIPS) ونرمز للمتغيرات التي أجرينا عليها الفرق الأول ب(Δ inf، Δ lg، Δ exch، Δ M2)

بعد القيام بالفرق الاول قيمة المعنوية للمتغيرات اصبحت أقل من 0.05 وبالتالي السلاسل مستقرة في الفرق الاول في الحالات، (بثابت فقط، ثابت واتجاه عام)، بمعنى نرفض الفرضية العدمية القائلة بأن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول رقم (36): يمثل مخرجات اختبار الاستقرارية لكل من (PES-CADF، CIPS)

PES-CADF					
Variable	Const.	Const. and trend	Variable	Const.	Const. and trend
inf	-2.587	-2.666	Δ inf	-4.041***	-3.905***
lg	-2.658	-2.658	Δ lg	-4.268***	-4.738***
exch	-4.051	-4.051	Δ exch	-4.254***	-4.262***
M2	-2.338	-2.338	Δ M2	-2.989***	-2.966***
CIPS					
Variable	Const.	Const. and trend	Variable	Const.	Const. and trend
inf	-3.769	-3.862	Δ inf	-5.751***	*** -5.205

lg	-2.556	-3.390	Δ lg	-4.232***	*** -4.291
exch	-3.602	-3.646	Δ exch	-3.25***	*** -4.613
M2	-1.767	-1.574	Δ M2	-2.989***	*** -2.966

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

ملاحظة: لدينا قيمة المحسوبة ل CIPS للمتغيرات على التوالي أكبر من القيمة المجدولة عند الفرق الأول بقاطع وقاطع واتجاه عام معنوية عند 5% أي ذات دلالة إحصائية

Significant at 1%, *** significant at 5%, *** significant at 10%**

وكتأكيد أن المتغيرات غير مستقرة في المستوى سنعتمد نتائج اختبار كل من (Herwartz and Herwartz Maxand and Walle، Demetrescu and Hanck،Siedenburg (Demetrescu & Hanck, 2012, للاستقرارية (في المستوى فقط).pp. 256-264)

الجدول رقم (37): يمثل مخرجات اختبار الاستقرارية (في المستوى فقط) لكل من (Herwartz and Siedenburg، Demetrescu and Hanck، Herwartz Maxand and Walle) (Demetrescu & Hanck, 2012, pp. 256-264)

	p-value		
Variable	Herwartz and Siedenburg	Demetrescu and Hanck	Herwartz Maxand and Walle
inf	-0.7068	0.1223	-0.6983
l g	2.0373	1.5006	4.0291
exch	1.4524	1.2192	2.8973
M2	-0.4088	0.5588	-0.3486

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17

يمكننا ملاحظة أنه كل المتغيرات لا تستقر في المستوى الأول عند درجة معنوية 5%.

من خلال ما سبق نرى بأنه قد تحقق أحد الشرطين الاساسين في الاستقرارية الخاصة وهو:

المتغيرات المستقلة مستقرة في الفرق الأول .

رابعا- اختبار التكامل المشترك:

للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك سنعتمد على مجموعة من الاختبارات المعتمدة على تحديد وجود علاقة مشتركة من عدمها منها اختبار (Johanson، Kou، Pedroni،)، التي تمثل اختبارات الجيل الاول للتكامل المشترك واختبار (westerlund) الذي يمثل اختبار الجيل الثاني للتكامل المشترك .

1- اختبارات الجيل الأول للتكامل المشترك:

1-1 اختبار Pedroni للتكامل المشترك:

يعتمد اختبار Pedroni للتكامل المشترك على سبع نتائج لاختبارات التكامل المشترك بين الوحدات أو المقاطع وداخل الوحدات وفي الحلات الثلاثة بقاطع فقط وبقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام، وقد لخصت نتائج هذا الاختبار في الجداول (38،39،40) ويعتمد في عملية اتخاذ القرار على أغلبية النتائج، حيث إذا كانت p-value أقل من 0.05، فإنه يمكننا القول أن يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

الجدول رقم (38): يظهر نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات مع ثابت فقط

نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات (مع ثابت فقط)					
داخل الوحدات			بين الوحدات		
الاختبار	Static	Prop	الاختبار	Static	Prop
Group rho-statistic	0.172	0.568	Panel v-statistic	-0.153	0.560
Group pp-statistic	-6.573	0.00	Panel rho-statistic	-0.278	0.390
Group adf-statistic	-2.374	0.00	Panel pp-statistic	-4.174	0.00
			Panel adf-statistic	-2.831	0.002

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الجدول رقم (39): يظهر نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات مع ثابت واتجاه عام

نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات (مع ثابت واتجاه عام)					
داخل الوحدات			بين الوحدات		
الاختبار	Static	Prop	الاختبار	Static	Prop
Group rho-statistic	0.960	0.831	Panel v-statistic	-0.122	0.889
Group pp-statistic	-6.136	0.00	Panel rho-statistic	0.514	0.696
Group adf-statistic	-1.656	0.04	Panel pp-statistic	-4.593	0.00
			Panel adf-statistic	-2.475	0.006

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الجدول رقم (40): يظهر نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات بدون ثابت أو اتجاه عام

نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات (بدون ثابت اواتجاه عام)					
داخل الوحدات			بين الوحدات		
الاختبار	Static	Prop	الاختبار	Static	Prop
Group rho-statistic	-0.403	0.343	Panel v-statistic	0.356	0.360
Group pp-statistic	-4.585	0.000	Panel rho-statistic	-0.897	0.184
Group adf-statistic	-2.865	0.002	Panel pp-statistic	-3.212	0.000
			Panel adf-statistic	-2.967	0.001

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال اختبار Pedroni للتكامل المشترك والذي يعتمد على سبع نتائج لاختبارات التكامل المشترك بين الوحدات أو المقاطع وداخل الوحدات وفي الحلات الثلاثة بقاطع فقط وبقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام، والذي لخصت نتائجه في الجداول (34،35،33) حيث تم اعتماد في عملية اتخاذ القرار على أغلبية النتائج والتي كانت في أغلبها p-value أقل من 0.05، ومنه يمكن القول انه يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

2-1 اختبار KOUللتكامل المشترك:

يعتمد اختبار KOUللتكامل المشترك على قيمة p-value لل ADF حيث إذا كانت اقل من 0.05 فانه يمكننا القول أن يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل وهو ما تظهره نتائج الجدول رقم (41) حيث قيمة p-value لل ADF هي 0.0007 ومنه توجد علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

الجدول رقم (41): اختبار KOUللتكامل المشترك

الاختبار	T-statistic	Prop
ADF	-3.189	0.0007

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

3-1 اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:

يعتمد اتخاذ القرار في اختبار التكامل المشترك لجوهانسون على قيمة p-value وقيمة فيشر اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى ويمكن الاعتماد على قيمة p-value حيث إذا كانت أقل من 0.05، فانه يمكننا القول أن يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل وهو ما تظهره نتائج الجدول رقم (42)

الجدول رقم (42): اختبار للتكامل المشترك لجوهانسون

Hypothesized No. of CEs	*.Fisher Stat (from trace test)	Prob	*.Fisher Stat from max-eigen test	Prob
None	57.83	0.000	41.82	0.000
At most 1	23.70	0.0026	17.88	0.0221
At most 2	12.54	0.1287	13.71	0.0898
At most 3	5.771	0.6728	5.771	0.6728

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

2- اختبارات الجيل الثاني للتكامل المشترك:

2-1 اختبار westerlund لوجود علاقة تكامل المشترك (Westerlund , 2007, pp. 256-264)

يعتمد اختبار westerlund لوجود علاقة تكامل المشترك على الفرضيات التالية في العموم:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد تكامل مشترك} \\ H_1: \text{تكامل مشترك لجميع المقاطع} \end{cases}$$

وهو ما أظهر نتائجه الشكل رقم (20) حيث نلاحظ أن قيمة p-value هي 0.0879 وهي أقل من 0.10 أي معنوية عند 10% ومنه نرفض الفرضية الصفرية القائلة أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تكامل مشترك بين جميع المقاطع.

الشكل رقم18(): اختبار westerlund للتكامل المشترك

```
Westerlund test for cointegration
--------------------------------

Ho: No cointegration                        Number of panels       =       4
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods      =      20

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included
Time trend:           Included
AR parameter:         Same

Cross-sectional means removed
------------------------------------------------------------------------------
                                          Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Variance ratio                            -1.3536          0.0879
------------------------------------------------------------------------------
```

من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA17

أما في حالة الفرضيات من الشكل انه توجد بين بعض المقاطع تكامل مشترك فان الفرضيات يعبر عنها كالتالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد تكامل مشترك} \\ H_1: \text{تكامل مشترك بين بعض المقاطع} \end{cases}$$

أما نتائج هذه الفرضيات فتظهر في الشكل رقم (21) حيث نلاحظ أن قيمة p-value هي 0.0562 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية القائلة أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تكامل مشترك بين جميع المقاطع.

الشكل رقم19(): اختبار westerlund للتكامل المشترك

```
Westerlund test for cointegration
---------------------------------

Ho: No cointegration                    Number of panels      =       4
Ha: Some panels are cointegrated        Number of periods     =      20

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included
Time trend:           Included
AR parameter:         Panel specific

Cross-sectional means removed
------------------------------------------------------------------------------
                                        Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Variance ratio                          -1.5877          0.0562
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA17

ملاحظة: *Significant at 1%, *** significant at 5%, *** significant at 10%

خامسا- اختبار اختيار درجة التأخير المثلى:

الجدول رقم (43): يمثل اختبار اختيار درجة التأخير المثلى

	HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
	13.30552*	13.62083*	13.09859	5.740977	NA	-429.3522	1

2	-411.7090	31.13498*	5.491141*	13.05027*	14.09474	13.46412
3	-406.5446	8.506197	7.632262	13.36896	14.93567	13.98974

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

ملاحظة: *** ,significant at 5%

الشكل التالي يوضح نتائج اختبار درجة التأخير المثلى وفق معيار (AIC) ومنه فإن درجة التأخير المثلى هي بتأخيرين بالنسبة للنموذج محل الدراسة.

بعد كل من اختبار الاستقرارية واختبار درجة التأثير المثلى الموافقة للنموذج محل الدراسة سنقوم بعملية الحصول على النموذج الامثل الخاص بدراستنا.

التقدير بمنهجية (Method of Moment Quantile Regression)والتي تعرف اختصارا MM-QR (Machado & Santos Silva, 2019, pp. 145-173)

يتم في هذه المنهجية تقسيم المتغير التابع إلى ربيعيات لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة عليه في مختلف مستوياته من أدنى مستوى له، والتي اخترنا لتمثيلها كل من الربيع 0.10 والربيع 0.25، كما اعتمدنا الربيع 0.50 بالنسبة الى القيم في متوسطه والربيع 0.75 والربيع 0.90 كتمثيل لأعلى المستويات التي تأخذها تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نتائج التقدير في الجدول أدناه.

الجدول رقم (44): يمثل مخرجات التقدير بطريقة MM-QR

Variables	Quantiles				
	Q=0.10	Q=0.25	Q=0.50	Q= 0.75	Q=0.90
lg	4.382	***4.466	***4.609	4.764	4.961
Exch	-0.259	-0.017	-0.002	0.013	0.033
M2	-0.060	-0.054	-0.044	-0.034	-0.020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA17

ملاحظة: *** significant at 5%

سادسا- تقدير النموذج باستخدام طريقة CS- ARDL: (Chudik, Mohaddes, Pesaran , & M, 2013)

الجدول رقم (45): يمثل مخرجات التقدير بطريقة CS- ARDL (Exch، inf، l g، M2)

المتغير التابع: inf					
التقدير في المدى الطويل			التقدير في المدى القصير		
الانحراف المعياري	المعاملات	المتغير	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغير
0.533	*** 1.379	l. Exch	0.112	-0.239	l. inf
0.076	0.057	l. l g	14.575	8,087	Δ l g
10.144	4.468	l. M2	0.558	*** 1.647	Δ Exch
0.112	*** -1.239	l. Inf	0.095	0,087	Δ M2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA17

ملاحظة: * significant at 5%**

الجدول رقم (46): يمثل مخرجات التقدير بطريقة CS- ARDL للمتغيرات (M2، l g،inf)

المتغير التابع:inf					
التقدير في المدى الطويل			التقدير في المدى القصير		
الانحراف المعياري	المعاملات	المتغير	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغير
0.0274	*** 0.112	l. M2	0.112	0.009	l. Inf
22.453	-24.614	l. l g	14.575	-14,863	Δ l g
0.1848	*** -0.990	l. Inf	0.095	*** 0.099	Δ M2

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA17

ملاحظة:*** significant at 5%

من خلال الجدول (45) الذي يظهر نتائج التقدير للمتغيرات (M2، l g،inf ،Exch) بطريقة CS- ARDL في كل من المدى القصير والطويل نجد ان المتغير التابع (inf) يأخذ القيمة 0.239- دون أن تكون لها دلالة إحصائية عند 5%، ونلاحظ أن المتغيرات (M2، Exch،l g) لها القيم موجبة أيضا، وهي على التوالي (8,087. 1.647. 0,087) في المدى القصير، الا أنها ليست معنوية عند 5% ما عدا المتغير

(Exch)، أما في المدى الطويل فنلاحظ أن معامل التصحيح يأخذ القيمة 1.239- وهي قيمة معنوية عند 5% ، وهنا يمكننا القول أن العودة الى التوازن (والتي تمثلها الإشارة السالبة للقيمة) كانت أسرع وفي فترة أقل حتى من عام (مقدرة بحوالي 8 اشهر) كما اخذ المتغير (Exch) القيمة 1.379 وهي قيمة معنوية عند 5%، مما يعني أنها لها دلالة اقتصادية في علاقة طويلة الاجل، بمعنى أن عملية تصحيح الخطأ في الاجل القصير ستؤدي الى نتائج اقتصادية ذات معنى وتأثير على المدى الطويل، أما الجدول (46) الذي يظهر نتائج التقدير للمتغيرات(inf،l g ، M2) بطريقة CS- ARDL في كل من المدى القصير والطويل نجد أنه في المدى القصير المتغير التابع (inf) يأخذ القيمة 0.009 دون أن تكون لها دلالة إحصائية عند 5%، ونلاحظ أنه أيضا المتغيرات (l g) لها قيمة سالبة14,863- الا أنها ليست معنوية عند 5% والمتغير (M2) فيأخذ قيمة موجبة 0.099 وهي قيمة معنوية عند 5%، أما في المدى الطويل فنلاحظ أن معامل التصحيح يأخذ القيمة 0.990- وهي قيمة معنوية عند 5% ، وهنا يمكننا القول أن العودة الى التوازن (والتي تمثلها الإشارة السالبة للقيمة) كانت أسرع وفي فترة (مقدرة بحوالي عام و10اشهر)، مما يعني أنها لها دلالة اقتصادية في علاقة طويلة الاجل بمعنى أن عملية تصحيح الخطأ في الاجل القصير ستؤدي الى نتائج اقتصادية ذات معنى وتأثير على المدى الطويل.

سابعا- اختبار السببية:

1-اختبار السببية *(Dumitrescu–Hurlin) (Dumitrescu & Hurlin, 2012, pp. 1450-1460)*

لاختبار السببية اعتمدنا على اختبارين هما اختبار **(Dumitrescu–Hurlin)** واختبار **(Juodis et al)** وقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدولين (47-48) أدناه:

الجدول رقم (47): يمثل نتائج اختبار السببية ل (Dumitrescu–Hurlin)

Null Hypothesis	W-stat	Zbar-Stat	Prob
lg ↛ inf	5.16483	1.97216	0.048
M2 ↛ inf	12.8369	7.37365	0.002
Exch ↛ inf	1.75178	-0.43077	0.6666
inf ↛ lg	0.15317	-1.55626	0,1196
inf ↛ M2	3.26750	0.63636	0.5245
inf ↛ Exch	1.15652	-0.84986	0.3954
Lags	2	2	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

2-اختبار السببية ل (Juodis et al) ***(Juodis, Karavias, & Sarafidis, 2021, pp. 93-112)***

الجدول رقم (48): يمثل نتائج اختبار السببية ل (Juodis et al)

Null Hypothesis	W-stat	Prob
l g ↛ inf	5.9703	0.0505
M2 ↛ inf	73.2347	0.0000
Exch ↛ inf	0.9177	0.6320
inf ↛ l g	1.0016	0.6060
inf ↛ M2	2.7739	0.2498
inf ↛ Exch	7.8838	0.0194
Lags	2	2

المصدر من: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج STATA17

من خلال الجدول (47) الذي يظهر نتائج اختبار السببية **(Dumitrescu–Hurlin)** نلاحظ أنه توجد سببية في اتجاه واحد من لمتغيرات المستقلة (M2،l g) الى المتغير التابع (inf) عند درجة تأخير 2، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حين المتغير exch لا يسبب المتغير التابع (inf)

أما من خلال الجدول (48) والذي يظهر نتائج اختبار السببية **(Juodis et al)** نلاحظ أنه توجد سببية في اتجاه واحد من لمتغيرات المستقلة (M2، l g،) الى المتغير التابع (inf) عند درجة تأخير 2، وهوما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وسببية في اتجاه من المتغير التابع (inf) الى المتغير المستقل (exch) عند رجة تأخير 2 وهو ما يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية.

المطلب السادس: تحليل النتائج ومناقشتها

لتحليل نتائج دراستنا ومناقشتها وجب إعادة طرح الإشكالية التي اعتمدنا عليها في ضبط نقاط البحث الخاص بنا والتي كانت بالشكل التالي "فيما تتمثل العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول شمال افريقيا للفترة (2001-2020) "، ولأن طرح الإشكالية في شكلها هذا يجعلها إشكالية عامة وشاملة وتحمل في طياتها عدة احتمالات للإجابة عليها حسب كل جزيئية فرعية تم الاعتماد عليها للأخذ بها في التفسير والفهم.

قمنا أولا بتعداد وذكر الادبيات الاقتصادية المختلفة والتي تناولت هذا الموضوع من جزئيات متعددة وقد خلصت هذه الدراسات الى أن لمؤشر أسعار الاستهلاك العائلي عدة استخدامات منها؛ المباشرة كمقياس للتضخم والذي يقدم لنا ما يعرف بمعدل التضخم والذي يتم قياسه من خلال الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا لسلة معينة من السلع والخدمات واسعة الاستهلاك في النطاق الجغرافي المحدد والفترة الزمنية المعتمدة ومنها الغير مباشرة حيث يتم اعتماد النسب المقدمة من قياس التضخم بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في عملية تكيف الأجور وسن الإعانات الحكومية وغير ذلك من اعانات التعويض المباشرة والغير مباشرة، ذلك لأنه الأقرب الى الواقع ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة (عملية تكيف الأجور وسن الإعانات الحكومية، اعانات التعويض المباشرة والغير مباشرة) الا من خلال سياسات اقتصادية كلية متبعة من طرف الحكومات، الا أن هذه السياسات قد أثبتت في الكثير من المواطن عدم نجاعتها وتكيفها مع كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد، لذا استلزم أن تكون هناك عملية تقيم لما سبق وترشيد لما هو

قادم لهذه السياسات خاصة أن اغلبها يتم التحصيل من نتائجها مجموعة من المشاكل الاقتصادية والتي تظهر في شكل أعراض جانبية منها ما هو مقبول أو متوقع كأحسن تعبير وهو ما يفترض أن يكون منها ما هو غير مقبول خاصة اذا كان تحصيل معالجة مشكلة اقتصادية بمشكلات جديدة أخرى.

ولعلى أغلب أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تكون متجسدة في نقاط مشتركة (تحقيق نمو اقتصادي الحد من البطالة الحد من التضخم تحقيق التنمية الاقتصادية...) ويتم ترتيب هذه الأولويات حسب الخطط والاستراتيجيات المتبعة والامكانيات المتوفرة حسب كل دولة، ويمكن القول أن وجود حد معين من التضخم مقبول في فترة أو مرحلة ما، وهو ما تهدف اليه الحكومات المختلفة خاصة أنه لا يمثل الهدف الرئيسي اذا ما تمت مقارنته بغيره من الأهداف التي ترسم من أجلها السياسات وبشكل كبير لدى الدول النامية والتي تتميز بقاعدة إنتاجية وعملة محلية ضعيفة ومشاكل هيكلية وقاعدية كبيرة في الاقتصاد، ذلك أنها لم تكتمل بناء قطعاتها المختلفة وفق ما يتوافق مع احتياجاتها المتزايدة.

وعليه فان كان التضخم يتم التحكم به من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة في فترة زمنية محددة فانه يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار في عملية رسم السياسات الاقتصادية، مما يتطلب أن يكون هناك مؤشر دقيق يقيس التغيرات في معدلات التضخم من أجل استشرافها في المستقبل والتي يمكن أن تأخذها معدلات ونسب التضخم أثناء وبعد كل مخطط وبرنامج واستراتيجية، ولن يكون هناك أفضل من مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للقيام بذلك للأسباب سابقة الذكر.

لذا يمكن القول أن العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية هي علاقة تكامل وتوجيه لعدة أسباب نذكر منها؛ قدرة التضخم على إعادة توزيع الدخول في المجتمع وتحقيق الاستفادة لفئة على حساب أخرى مما يخلق اختلالا في العدالة الاجتماعية والتوازن العام في الطبقات الفئوية المكونة له، الذي يستوجب تدخل الحكومات مرة أخرى بسياسات اقتصادية لمعالجتها والعودة الى التوازن، ونذكر أيضا أن معدلات التضخم ترسم التوجهات الاستثمارية في القطاعات المختلفة

من خلال عملية المفاضلة بينها وفي توجهات رؤوس الأموال اليها، لذا يستوجب على الحكومات أن تعتمد في عملية رسم السياسات سياسة استشرافية دقيقة لمعدلات ونسب التضخم الذي سيكون ناتجا في الغالب عن السياسات الاقتصادية المتخذة لتحقيق أهداف أخرى أو لمعالجة مشاكل اقتصادية ذات أولوية.

ولفهم هذه العلاقة التكاملية التوجيهية قمنا بدراسة تحليلية لعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة (2001-2020) كعينة من البلدان المعنية بدراستنا نتيجة أنها تمثل حالة خاصة باعتبارها دولة نفطية مقارنة مع مصر وتونس والمغرب، حيث حاولنا تحديد التأثيرات وحصرها في سببين أساسين أو عاملين اثنين هما الصدمات النفطية كأحد الأسباب الغير مباشرة للتضخم المستورد والسياسات الاقتصادية الكلية كأحد الأسباب الداخلية للتضخم، وهنا ركزنا على السياسة الانفاقية من خلال التطرق الى البرامج التنموية والتي حددت بأربع برامج هي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)، برنامج التوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

وتوصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها؛ أن التضخم في هذه البرامج غالبا كان ناتجا عن تطبيق البرامج وليس هدفا لها مقارنة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي أو هدف الحد من البطالة، وهو ما أظهرته النتائج بداية من الجدول رقم (8) الذي يظهر تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004)، حيث لاحظنا أنه قد ارتفعت معدلات النمو من 4.6 % في سنة 2001 الى 5.2 % سنة 2004، إذ سجلت ارتفاعا ب 0.6% في سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 ومتوسط مقداره 5.35% خلال فترة البرنامج (2001-2004) بالتوازي مع الارتفاع في أسعار النفط من 24.718 دولار للبرميل في سنة 2001 الى 38.328 دولار للبرميل الواحد في سنة 2004 بفرق حوالي 13.61 دولار ومتوسط مقداره 29.177 دولار للبرميل، في حين سجلت البطالة انخفاض بحوالي 9.65% في سنة 2004 مقارنة بأول سنة بداية المشروع في 2001، إذ سجلت

معدلات البطالة متوسط مقداره 23.58% خلال فترة البرنامج (2001-2004)، أما معدلات التضخم فقد حققت متوسطا نسبته 3.475% وانخفاض مقداره 0.2-% في سنة 2004 مقارنة بقيمة سنة 2001.

بالنسبة لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ومن خلال الجدول رقم (10) الذي يظهر تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009)، لاحظنا أنه قد انخفضت معدلات النمو من 5.1 % في سنة 2005 الى 1.6 % سنة 2009 أي بنسبة% 3.5- و تسجيل متوسط في معدلات النمو مقداره 2.82% خلال الفترة (2005-2009) بالتوازي مع الارتفاع في أسعار النفط من 54.587دولار للبرميل في سنة 2005 الى 62.163 دولار للبرميل الواحد في سنة 2009 بفارق حوالي 7.576 دولار و بمتوسط حوالي 71.203 دولار للبرميل، في حين سجلت البطالة انخفاض بحوالي 5.1% في سنة 2009 مقارنة بأول سنة بداية المشروع في 2005 وسجلت معدلات البطالة متوسط مقداره 12.58% خلال فترة الدراسة (2005-2009)، أما معدلات التضخم فقد حققت متوسطا نسبته 3.48% وارتفاعا بنسبة 3.7% في سنة 2009 مقارنة بقيمة سنة 2005.

بالنسبة البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014) ومن خلال الجدول رقم (12) والذي يظهر تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)، لاحظنا أنه قد ارتفعت معدلات النمو من 3.6 % في سنة 2010 الى 3.8 % سنة 2014 بنسبة 0.2% وقد سجلت على طول الفترة متوسط مقداره 3.3% بالتوازي مع الارتفاع في أسعار النفط من 80.253دولار للبرميل في سنة 2010 الى 100.2دولار للبرميل الواحد في سنة 2014 بفارق حوالي 19.947دولار وبمتوسط حوالي 102.86دولار للبرميل، في حين سجلت البطالة ارتفاع بحوالي 0.2% في سنة 2014 مقارنة بأول سنة بداية المشروع في 2010 أين سجلت معدلات البطالة متوسط مقداره 10.28% خلال فترة الدراسة (2010-2014)، أما معدلات التضخم فقد حققت متوسطا نسبته % 4.6 قد انخفض بنسبة % 1-.

بالنسبة لبرنامج التوطيد الاقتصادي (2015-2020)والتكملة الخاصة به من خلال استحداث النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030) أظهرت النتائج حقيقة مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالتغيرات في أسعار النفط ومن خلال الجدول رقم (16) والذي يظهر تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2020)، حيث لاحظنا انه قد انخفضت معدلات النمو من 3.7 % في سنة 2015 الى 5.1- % سنة 2020 أي بنسبة 1.4- % وقد سجلت على طول الفترة متوسط مقداره 5.2 %بالتوازي مع عدم الاستقرار النسبي في أسعار النفط وانخفاضها من 54.587دولار للبرميل في سنة 2015 الى 42.1دولار للبرميل الواحد في سنة 2020 بفارق حوالي 12.487وبمتوسط حوالي 58.75دولار للبرميل، في حين سجلت البطالة ارتفاع بحوالي 0.2% في سنة 2020 مقارنة بأول سنة بداية المشروع في 2015 أي سجلت معدلات البطالة متوسط مقداره 11.31% خلال فترة الدراسة (2015-2020)، أما معدلات التضخم فقد حققت متوسطا نسبته 4.23% حيث انخفض بنسبة 2.36% في سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 ، ومنه يمكن القول أن اقل نسبة متوسط للتضخم لبرنامج كانت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) بنسبة 3.475% والذي يتوافق مع أفضل نسبة للنمو الاقتصادي لبرنامج ب5.35% بارتفاع قدره 0.6 %وانخفاض للبطالة لبرنامج بنسبة 9.65% .

ولقد عملنا على اظهار التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي خلال فترة تجسيد البرامج من خلال اثبات أنه توجد اختلافات ذات دلالة احصائية من برنامج الى اخر عن طريق الاعتماد على جدول تحليل التباين الأحادي، حيث قمنا بإنشاء متغير وهمي كتعبير عن البرامج التنموية في شكل مجموعات من أجل التأكيد على وجود فروق دالة احصائيا في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بين البرامج التنموية المختلفة وقد تم صياغة فرضيتين فرضية صفرية؛ تنص على أنه لا توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات، والتي تعني في حالتنا أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للفترات الخمس متساوية، اما الفرضية البديلة فتنص على أنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات، بمعنى أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي يختلف على الأقل

في مجموعتين أو برنامجين بأدق تعبير وتم الفصل في أي الفرضيتين يتم الاعتماد عليها من خلال القيمة الاحتمالية، حيث كانت قيمة p-value أقل من 0.05، عندها قمنا باتخاذ القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات، بمعنى أنه توجد فروق في قيم مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي واختلافات تعود الى الاختلاف بين البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2001-2020)، كما أظهرت النتائج أن الانحراف المعياري للمجموعة الأولى هو الأقل بـ1.650710 ثم يأتي الثاني ب 2.596072،والثالث 3.948118، والرابع ب 4.379726

وهو ما رجح كفة أن أفضل برنامج تنموي هو البرنامج الأول برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) لعدة أسباب أولها؛ أن أفضل المؤشرات الاقتصادية الكلية من نمو اقتصادي ونسبة الحد من البطالة والتضخم قد سجلت خلال هذا البرنامج مثلما ذكرنا سابقا، ويمكن تعليل تحصيل هذه النتائج بالاستقرار النسبي في أسعار النفط وتوجيه وتوزيع المبالغ المالية في كل سنة الى القطاعات التي تخدم الأهداف المسطرة في هذا البرنامج، حيث من خلال الجدول رقم (5)الذي يحدد طبيعة الاعمال ورخص كل برنامج والنسب المقدرة له في كل سنة لاحظنا أن الاشغال الكبرى قد أخذت الحصة الأكبر من الغلاف المالي بنسبة 40.1% (اكبر المبالغ المالية كانت في سنة 2001 و2002)لتليها التنمية المحلية بنسبة 21.7% ثم الموارد البشرية بنسبة 17.2% والدعم المباشر لقطاع الفلاحة والصيد البحري 12.4% ثم دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%، وهو ما أكد تفسيرنا بكون البرنامج الأول هو أفضل برنامج من بين البرامج الأربع وهي نتيجة منطقية لأن القطاعات التي أخذت أكبر غلاف مالي في هذا البرنامج كانت قطاعات منتجة الى حد ما وخالقة لفرص العمل من خلال عقود التشغيل المحددة بمدة أو بفترة انجاز المشروع أو من خلال دعم المهن الحرة والحرف بالإضافة الى العمل على تحقيق التوازن في التنمية وتطوير ودعم الموارد البشرية ومن بين الاستنتاجات الأخرى التي استنتجناها هو أنه قد تم العمل على المحافظة على معدل التضخم في حدود متوسط مقدر ب 4% على طول فترة الدراسة (فترة تجسيد البرامج التنموية أو يمكن القول اثناء اتباع سياسة انفاقية توسعية) وهو متوسط محدد بلوغه

وعدم تجاوزه من طرف البنك المركزي بسياسة نقدية انكماشية اعتماد على توجهات السياسة الانفاقية المتبعة والتغيرات التي يمكن أن تحدث في أسعار النفط التي تعتبر تغيراتها غير خاضعة في مجملها الى التحكم الداخلي خاصة في الظروف التي كانت مصاحبة لتجسيد المشاريع في الاقتصاد الجزائري، وهو ما ظهر من خلال الانخفاض في المعروض النقدي في كل مرة ينخفض فيها معدلات التضخم، أي يمكننا القول أنه في الدول النامية ومنها الجزائر عندما تكون معدلات التضخم في أدنى مستوياتها فانه دلالة على تطبيق سياسة نقدية توسعية كسياسة تكون هي القائد على كل السياسات الأخرى التي تكون تابعة وخاصة النقدية منها .

أثناء عملية تحديد البرنامج الأفضل من البرامج الأربع وجدنا اختلافات في عدة نقاط ونسب تأخذها معدلات التضخم تارة تكون هي الأقل في فترة البرنامج وتارة تكون هي الأكبر خلال فترة أخرى وبرنامج اخر ونذكر هنا نسبة 1.40 % لسنة 2002 من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ونسبة 1.4% لسنة 2005 ونسبة 1.7% لسنة 2006 من برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ونسبة 2.8% لسنة 2013 ونسبة 2.9 %لسنة 2014 من برنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)، كما وجدنا أن هذه النسب توافق في مسارها تسجيل استقرار نسبي لأسعار النفط واختلاف في النمو بين متسارع في البرنامج لأول وبين متباطئ في البرنامج الثاني والثالث والرابع، وهو ما دفعنا الى اثبات أنه توجد اختلافات ذات دلالة احصائية في معدلات التضخم من برنامج الى اخر مع كل اختلاف في أسعار النفط ومن خلال الاعتماد على جدول تحليل التباين الأحادي قمنا بإنشاء متغير وهمي كتعبير عن الصدمات النفطية لأنه بعد كل صدمة نفطية تحدث أزمة ما.

وكمحاولة لمعرفة كيفية تكيف الاقتصاد الجزائري معها خاصة مع نسب ومعدلات التضخم تم ترجمة ذلك في شكل مجموعات من أجل التأكيد على وجود فروق دالة احصائيا في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والصدمات النفطية المختلفة، وقد تم صياغة فرضيتين من أجل ذلك فرضية صفرية وتنص على أنه لا توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات والتي تعني في حالتنا أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي للفترات

الخمس متساوية، أما الفرضية البديلة فتنص على أنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات بمعنى أن مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي يختلف على الأقل في مجموعتين أو صدمتين بأدق تعبير وتم الفصل في أي الفرضيتين يتم الاعتماد عليها من خلال القيمة الاحتمالية حيث كانت قيمة p-value اقل من 0.05 عندها قمنا باتخاذ القرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق دالة احصائيا بين المجموعات بمعنى أنه توجد فروق في قيم مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي واختلافات تعود الى الاختلاف بين الصدمات النفطية التي حدثت خلال الفترة (2001-2020)، كما أظهرت النتائج أن الانحراف المعياري للمجموعة الأولى هو الأقل1.269147ثم يأتي الثاني 1.331663،والخامس 1.331663، والثالث ب ب 4.180409 والرابع ب 5.004967 وهو ما يتوافق مع فترات الارتفاع المضطرب لأسعار النفط، ومنه يمكن افترض أنه توجد علاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والتغيرات في أسعار النفط وأن افضل القيم التي يأخذها مؤشر الاستهلاك العائلي تكون لما تكون أسعار النفط مرتفعة عند حد معين ومستقرة لفترة زمنية معينة وتدخل الحكومة بسياسة نقدية صارمة من أجل ضبط معدلات التضخم الذي يلي كل سياسة انفاقية توسعية.

وهذا ما عملنا على اثباته في دراسة الانحدار الخطي المتعدد وقمنا بداية من التحقق من جودة النموذج وقابليته للقياس حيث خلصنا في الأخير الى معادلة التقدير التالية:

CPI = 0.810641758093EXCH + 0.384776205975M2 + 0.209714532167POIL + 3.37623416724e-12GDP - 55.1176573142

حيث استنتجنا أن لمؤشر أسعار الاستهلاك العائلي علاقة طردية مع كل من المتغيرات أسعار الصرف والكتلة النقدية وأسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن أكبر تغير يكون بتغير أسعار الصرف ثم الكتلة النقدية وأسعار النفط والنمو الاقتصادي، وبالتالي نرجح هنا كفة أن تأثير التغيرات في أسعار النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي لا يكون مباشرا كون أن التغيرات في أسعار النفط يؤدي

الى ارتفاع الاحتياطات المختلفة من العملات الأجنبية، مما تؤدي الى توجه الدولة الى زيادة الانفاق بأنواعه، هذا ما يجبرها على استراد أكبر خاصة في ظل عدم قدرة القاعدة الإنتاجية على تلبية الحاجيات المختلفة، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي هذا بالنسبة لتأثيرات أسعار النفط.

أما بالنسبة للقيم المرتفعة لمعدات التضخم في البرامج التنموية فنميز فيها قيمة 8.9% لسنة 2012 من البرنامج التنموي (2010-2014)، حيث تظهر تتغيرا مفاجئا في معدلات التضخم خاصة أن الفترات السابقة قد أخذت معدلات 3.9 %و4.5% ورغم وجود ارتفاع واستقرار في أسعار النفط، هذا ما يدفعنا الى تحليل حدوث هذه الزيادة بحدوث ارتفاع في أسعار مواد المستوردة المكونة أساسا لتركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي المستخدم لقياس معدلات ونسب التضخم خاصة اذا كانت موجهة للاستهلاك النهائي، كما يمكن تعليله أيضا بانخفاض اسعار الصرف للعملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتوج الأجنبي ويكون الانعكاس فوريا على معدلات التضخم عندما يكون الاستيراد من المواد الاستهلاكية النهائية وبعد مدة زمنية اذا كانت وسيطية وأولية، كما لاحظنا سرعة التعامل مع هذه الزيادة وتخفيضها حيث حققت معدل التضخم في سنة 2013 مباشرة نسبة 2.8 %، مما يعني تصحيح هذ الزيادة بسياسة ظرفية سريعة فرضتها أن هذا الارتفاع في هذه المواد واسعة الاستهلاك تؤدي الى التأثير المباشر على حياة الافراد ومعيشتهم.

ثم حاولنا تعميم النتائج المحصلة من دراسة وتحليل الاقتصاد الجزائري على اقتصاديات شمال افريقيا كونها اقتصاديات تترابط فيما بينها في عديد المشتركات والتي تم تعدادها واثباتها سابقا نظريا وقياسيا من خلال الافتراضات واختبارات لكل من التكامل المشترك والاستقرارية والسببية بين المتغيرات للدول مجتمعة في شكل بيانات البانل، إذ توصلنا الى أن المتغيرات معنوية ولها دلالة إحصائية.

لكن بداية أردنا اثبات أولوية السياسة الانفاقية في الدول محل الدراسة انطلاقا من نتائج تقدير Quantile Regression بطريقة(MM-QR)عن طريق التقسيم حسب الربيعات لنجد أن الانفاق الحكومي له معنوية إحصائية في الربيعيات التي يكون فيها التضخم في أدنى و متوسط مستوياته والتي عبرنا عليها بالربيعات 0.25، 0.50، أما في باقي الربيعيات والتي يكون فيها التضخم عند أعلى مستوياته والتي عبرنا عليه بالربيعيات 0.75، 0.90 كانت كل المتغيرات غير معنوية، وهو ما يؤكد النتائج المتحصل عليها في حالة الجزائر بأنه لما تكون هناك سياسة انفاقية توسعية تأخذ معدلات التضخم نسب ومعدلات منخفضة ومستقرة في المتوسط مع تطبيق سياسة نقدية انكماشية وهو ما تظهره الإشارة السالبة لمعاملات المعروض النقدي، إذ كانت جميع قيمها سالبة عند كل الربيعيات المعتمدة في التقدير ومع تواصل ارتفاع الانفاق الحكومي ميزنا انتقال إشارة أسعار الصرف من السالب في الربيعيات الأدنى 0.10،0.25 وفي الربيع المتوسط 0.50 الى الإشارة الموجبة في الربيعيات الأعلى 0.75،0.90، مما يؤكد وجود تغير في تأثير سعر الصرف وعلاقته مع معدلات التضخم رغم عدم وجود المعنوية الإحصائية الدالة على ذلك، وهو ما يمكن ايعازه الى وجود تأثيرات على العلاقة لا تظهر الا بعد فترة زمنية معينة، هذا ما دفعنا الى الانتقال الى النموذج الديناميكي الذي اثبتنا من خلاله حقيقة وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا وأسعار الصرف والانفاق الحكومي والكتلة النقدية، اذ وجدنا أن العلاقة محققة عند 10% بين كل المقاطع وعند 5 % لبعض المقاطع وأن المتغيرات تستقر في الفرق الأول، لذا قمنا بتقديرين باستخدام نموذج CS-ARDL والذي اعتمدناه نتيجة وجود ارتباط بين المقاطع وعدم وجود تجانس بين المتغيرات وتم التقدير بحالتين حالة أن تكون المتغيرات هي (Exch، lg،inf، M2)، حيث توصلنا الى وجود علاقة طويلة الاجل وهو ما اثبتته النتائج في الجدول (45) من خلال معامل التصحيح أو العودة الى التوازن والذي اخذ القيمة 1.239- وهي قيمة معنوية عند 5% ، وهنا يمكننا القول أن العودة الى التوازن (والتي تمثلها الإشارة السالبة للقيمة) كانت اسرع وفي فترة أقل حتى من عام (مقدرة بحوالي 8 اشهر) كما أخذ المتغير (Exch) القيمة 1.379 وهي قيمة معنوية عند 5% مما يعني أنها لها دلالة اقتصادية في علاقة طويلة الاجل، بمعنى أن عملية

تصحيح الخطأ في الاجل القصير ستؤدي الى نتائج اقتصادية ذات معنى وتأثير على المدى الطويل، وهو ما يمكن تفسيره اقتصاديا بسرعة تأثر قيمة العملة المحلية وحساسيتها بالتضخم الناتج عن أسعار المواد واسعة الاستهلاك خاصة المستوردة منها والتي تدخل بعضها في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي كمنتجات نهائية واسعة الاستهلاك، مما يؤكد مرة أخرى تأثر اقتصاديات الدول محل الدراسة بالأزمات الدولية وآثارها خاصة فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد المستوردة واسعة الاستهلاك والاستخدام وبالتحديد اذا كانت نهائية، أما اذا كانت هذه السلع أولية ووسيطة فدورها يتجسد أساسا في الزيادة من التكاليف الإنتاجية التي تتطلب فترة زمنية حتى يحدث تغير في أسعارهم مما يستوجب الاخذ بهم بعين الاعتبار في عملية اعتماد لسياسات الاقتصادية الكلية.

أما الحالة الثانية فتم التوصل الى نتائج التقدير للمتغيرات(M2، l g،inf) والتي تم تلخيصها في الجدول رقم (46) في كل من المدى القصير والطويل، فنجد أنه في المدى القصير المتغير التابع (inf) يأخذ القيمة 0.009 دون أن تكون لها دلالة إحصائية عند 5%، ونلاحظ أنه أيضا المتغيرات(l g) لها قيمة سالبة14,863- الا انها ليست معنوية عند 5% والمتغير (M2)فيأخذ قيمة موجبة 0.099 وهي قيمة معنوية عند 5%، أما في المدى الطويل فنلاحظ أن معامل التصحيح يأخذ القيمة 0.990- وهي قيمة معنوية عند 5%، وهنا يمكننا القول أن العودة الى التوازن (والتي تمثلها الإشارة السالبة للقيمة) كانت بحوالي عامين (عام و10اشهر)، مما يعني أنها لها دلالة اقتصادية للعلاقة طويلة الاجل، بمعنى أن عملية تصحيح الخطأ في الاجل القصير هي ما ستؤدي الى نتائج اقتصادية ذات معنى وتأثير على المدى الطويل، مما يعني أن عملية الانفاق التوسعية لن تستمر نتيجة انخفاض المداخيل المحصلة لأسباب مختلفة حسب كل دولة مما يستوجب اكمال اعتماد سياسة نقدية توسعية دون وجود تغطية لهاته الزيادة في المعروض النقدي خاصة وهو ما يستوجب مستقبلا اتباع سياسة من أجل مراقبة الحجم النقدي المتزايد الذي صاحب نمو حجم الانفاق في مرحلة معينة والذي كان له السببية في حدوث التضخم وهو ما اثبتته اختبارات السببية.

هذه الأخيرة ميزنا فيها ثلاث حالات وهي وجود سببية من الانفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية نحو التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا، وهو ما يؤكد لنا الافتراضات السابقة بأنه توجد من الأسباب لحدوث التضخم هي التضخم الناتج عن الانفاق المتزايد والتضخم الناتج عن سياسة نقدية توسعية مصاحبة لهذا النمو في الانفاق، أما الحالة الثالثة فهي وجود سببية من التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا الى أسعار الصرف، وهو ما يؤكد أيضا وجود تضخم ناتج عن التكاليف الانتاجية والتضخم المستورد من خلال وجود تأثير في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي من المتغيرات الكلية والذي يظهر في شكل تغيرات في معدلات التضخم التي تنتج عن كل سياسة اقتصادية متبعة ويتميز مؤشر اسعار الاستهلاك العائلي بحساسية سريعة لاي تغيرات في أسعار العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية أو في تغيرات أسعار المواد المستوردة ذات الصفة النهائية.

الخاتمة:

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة وتحديد العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في مجموعة دول تصنف في خانة الدول النامية، ألا وهي دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)خلال فترة حديثة ومتميزة بالتغيرات الفاعلة في كل اقتصاديات العالم، فترة(2001-2020)، وتم ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة البيانات والمعطيات المحصلة من مصادر مختلفة في شاكلة تقارير ومصادر وطنية وأخرى دولية لمختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الخاصة بدراستنا، بالتزامن مع توظيف الأساليب الكمية الحديثة خاصة منها الإحصائية والقياسية لتعليل النتائج المحصلة وعملية المفاضلة بين الفرضيات وصحة كل واحدة فيها، ولقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة أقسام رئيسية:

- ✓ حيث تم التطرق في القسم الأول الى الأدبيات والمفاهيم النظرية الخاصة بكل من التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك العائلي والسياسات الاقتصادية الكلية، بالإضافة الى التطرق للدراسات السابقة للموضوع وذكر مواطن الوصل والفصل بينها وبين دراستنا.
- ✓ أما القسم الثاني فقد تم التطرق فيه الى تحليل كل من السياسات الاقتصادية وعلاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي وتقيمها من خلال معدلات التضخم التي تصاحب كل سياسة اقتصادية وكل ظرف طارئ تتسبب فيه العوامل الخارجية، وقدمنا دراسة حالة الجزائر كعينة من الدول المستهدفة بدراسة العلاقة من خلال جدول تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي المتعدد، ثم انتقلنا الى محاولة تعميم النتائج الى العينة المعنية بالدراسة ككل.
- ✓ أما القسم الثالث فتم دراسة العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول المعنية في الدراسة من خلال اعتماد على معدلات التضخم الناتج عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا، من خلال القيام بعملية التقدير بطريقة انحدار Quantile Regression بطريقة (MM-QR) لتحليل تغيراتها الزمنية السنوية، ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل

من خلال نموذج CS- ARDL من أجل تقيم توجه هذه السياسات وعودتها الى التوازن في الأجل الطويل

هذا وقد توصلنا من خلال الدراسة الى الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال النتائج المحصلة وهي:

أن العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في دول محل الدراسة هي علاقة تكامل وتوجيه متبادلة وتم تفصيل هذه العلاقة وتأكيدها من خلال الاستنتاجات الفرعية والتي جاءت كإجابة للتساؤلات الفرعية واثبات للفرضيات المقدمة سابقا

استنتاجات الدراسة:

1. السياسة الانفاقية هي السياسة المهيمنة والموجهة للسياسات الأخرى النقدية وسياسة أسعار الصرف في الجزائر وباقي الدول محل الدراسة.
2. السياسة النقدية هي السياسة التي تم بها التصحيح والتحكم في معدلات التضخم من خلال اتباع سياسة انكماشية بالموازاة مع سياسية انفاقية انكماشية بعدية للوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن.
3. تعاني الدول الخاصة بدراستنا من قلة المداخيل وتنوعها مما يجعلها رهينة للمداخيل النفطية في حالة الجزائر والقروض والمساعدات الدولية في حالة مصر وتونس والمغرب.
4. تظهر عدة أنواع في التضخم في اقتصاديات الدول وفي فترة قصيرة (تضخم الناتج عن الانفاق ثم تضخم نقدي ومستورد، لكن في أغلبه يبتدأ بالتضخم الناتج عن الانفاق الكلي) مما تستلزم سياسات أكثر مرونة.
5. القطاعات المنتجة والخالقة للثروة والمحركة لعجلة الاقتصاد هي قطاعات الأشغال الكبرى والفلاحة والحرف والمهن الحرة الصغيرة والمتوسطة خاصة في الجزائر على المدى القصير.

6. وجود صعوبة في استكمال تحسين وضعية كل اقتصاد من اقتصاديات الدول المختارة نتيجة عدم استكمال بناء قاعدتها الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها واعتمادها على مداخيل محددة في قطاعات معينة (النفط السياحة.....الخ).

7. يدخل مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في عمليات قياس معدلات التضخم مما يجعله مؤشرا معتمدا في عملية تقيم السياسات الاقتصادية التي تستهدف هذا الأخير أو تنتجه.

8. تتمثل انعكاسات التضخم عل المستوى الجزئي في تغير السلوكيات الاستهلاكية للأفراد وعملية المفاضلة في الاذواق والاولويات الاستهلاكية والخدماتية لديهم.

9. تتمثل أدوار السياسات الاقتصادية الكلية (خاصة منها التوسعية) في العمل على سد الفجوات المجتمعية من دخل ومستوى معيشي وتوازن في التنمية.

التوصيات:

- العمل على جعل السياسات المعتمدة من طرف الحكومات المختلفة أكثر مرونة وتنسيق فيما بينها بحيث لا تتداخل الأهداف وتضيع في شكل حلقة مفرغة بين سبب وناتج ورد فعل، عن طريق اتباع سياسات مدروسة تحمل معها صفة الاستباقية والاستشراف والنجاعة والديمومة وفق آجال معلومة ومحددة مسبقا

- اخضاع القرارات العامة للسلطات المخولة الى نتائج الدراسات القياسية والتعليل العددي أو الرقمي الدقيق.

- إعادة تصحيح عملية جمع البيانات والمعطيات واعطائها الأولوية وتحديثها بداية من سنة المقارنة أو الأساس الى الأدوات والهيئات والعنصر البشري المؤهل لفعل ذلك.

- العمل على جعل مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي أكثر دقة من خلال توسيع الفئة المستهدفة بالإحصاء وطريقته، وإعادة النظر في تركيبة سلة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك المكونة لمؤشر أسعار

الاستهلاك العائلي وتميز تأثير كل واحدة منها وفق طبيعتها (نهائية، أولية، وسيطية)، وتوسيع مهامه الى أن يصبح أداة لتقيم السياسات المتبعة وترشيدها مستقبلا.

- تسهيل العملية الاستثمارية المتعلقة بالقطاع الخاص من خلال التحفيزات الجبائية والجمركية والتسهيلات الإدارية، عبر مزيد تفعيل لأدوار الشبابيك الوحيدة الموجودة على مستوى ملحقات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وتفعيل المنصة الرقمية الوطنية للمستثمر).

آفاق الدراسة:

رغم ان موضوع علاقة مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية قد تم تناوله في عديد البحوث والدراسات بجزئيات مختلفة الى ان ذلك التشابك بين المتغيرات المكونة له يجعله موضوعا متغيرا مع جميع المستجدات التي تحدث في الاقتصاد العالمي مما يجعل له آفاق عديدة للبحث فيه نذكر منها:

- دراسة انعكاس جائحة كورونا على التضخم في دول شمال افريقيا كعينة من الدول النامية بالاعتماد على التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ومتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية.
- دراسة التغير السلوكي في أنماط الاستهلاك لدى الافراد في فترة كورونا وما قبلها دراسة قياسية مقارنة لمجموعة دول (متقدمة/نامية)
- دراسة انعكاس التغيرات في أسعار النفط على التضخم من خلال التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي دراسة قياسية مقارنة للدول المنتجة والمستهلكة للنفط

قائمة المراجع

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

PESARAN, H. (2015). *TIME SERIES AND PANEL DATA ECONOMETRICS.* Great Clarendon Street, Oxford, OX2 6DP, United Kingdom: Oxford University Press.

BALTAGI, B. (2015). *the oxford handbook of PANEL DATA.* Great Clarendon Street, Oxford, OX2 6DP, United Kingdom: Oxford University Press.

المقالات:

Galvaoa.F, A., Montes-Rojas, G., Sosa-Escudero , W., & Wang, L. (2013). Tests for

skewness and kurtosis in the one-way error. *Journal of Multivariate Analysis, 122*, pp. 35-52.

Djedaiet, A., Ayad, H., & Ben-Salha, O. (2024). Oil prices and the load capacity factor in African oil-producing OPEC. *Resources Policy*, pp. 01-14.

Karavias, Y., Narayan, P., & Westerlund, J. (2021, November 5). STRUCTURAL BREAKS IN INTERACTIVE EFFECTS PANELS. *Journal of Business & Economic Statistics*, pp. 654-666.

Machado, J., & Santos Silva, J. (2019, November). Quantiles via Moments. *Journal of Econometrics*, pp. 145-173.

Pesaran; , M., & Yamagata, T. (2008). Testing slope homogeneity in large panels. *J. Econom, 142 (1)*, pp. 50–93..

Ba, J., Kao, C., & S, N. (2009). Panel Cointegration with Global Stochastic Trends. *Journal of Econometrics*, pp. 82–99.

Bai, J., & Carrion-i-Silvestre, J. (2013). Testing Panel Cointegration with Unobservabl Dynamic Common Factors That Are Correlated with the Regressors. *Econometrics Journal*, pp. 222–249.

المراجع

Brown, D. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships overtime (with Discussion). *Journal of the Royal Statistical Society*, pp. 149-192.

Demetrescu, M., & Hanck, C. (2012). Unit root testing in heteroscedastic panels using the Cauchy estimator.. *J. Bus. Econ. Stat, 30 (2)*, pp. 256–264.

Dumitrescu, E., & Hurlin, C. (2012). Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels. *Econ. Modell., 29 (4)*, pp. 1450–1460.

Juodis, A., Karavias, Y., & Sarafidis, V. (2021). A homogeneous approach to testing for granger non-causality in heterogeneous panels. *Empir. Econ, 60 (1)*, pp. 93–112.

pesaran. (2015). Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels. *Econometric Reviews, 34*, pp. 1089–1117.

Pesaran, M. (2007). A simple panel unit root test in the presence of cross-section dependence. *J. Appl. Econ, 22 (2)*, pp. 265–312.

Westerlund , J. (2007). Testing for error correction in panel data. *Bull. Econ. Stat, 30 (2)*, pp. 709–748.

التقارير:

Chudik, A., Mohaddes, M., Pesaran , & M, R. (2013). *Debt, Inflation and Growth: Robust Estimation of Long-Run Effects in Dynamic Panel Data Models.* Globalization and Monetary Policy Institute. Dallas: Federal Reserve Bank. Retrieved from http://www.dallasfed.org/assets/documents/institute/wpapers/2013/0162.pdf

الروابط الالكترونية:

world bank. (2022). *data bank.* Retrieved from world bank: https://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1) أحمد هني. (1991). *دروس في التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2) السيد سامي. (2018). *النقود والبنوك والتجارة الدولية*. القاهرة: منظمة الادارة العربية.

3) سعود جايد مشكور العامري. (2014). *محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق* (المجلد الثاني). عمان: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع.

4) اسماعيل عبد الرحمان، وعريقات حربي محمد موسى. (1991). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد* (المجلد الاولى). عمان: دار وائل للنشر.

5) سعود جايد مشكور العامري. (2014). *محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق* (المجلد الثاني). عمان: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع.

6) عبد الحميد عايب. (2010). *الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة قياسية تقيمية لنماذج التنمية الاقتصادية*. بيروت: مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

7) عمر صخري. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

8) محمد أحمد الافندي. (2013). *النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)* (الإصدار الطبعة الثانية). صنعاء: الامين للنشر والتوزيع.

9) نعمة الله نجيب ابراهيم. (2010). *مقدمة في مبادئ القياس الاقتصادي*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

المذكرات:

المراجع

1. امحمد بن البار. (2017). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014). *اطروحة دكتوراه علوم*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

2. يسمينة لباني. (2008-2009). انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: الجزائر.

3. أمينة بن عيسى. (2015/2014). العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر -تونس-المغرب. *اطروحة دكتوراه علوم*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة تلمسان، الجزائر.

4. أمينة دباب. (2015/2014). السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر. *مذكرة ماجستير*. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5. بوجمعة قويدري قوشيح. (2008-2009). انعكسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

6. سارة برحومة. (2020/2019). أثر السياسة الانفاقية عل التضخم في الجزائر.-دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة الدول العربية للفترة (1990-2018)-. *اطروحة دكتوراه(LMD)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جاامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر.

المراجع

7. سعيد هتهات. (01 07, 2021). النمذجة القياسيةلظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020. كليةالعلوم االقتصاديةوالعلوم التجاريةوعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر.

8. عبد الجليل شليق. (2012/2011). استخدم ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(1990-2019). *مذكرة ماجيستر*. كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر.

9. عبد الجليل شليق. (04 10, 2018). التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)،دراسة تحليلية. *اطروحة دكتوراه علوم*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر.

10. فؤاد زميت. (24 12, 2018). اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015. *اطروحة دكتوراه علوم*. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر.

11. نوة بن يوسف. (2016). تاثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية،دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. *اطروحة دكتوراه علوم*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد،خيضر بسكرة، الجزائر.

المقالات:

1. أميرة مرابط، وشريفة بوالشعور. (2023). رد فعل السياسة المالية والنقدية جراء الصدمات في أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع*(العدد 01)، الصفحات 53-71.

المراجع

2. جيلالي بورزامة، وخالد بن عمر. (2016). تطورات أسعار النفط وتأثيرها على االقتصاد الجزائري. *مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات*، الصفحات 14-28.

3. حسين بن العارية، وعبد القادر عبد الرحمان. (جوان, 2018). تحليل دينامكية التضخم في الجزائر للفترة (1980-2014). *مجلة الدراسات-العدد الاقتصادي، العدد 02*(المجلد15)، الصفحات 25-47.

4. حميد عزري، ورابح خوني. (31 12, 2020). تطور مؤشرات قياس التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، الصفحات 444-461.

5. عبد الحميد بن ناصر، وراضية مصداع. (2023). انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر -دراسة تحليلية. *مجلة المنهل الاقتصادي*، الصفحات 689-702.

6. الاخضر مالك، والطاهر بعلة. (2016). انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية. مجلة *إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*(الرابع)،الصفحات 76-92.

7. مراد علة. (2016). تطورات أسعار النفط في ألسواق العالمية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الثالث*(التاسع)، الصفحات 197-224.

8. مصطفى جاب الله، وبرابحي بوعبدالله. (03 09, 2020). أثر الائتمان المحلي على مؤشر اسعار الاستهلاك(التجربة الجزائريةللفترة2000-2018 انموذجا). *المعيار*، الصفحات 49-62.

الروابط الاكترونية:

1. منير خالد براح. (11, 2018). *مؤشر اسعار الاستهلاك*. تم الاسترداد من الديوان الوطني للاحصائيات: https://www.ons.dz/IMG/pdf/IpcAr112018.pdf

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (1)

الاستقرارية في المستوى						
بقاطع						
P-value	[Z[t-bar	cv1	cv5	cv10	t-bar	
0.048	-1.664	-2.600	-2.340	-2.210	-2.587	inf
0.036	-1.803	-2.600	-2.340	-2.210	-2.658	g
0.000	-4.507	-2.600	-2340	-2.210	-4.051	exch
0.119	-1.180	-2.600	-2.340	-2.210	-2.338	M2

الملحق رقم (2)

الاستقرارية في المستوى						
بقاطع واتجاه عام						
P-value	[Z[t-bar	cv1	cv5	cv10	t-bar	
0.223	-0.764	-3.150	-2.880	-2.740	-2.666	inf
0.057	-1.581	-3.150	-2.880	-2.740	-3.078	g
0.000	-4.265	-3.150	-2.880	-2.740	-4.434	exch
0.855	1.056	-3.150	-2.880	-2.740	-1.747	M2

الملحق رقم (3)

في الفرق الاول				
بقاطع فقط				
%1	%5	%10		
-2.56	-2.29	-2.15	-5.751	inf
-2.64	-2.33	-2.18	-4.232	g
-2.64	-2.33	-2.18	-3.25	exch
-2.64	-2.33	2.18	-2.989	M2

الملحق رقم (4)

الاستقرارية في الفرق الاول						
بقاطع واتجاه عام						
P-value	[Z[t-bar	cv1	cv5	cv10	t-bar	
0.001	-3.219	-3.150	-2.880	-2.740	-3.905	inf
0.000	-4.868	-3.150	-2.880	-2.740	-4.738	g
0.000	-3.924	-3.150	-2.880	-2.740	-4.262	exch
0.087	-1.358	-3.150	-2.880	-2.740	-2.966	M2

الملحق رقم (5)

الاستقرارية في الفرق الاول						
بقاطع						
P-value	[Z[t-bar	cv1	cv5	cv10	t-bar	
0.000	-4.488	-2.600	-2.340	-2.210	-4.041	inf
0.000	-4.927	-2.600	-2.340	-2.210	-4.268	g
0.000	-4.902	-2.600	-2.340	-2.210	-4.254	exch
0.007	-2.445	-2.600	-2340	-2.210	-2.989	M2

الملحق رقم (6)

في الفرق الاول				
بقاطع واتجاه عام				
%1	%5	%10		
-3.2	-2.89	-2.73	-5.205	inf
-3.46	-3.02	-2.82	-4.291	g
-3.2	-2.89	-2.73	-4.613	exch
-3.46	-3.02	-2.82	-2.966	M2

الملحق رقم (7)

في المستوى				
بقاطع واتجاه عام				
المتغير	Cips*	القيم الحرجة		
		10	5	1
inf	-3.862	-2.82	-3.02	-3.46
g	-3.390	-2.82	-3.02	-3.46
exch	-3.646	-2.82	-3.02	-3.46
M2	-1.574	-2.82	-3.02	-3.46

الملحق رقم (8)

في الفرق الاول				
بقاطع فقط				
القيم الحرجة			Cips*	المتغير
%1	%5	%10		
-2.56	-2.29	-2.15	-5.751	**inf**
-2.64	-2.33	-2.18	-4.232	**g**
-2.64	-2.33	-2.18	-3.25	**exch**
-2.64	-2.33	2.18	-2.989	**M2**

الملحق رقم(9)

ladder G,gen(g1)		
Transformation formula	chi2(2)	P(chi2)
cubic G^3	30.30	0.000
square G^2	23.17	0.000
identity G	14.92	0.001
square root sqrt(G)	10.99	0.004
log log(G)	9.00	0.011
1/(square root) 1/sqrt(G)	12.06	0.002
inverse 1/G	21.76	0.000
1/square 1/(G^2)	39.91	0.000
1/cubic 1/(G^3)	52.40	0.000
(g1 = log(G) generated)		

الملحق رقم (10)

```
. regress INF g1 EXCH M2
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 80
				F(3, 76)	= 6.76
Model	343.53917	3	114.513057	Prob > F	= 0.0004
Residual	1287.9519	76	16.9467355	R-squared	= 0.2106
				Adj R-squared	= 0.1794
Total	1631.49107	79	20.6517857	Root MSE	= 4.1166

INF	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
g1	2.083672	.4836111	4.31	0.000	1.120477	3.046867
EXCH	-.1133485	.0266676	-4.25	0.000	-.1664616	-.0602354
M2	-.0848767	.0269217	-3.15	0.002	-.1384959	-.0312576
_cons	-39.22154	10.95061	-3.58	0.001	-61.03158	-17.41151

الملحق رقم (11)

```
Bootstrap replications (50)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................    50

Tests for skewness and kurtosis                          Number of obs = 80
                                                         Replications  = 50

                                        (Replications based on 4 clusters in ind)
------------------------------------------------------------------------------
             |   Observed   Bootstrap                         Normal-based
             |  coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
  Skewness_e |    103.5134   61.23657     1.69   0.091    -16.50811    223.5349
  Kurtosis_e |    2386.603   1052.019     2.27   0.023     324.6834    4448.522
  Skewness_u |    .8185442    2.46494     0.33   0.740    -4.012648    5.649737
  Kurtosis_u |   -15.70376   6.981756    -2.25   0.024    -29.38775   -2.019768
------------------------------------------------------------------------------
Joint test for Normality on e:        chi2(2) =   8.00    Prob > chi2 = 0.0183
Joint test for Normality on u:        chi2(2) =   5.17    Prob > chi2 = 0.0754
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (12)

```
. xtdcce2 INF,lr(l.INF g1  M2)lr_options(ardl)cr( INF g1  M2)cr_lags(2)
(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator -  (CS-ARDL)

Panel Variable (i): ind                          Number of obs     =         68
Time Variable (t): year                          Number of groups  =          4

Degrees of freedom per group:                    Obs per group (T) =         17
 without cross-sectional averages   = 13
 with cross-sectional averages      = 4
Number of                                        F(52, 16)         =       0.10
 cross-sectional lags               = 2          Prob > F          =       1.00
 variables in mean group regression = 12         R-squared         =       0.76
 variables partialled out           = 40         R-squared (MG)    =       0.77
                                                 Root MSE          =       1.51
                                                 CD Statistic      =      -0.79
                                                    p-value        =     0.4289
------------------------------------------------------------------------------
         INF |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
 Short Run Est.
-------------+----------------------------------------------------------------
   Mean Group:
       L.INF |   .0096981   .1848113     0.05   0.958     -.3525255   .3719217
          g1 |  -14.8637   13.69244    -1.09   0.278     -41.70038   11.97298
          M2 |   .0998391   .0173778     5.75   0.000      .0657792    .133899
-------------+----------------------------------------------------------------
 Adjust. Term
-------------+----------------------------------------------------------------
   Mean Group:
      lr_INF |  -.9903019   .1848113    -5.36   0.000     -1.352525  -.6280783
-------------+----------------------------------------------------------------
 Long Run Est.
-------------+----------------------------------------------------------------
   Mean Group:
       lr_M2 |   .1127091   .0274849     4.10   0.000      .0588397   .1665784
       lr_g1 |  -24.61491   22.45334    -1.10   0.273     -68.62265   19.39282
------------------------------------------------------------------------------
Mean Group Variables: L.INF g1 M2 lr_M2 lr_g1
Cross Sectional Averaged Variables: INF g1 M2
Long Run Variables:  lr_M2 lr_g1
Adjustment variable(s): lr_INF (L.INF)
Heterogenous constant partialled out.
.
```

الملحق رقم (13)

```
. xtcd2 G
Pesaran (2015) test for weak cross sectional dependence
H0: errors are weakly cross sectional dependent.
        CD = 10.362
   p-value = 0.000

. xtcd2 M2
Pesaran (2015) test for weak cross sectional dependence
H0: errors are weakly cross sectional dependent.
        CD = 10.276
   p-value = 0.000

. xtcd2 EXCH
Pesaran (2015) test for weak cross sectional dependence
H0: errors are weakly cross sectional dependent.
        CD = 10.026
   p-value = 0.000

. xtcd2 g1
Pesaran (2015) test for weak cross sectional dependence
H0: errors are weakly cross sectional dependent.
        CD = 10.392
   p-value = 0.000
```

```
. xtcd2 INF
Pesaran (2015) test for weak cross sectional dependence
H0: errors are weakly cross sectional dependent.
        CD = 8.727
   p-value = 0.000
```

الملحق رقم (14)

```
. xtgrangert EXCH INF ,lags(2)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test
------------------------------------------------------------------------------
Number of units= 4                          Obs. per unit (T) = 18
Number of lags = 2                          BIC               = 148.7556
------------------------------------------------------------------------------
JKS non-causality test

H0: INF does not Granger-cause EXCH.
H1: INF does Granger-cause EXCH for at least one panelvar.

HPJ Wald test  : 7.8838
p-value        : 0.0194
------------------------------------------------------------------------------
               Results for the Half-Panel Jackknife estimator
-------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+-----------------------------------------------------------------
         INF |
          L1.|    .4430973   .1871368     2.37   0.018      .076316    .8098787
          L2.|    .0917302   .1675245     0.55   0.584    -.2366118    .4200723
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (15)

```
. xtgrangert M2 INF ,lags(2)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test
------------------------------------------------------------------------------
Number of units= 4                        Obs. per unit (T) = 18
Number of lags = 2                        BIC               = 197.5148
------------------------------------------------------------------------------
JKS non-causality test

H0: INF does not Granger-cause M2.
H1: INF does Granger-cause M2 for at least one panelvar.

HPJ Wald test  : 2.7739
p-value        : 0.2498
------------------------------------------------------------------------------
                Results for the Half-Panel Jackknife estimator
-------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+-----------------------------------------------------------------
         INF |
          L1.|   -.0728674   .2051939    -0.36   0.723    -.4750401    .3293054
          L2.|    .3550484   .2140421     1.66   0.097    -.0644664    .7745632
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (16)

```
. xtgrangert g1 INF ,lags(2)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test
------------------------------------------------------------------------------
Number of units= 4                        Obs. per unit (T) = 18
Number of lags = 2                        BIC               = -375.2563
------------------------------------------------------------------------------
JKS non-causality test

H0: INF does not Granger-cause g1.
H1: INF does Granger-cause g1 for at least one panelvar.

HPJ Wald test  : 1.0016
p-value        : 0.6060
------------------------------------------------------------------------------
                Results for the Half-Panel Jackknife estimator
-------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+-----------------------------------------------------------------
         INF |
          L1.|    -.001098   .0017783    -0.62   0.537    -.0045834    .0023874
          L2.|   -.0013448    .001829    -0.74   0.462    -.0049296    .0022399
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (17)

```
. xtgrangert INF M2 ,lags(2)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test
------------------------------------------------------------------------------
Number of units= 4                          Obs. per unit (T) = 18
Number of lags = 2                          BIC               = 96.38521
------------------------------------------------------------------------------
JKS non-causality test

H0: M2 does not Granger-cause INF.
H1: M2 does Granger-cause INF for at least one panelvar.

HPJ Wald test  : 73.2347
p-value        : 0.0000
------------------------------------------------------------------------------
              Results for the Half-Panel Jackknife estimator
-------------------------------------------------------------------------------
             | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+-----------------------------------------------------------------
          M2 |
         L1. |   .4081741    .073579     5.55   0.000     .2639619    .5523862
         L2. |  -.5531563   .0708935    -7.80   0.000    -.6921049   -.4142076
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (18)

```
. xtgrangert INF g1 ,lags(2)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test
------------------------------------------------------------------------------
Number of units= 4                          Obs. per unit (T) = 18
Number of lags = 2                          BIC               = 136.258
------------------------------------------------------------------------------
JKS non-causality test

H0: g1 does not Granger-cause INF.
H1: g1 does Granger-cause INF for at least one panelvar.

HPJ Wald test  : 5.9703
p-value        : 0.0505
------------------------------------------------------------------------------
              Results for the Half-Panel Jackknife estimator
-------------------------------------------------------------------------------
             | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+-----------------------------------------------------------------
          g1 |
         L1. |   9.164075   8.861169     1.03   0.301    -8.203496    26.53165
         L2. |  -13.16419   8.768434    -1.50   0.133    -30.35001    4.021623
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (19)

```
. xtgrangert INF EXCH,lags(2)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test
------------------------------------------------------------------------------
Number of units= 4                          Obs. per unit (T) = 18
Number of lags = 2                          BIC               = 139.4899
------------------------------------------------------------------------------
JKS non-causality test

H0: EXCH does not Granger-cause INF.
H1: EXCH does Granger-cause INF for at least one panelvar.

HPJ Wald test  : 0.9177
p-value        : 0.6320
------------------------------------------------------------------------------
               Results for the Half-Panel Jackknife estimator
-------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+-----------------------------------------------------------------
        EXCH |
         L1. |    .1129148   .1242729     0.91   0.364    -.1306557    .3564852
         L2. |   -.1070177   .1410039    -0.76   0.448    -.3833802    .1693447
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (20)

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests
Date: 09/13/23 Time: 09:50
Sample: 2001 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
LG does not homogeneously cause INF	5.16483	1.97216	0.0486
INF does not homogeneously cause LG	0.15317	-1.55626	0.1196
M2 does not homogeneously cause INF	12.8369	7.37365	2.E-13
INF does not homogeneously cause M2	3.26750	0.63636	0.5245
EXCH does not homogeneously cause INF	1.75178	-0.43077	0.6666
INF does not homogeneously cause EXCH	1.15652	-0.84986	0.3954
M2 does not homogeneously cause LG	4.31374	1.37296	0.1698
LG does not homogeneously cause M2	2.03225	-0.23331	0.8155
EXCH does not homogeneously cause LG	3.89901	1.08097	0.2797
LG does not homogeneously cause EXCH	7.59289	3.68162	0.0002
EXCH does not homogeneously cause M2	1.54357	-0.57736	0.5637
M2 does not homogeneously cause EXCH	9.59078	5.08822	4.E-07

الملحق رقم (21)

```
. xtqreg INF g1 EXCH M2,q(0.10,0.25,0.50,0.75,0.90)


                          MM-QR regression results
Number of obs = 80
.1 Quantile regression
------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          g1 |    4.382878   2.768091     1.58   0.113    -1.042481    9.808236
        EXCH |   -.0259612   .0448819    -0.58   0.563    -.1139282    .0620058
          M2 |   -.0600454   .0692969    -0.87   0.386    -.1958649     .075774
------------------------------------------------------------------------------

.25 Quantile regression
------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          g1 |    4.466528   2.153332     2.07   0.038     .2460743    8.686981
        EXCH |   -.0173123   .0350644    -0.49   0.621    -.0860373    .0514126
          M2 |   -.0543823   .0539329    -1.01   0.313    -.1600889    .0513243
------------------------------------------------------------------------------

.5 Quantile regression
------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          g1 |    4.609074   1.901644     2.42   0.015      .881919    8.336228
        EXCH |    -.002574   .0310794    -0.08   0.934    -.0634886    .0583405
          M2 |   -.0447319   .0476514    -0.94   0.348     -.138127    .0486632
------------------------------------------------------------------------------

.75 Quantile regression
------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          g1 |    4.764688   2.907001     1.64   0.101    -.9329295    10.46231
        EXCH |    .0135155    .047264     0.29   0.775    -.0791203    .1061512
          M2 |   -.0341968   .0727921    -0.47   0.639    -.1768667    .1084731
------------------------------------------------------------------------------

.9 Quantile regression
------------------------------------------------------------------------------
             |  Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          g1 |    4.961206   4.840594     1.02   0.305    -4.526183     14.4486
        EXCH |    .0338342   .0788791     0.43   0.668     -.120766    .1884344
          M2 |   -.0208925   .1212525    -0.17   0.863     -.258543     .216758
------------------------------------------------------------------------------


. xtqreg INF g1  M2,q(0.10,0.25,0.50,0.75,0.90)
```

الملحق رقم (22)

```
. xtbreak INF g1 EXCH M2

Sequential test for multiple breaks at unknown breakpoints
(Ditzen, Karavias & Westerlund. 2021)

                    ———————— Bai & Perron Critical Values ————————
                    Test          1% Critical     5% Critical     10% Critical
                    Statistic     Value           Value           Value
———————————————————————————————————————————————————————————————————————
F(1|0)              0.76          6.09            4.66            4.03
F(2|1)              1.13          6.59            5.24            4.64
F(3|2)              0.40          6.92            5.61            4.99
F(4|3)              0.04          7.33            5.87            5.23
F(5|4)              -0.56         7.49            6.05            5.45
———————————————————————————————————————————————————————————————————————
Detected number of breaks:              .               .               .
———————————————————————————————————————————————————————————————————————
  Maximum number of breaks reached with null always rejected.
```

الملحق رقم(23)

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 02/20/24 Time: 21:53
Sample: 1 20
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	0.803530	0.089101	9.018193	0.0000
GDP	3.64E-12	8.21E-13	4.431827	0.0006
M2	0.344415	0.126995	2.712040	0.0169
POIL	0.204909	0.040538	5.054792	0.0002
RPOIL	-6.96E-07	1.20E-06	-0.582226	0.5697
C	-54.19865	3.816853	-14.19982	0.0000

R-squared	0.995238	Mean dependent var	108.0715
Adjusted R-squared	0.993537	S.D. dependent var	27.61544
S.E. of regression	2.220066	Akaike info criterion	4.676276
Sum squared resid	69.00168	Schwarz criterion	4.974995
Log likelihood	-40.76276	Hannan-Quinn criter.	4.734589
F-statistic	585.1709	Durbin-Watson stat	2.191269
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (24)

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 02/20/24 Time: 21:55
Sample: 1 20
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	0.810642	0.086293	9.394033	0.0000
GDP	3.38E-12	6.71E-13	5.032405	0.0001
M2	0.384776	0.104034	3.698552	0.0021
POIL	0.209715	0.038804	5.404468	0.0001
C	-55.11766	3.397746	-16.22183	0.0000

R-squared	0.995123	Mean dependent var	108.0715
Adjusted R-squared	0.993822	S.D. dependent var	27.61544
S.E. of regression	2.170598	Akaike info criterion	4.600200
Sum squared resid	70.67244	Schwarz criterion	4.849134
Log likelihood	-41.00200	Hannan-Quinn criter.	4.648795
F-statistic	765.0947	Durbin-Watson stat	2.153508
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (25)

d2	d1	cpi	year
1	1	73.41484	2001
1	1	74.45608	2002
1	1	77.63457	2003
2	1	80.7103	2004
2	2	81.82608	2005
2	2	83.71749	2006
2	2	86.79745	2007
3	2	91.01458	2008
3	2	96.23614	2009
3	3	100	2010
3	3	104.5242	2011
3	3	113.8179	2012
3	3	117.5218	2013
4	3	120.9499	2014
4	4	126.7366	2015
4	4	134.8449	2016
4	4	142.3842	2017
4	4	148.464	2018
5	4	151.3617	2019
5	4	155.0173	2020

(world bank, 2022)

الملحق رقم (26)

year	country	INF	G	EXCH	M2
2001	DZA	4.225988	1.87E+12	77.21502	56.84895
2002	DZA	1.418302	2.06E+12	79.6819	62.72423
2003	DZA	4.268954	2.13E+12	77.39498	62.81908
2004	DZA	3.9618	2.14E+12	72.06065	59.26531
2005	DZA	1.382447	2.10E+12	73.27631	53.82771
2006	DZA	2.311499	2.23E+12	72.64662	57.28394
2007	DZA	3.678996	2.27E+12	69.2924	64.09367
2008	DZA	4.858591	2.54E+12	64.5828	62.98582
2009	DZA	5.73706	2.76E+12	72.64742	73.16088
2010	DZA	3.911062	2.92E+12	74.38598	69.05472
2011	DZA	4.524212	3.20E+12	72.93788	68.0616
2012	DZA	8.891451	3.29E+12	77.53597	67.9544
2013	DZA	3.254239	3.32E+12	79.3684	71.72973
2014	DZA	2.916927	3.36E+12	80.57902	79.30948
2015	DZA	4.784447	3.46E+12	100.6914	82.00065
2016	DZA	6.397695	3.51E+12	109.4431	78.88437
2017	DZA	5.591116	3.60E+12	110.973	79.32875
2018	DZA	4.26999	3.69E+12	116.5938	81.57841
2019	DZA	1.951768	3.76E+12	119.3536	80.53577
2020	DZA	2.415131	3.75E+12	126.7768	96.49804
2001	MAR	0.619802	9.37E+10	11.30298	77.53608
2002	MAR	2.79562	9.47E+10	11.02058	81.95505
2003	MAR	1.167734	9.60E+10	9.574383	82.55116
2004	MAR	1.493444	1.01E+11	8.868017	84.32496
2005	MAR	0.982642	1.05E+11	8.865008	92.01916
2006	MAR	3.284762	1.08E+11	8.795583	99.47292
2007	MAR	2.042085	1.13E+11	8.192333	109.0197
2008	MAR	3.714843	1.18E+11	7.750325	111.5692
2009	MAR	0.971863	1.33E+11	8.0571	114.3586
2010	MAR	0.993557	1.34E+11	8.417158	113.6679
2011	MAR	0.906925	1.38E+11	8.089875	115.7558
2012	MAR	1.287122	1.68E+11	8.628445	117.0183
2013	MAR	1.880655	1.56E+11	8.405504	113.9091
2014	MAR	0.44231	1.60E+11	8.406337	117.3822
2015	MAR	1.557907	1.63E+11	9.764348	116.2041
2016	MAR	1.635311	1.66E+11	9.807476	118.6715
2017	MAR	0.754663	1.69E+11	9.691998	119.3832
2018	MAR	1.803917	1.74E+11	9.386102	119.1401
2019	MAR	0.303386	1.82E+11	9.617076	118.8854
2020	MAR	0.705969	1.85E+11	9.496847	136.3093
2001	TUN	1.983333	6.62E+09	1.438713	54.96507
2002	TUN	2.721033	7.04E+09	1.421733	54.68426

2003	TUN	2.712592	7.56E+09	1.288458	53.27345
2004	TUN	3.63228	7.89E+09	1.245467	52.47725
2005	TUN	2.017786	8.11E+09	1.297433	54.11354
2006	TUN	3.225253	8.67E+09	1.331025	55.34575
2007	TUN	2.966944	9.14E+09	1.281358	57.5783
2008	TUN	4.345028	9.54E+09	1.232142	58.86894
2009	TUN	3.664903	1.01E+10	1.350275	62.58174
2010	TUN	3.33898	1.27E+10	1.4314	62.04713
2011	TUN	3.240028	1.35E+10	1.407783	66.37812
2012	TUN	4.611844	1.42E+10	1.561892	65.76385
2013	TUN	5.316235	1.51E+10	1.624658	65.27411
2014	TUN	4.625551	1.59E+10	1.697675	65.30296
2015	TUN	4.437371	1.60E+10	1.961625	65.42094
2016	TUN	3.629399	1.63E+10	2.148033	66.61279
2017	TUN	5.308848	1.64E+10	2.419425	69.66584
2018	TUN	7.307592	1.67E+10	2.646867	67.37406
2019	TUN	6.720075	1.7E+10	2.934433	68.90001
2020	TUN	5.634151	1.62E+10	2.812358	77.9105
2001	EGY	2.269757	2.01E+11	3.973	82.37828
2002	EGY	2.737239	2.06E+11	4.499667	87.8365
2003	EGY	4.507776	2.12E+11	5.850875	96.67885
2004	EGY	11.27062	2.16E+11	6.196242	96.67863
2005	EGY	4.869397	2.22E+11	5.778833	97.13784
2006	EGY	7.644526	2.29E+11	5.733167	97.38731
2007	EGY	9.318969	2.30E+11	5.635433	96.20641
2008	EGY	18.31683	2.35E+11	5.4325	88.40425
2009	EGY	11.7635	2.48E+11	5.544553	83.1559
2010	EGY	11.26519	2.59E+11	5.621943	80.74556
2011	EGY	10.06493	2.69E+11	5.932828	75.79391
2012	EGY	7.111729	2.77E+11	6.056058	69.71546
2013	EGY	9.46972	2.83E+11	6.870325	74.61184
2014	EGY	10.07022	3.07E+11	7.077609	75.44265
2015	EGY	10.37049	3.29E+11	7.691258	77.98588
2016	EGY	13.81361	3.42E+11	10.0254	98.13613
2017	EGY	29.50661	3.50E+11	17.78253	92.29564
2018	EGY	14.40147	3.56E+11	17.76729	81.77493
2019	EGY	9.1528	3.66E+11	16.77058	77.23484
2020	EGY	5.044933	3.91E+11	15.75917	84.03971

(world bank, 2022)

الملحق رقم (27)

cpi	poil	rpoil	gdp	EXCH	M2
73.41484	24.718	956389	1.07E+13	77.21502	56.84895
74.45608	24.838	342904	1.14E+13	79.6819	62.72423
77.63457	28.826	1284975	1.22E+13	77.39498	62.81908
80.7103	38.328	1485699	1.27E+13	72.06065	59.26531
81.82608	54.587	2267836	1.34E+13	73.27631	53.82771
83.71749	66.025	2714000	1.37E+13	72.64662	57.28394
86.79745	74.664	2711850	1.41E+13	69.2924	64.09367
91.01458	98.6	1715400	1.45E+13	64.5828	62.98582
96.23614	62.163	1927000	1.47E+13	72.64742	73.16088
100	80.253	1501700	1.52E+13	74.38598	69.05472
104.5242	112.897	1529400	1.57E+13	72.93788	68.0616
113.8179	111.523	1519040	1.62E+13	77.53597	67.9544
117.5218	109.441	1615900	1.67E+13	79.3684	71.72973
120.9499	99.615	1577730	1.73E+13	80.57902	79.30948
126.7366	52.821	1722940	1.79E+13	100.6914	82.00065
134.8449	44.206	1682550	1.85E+13	109.4431	78.88437
142.3842	54.204	2126987	1.88E+13	110.973	79.32875
148.464	71.166	2349694	1.9E+13	116.5938	81.57841
151.3617	64.516	2518488	1.91E+13	119.3536	80.53577
155.0173	39.183	1394710	1.82E+13	126.7768	96.49804

(world bank, 2022)